الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

الإنسان والمجتمع

العدد التاسع/ ديسمبر 2014

تصدر عن:
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
جامعة تلمسان

ISSN : 2170 / 1148

الوصف والأهداف

.الإنسان والمجتمع هي مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تلمسان، إنها نافذة معرفية يطل من خلالها الباحثون على قضايا الإنسان والمجتمع.

.والإنسان والمجتمع؛ هما المجالان الرئيسيان اللذان تشتغل حولهما المجلة؛ وهي بذلك توفّر مجالاً معرفياً واسعاً أمام الباحثين لفهم ما يترتب على تغير وتطور الاجتماع الإنساني.

إنّ أهداف المجلة هي ذاتها أهداف العلم؛ تحقيق الفهم الصحيح لطبيعة الاجتماع الإنساني، والتنبؤ العلمي باحتمالات التغير والتبدل الاجتماعي، وأخيراً تمكين المجتمع من إمكانية التحكم والضبط.

والمجلة تفتح صفحاتها أمام الباحثين الاجتماعيين بمختلف تخصصاتهم، وتتجه نحو الراغبين في فهم وتفسير طبائع الاجتماع البشري.

مدير المجلة Directeur de la revue	مدير النشر Directeur de la publication
البروفسور نورالدين غوالي رئيس الجامعة	البروفسور حمزة شريف علي عميد الكلية
رئيس التحرير **Rédacteur en chef**	**هيئة التحرير** **Comité de rédaction**
الدكتور بلغيت عبد المجيد	الدكتور شوقي الزين الدكتور رابح فيسة محمد الأستاذ بن حبيب عبد المجيد

الهيئة العلمية (لجنة القراءة)
Comité scientifique

الأستاذ الدكتور بشير محمد
الأستاذ الدكتور حمزة شريف علي
الأستاذ الدكتور زريوح عبد الحق
الأستاذ الدكتور داودي نور الدين
الأستاذ الدكتور صالحي محمد
الأستاذ الدكتور مبخوث بودواية
الأستاذ الدكتور مزوار بلخضر
الدكتور بلخثير بومدين

الدكتور بلغيت عبد المجيد
الدكتور بن عصمان جويدة
الدكتور بوجلة عبد المجيد
الدكتور شرقي رزقي
الدكتور شوقي الزين
الدكتور طواهري ميلود
الدكتور عطار أحمد
الدكتور عطار عبد المجيد
الدكتور ماحي قندوز

الناشر التجاري
كنوز للكتاب
البريد الإلكتروني: kkounouz@yahoo.fr
الهاتف: 07 70332790
الفاكس: 043384060

الرقم الدولي المعياري
ISSN: 2170-1148

المراسلات

ترسل جميع المقالات باسم رئيس التحرير، عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة (fshsrevue@yahoo.fr)، مع التأكيد على إلزامية ملء وإرسال الاستمارة الخاصة بإيداع المقال (متوفرة في موقع المجلة)، والالتزام التام بشروط النشر.

شروط النشر

(ثمانية شروط إلزامية لقبول تحكيم أي بحث)

01. أن يكون البحث أصيلاً لم يُسبق نشره، ولم يُرسل للنشر إلى جهة أخرى.
02. أن لا يكون مستلاً، أو عرضاً لمذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
03. أن يلتزم الباحث بمنهجية وخطوات البحث العلمي الخاصة بتوثيق المصادر والمراجع.
04. أن يُكتب البحث بخط Traditional Arabic رقم 14.
05. أن يتضمن البحث ملخصاً للبحث وأهم الكلمات المفتاحية باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية. وأن يتضمن الملخص ما يلي: أهداف الدراسة، والمنهجية المعتمدة، والنتائج والاستنتاجات.
06. تكتب الإحالات في آخر البحث مع مراعاة الترتيب.
07. تُقدم الأبحاث في نسخة مطبوعة (ورقية)، وأخرى على قرص CD (برنامج Word).
08. أن يقوم الباحث بملء استمارة إيداع البحث (شرط رئيسي في استلام البحث).

إجراءات وقواعد النشر

أولاً: أن يقوم الباحث بملء استمارة إيداع المقال.
ثانياً: التأكد من استيفاء البحث لجميع شروط النشر، وخاصة ما تعلق بالملخصات والهوامش.
ثالثاً: تسليم الباحث شهادة إيداع مقال.
رابعاً: إخضاع جميع الأبحاث للتحكيم العلمي، وبشكل سري.
خامساً: إبلاغ الباحث بقرار نشر مقاله، وتلقي الموافقة من الباحث على نشره.
سادساً: تلتزم إدارة المجلة بتسليم كل باحث تمّ نشر بحثه نسخةً واحدة من المجلة.

ملاحظة:
. المقالات التي لم تستوفي الشروط لا تؤخذ بعين الاعتبار
. لا تلتزم المجلة بنشر كل البحوث، ولا بإعادة تلك التي لم تُنشر إلى أصحابها.
. للمجلة الحق في إعادة نشر البحوث المنشورة منفصلة أو ضمن كتاب، دون استئذان أصحابها.
. يعتبر إرسال المقال للنشر في المجلة بمثابة تعهد بالتنازل عن جميع حقوق التأليف.

عنوان المجلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة تلمسان
القطب الجديد - امامة - تلمسان
Email: fac.shss@gmail.com

الأبحاث المنشورة لا تعبر عن رأي المجلة
و إنما تعبر عن آراء الباحثين أنفسهم.

الفهرس

مكانة المهاجرة السرية في المجتمع الجزائري والرقابة الإجتماعية **كيم صبيحة/جامعة تلمسان**	11
أحاديث من قال فيه ابن حجر «صدوق يهم» عند العلماء«أحمد شاكر أنموذجا» **بولخراص كريمة/جامعة تلمسان**	27
الأسرة والمدرسة والتربية على المواطنةعناصر لتنمية الصحة النفسية والعقلية للتلميذ **بوحسون العربي/جامعة تلمسان**	43
استثمار القواعد الشرعية في العملية الاجتهادية من خلال كتاب الفروق لشهاب الدين القرافي **ماحي قندوز/ جامعة تلمسان**	61
إحصاء جملة من قرى بلاد الأندلس من خلال مصادر وكتب التاريخ الإسلامي **رابح فيسة محمد/جامعة تلمسان**	77
التنمية البشرية وتجربة الجزائر في التنمية المستقلة **بلغيت عبد المجيد/ جامعة تلمسان**	87
ركائز الحماية الدولية للحياة الإنسانية في الفكر الإسلامي **بلختير بومدين/ جامعة تلمسان**	97
قراءة نقدية في آليات التفكير التراثية في موضوع «أسماء الله الحسنى» **زرقة لطفي هشام/جامعة تلمسان**	109
المجتمع الجزائري من منظور سوسيوثقافي **بلحريزي سعاد/جامعة تلمسان**	119
واقع الوقف في الجزائر **كوديد سفيان/المركز الجامعي بعين تموشنت**	127

دور الأب إلى جانب الطفل في العائلة الجزائرية **عمار عبد الحق/جامعة معسكر**	145
البحث الاجتماعي وعولمة المفاهيم **خالدي محمد/جامعة تلمسان**	163
النشاط السياسي في السنغال (1870-1919) **بن شوش محمد/ جامعة الجزائر - 2 - بوزريعة**	173

الافتتاحية

مع صدور العدد التاسع من مجلة الإنسان والمجتمع، يسر إدارة المجلة أن تدعو الباحثين؛ من أساتذة وطلبة، إلى المساهمة بقوة في إثراء مجالات المعرفة العلمية، من خلال تقديم البحوث العلمية الأصيلة، مع مراعاة ضوابط ومعايير البحث العلمي.

ولقد ارتأت إدارة المجلة تخصيص العدد القادم لمساهمات طلبة الدكتوراه، وذلك من خلال إصدار عدد خاص بعنوان: أبحاث الأولية، الهدف منه توفير فضاء إعلامي علمي لنشر أبحاثهم ودراساتهم، وتحفيزهم وتشجيعهم على المشاركة في تطوير البحث، والتدرب على تكثيف النشر العلمي.

من أجل ذلك ندعو طلبة الدكتوراه إلى التقدم بأبحاثهم، وننصحهم قبل ذلك بالتعاون مع المشرفين على أطروحاتهم في ضبط وتقييم تلك الأبحاث، والاستعانة بتوجيهاتهم قبل تقديمها للنشر

.

رئيس التحرير

مكانة المهاجرة السرية في المجتمع الجزائري والرقابة الإجتماعية

كيم صبيحة/جامعة تلمسان

- **ملخص**

ظاهرة الهجرة في المجتمع الجزائري تتميز بخلفية تاريخية، حيث تعرضت إلى العديد من التحولات كما أنها كانت مصدرا لتقدم متواصل نظرا لإمتدادها الجهوي والإجتماعي أي انتشارها في معظم مناطق الوطن واجتماعيا مست كل الفئات على اختلاف أنواعها جنسيا، ثقافيا، طبقيا.

لقد عرفت الهجرة النسوية في الجزائر مراحل عديدة، في بادئ الأمر كانت تتجسد في مجيء المرأة للبلدان المستقبلة في إطار التجمع العائلي، بصفتها إمرأة ماكثة في البيت وهذا التيار الهجري بدأ في السنوات السبعينات، وبعدها أخذ هذا التيار الهجري طابعا جديدا فقد إتسمت هذه الهجرة النسوية بالاستقلالية الاقتصادية والتي تتمثل في العازبات والمتزوجات، فهنا تشارك المرأة في تشكل نظام جديد للحراك الإجتماعي وذلك حسب المتطلبات الجديدة لسوق العمل والذي يخضع لنظام العرض والطلب وبرز هذا الحراك في أواخر سنوات الثمانينات. أما في السنوات الأخيرة نشهد إلتحاق فئة جديدة بظاهرة الهجرة السرية وهي المرأة، فأردنا تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على أنثوية الهجرية السرية التي أصبحت واقعا مفروضا على المجتمع الجزائري.

إن إنضمام المرأة كفئة إجتماعية بصورة متميزة ،ضمن ديناميكية ظاهرة الهجرة السرية واللواتي يظهرن جانبا قويا من الشجاعة في مجازفتهن هذه وتخطيهن هذه المصاعب للوصول إلى أوروبا. في هذا الصدد تم إستجواب أربع حراقات مقيمات بأليكانت (إسبانيا)، في إطار شراكة بين مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية (CRASC) و الوكالة الإسبانية للتعاون والتطور (AECID) فكل حالة منفصلة عن الأخرى وهي كالتالي:

- الحالة الأولى : وهيبة المطلقة.
- الحالة الثانية : هوارية العانسة.
- الحالة الثالثة : أمينة الأم العازبة.
- الحالة الرابعة : سميرة ربة الأسرة.

يتراوح سنهن ما بين 22 إلى 40 سنة ومستواهن الدراسي يختلف ما بين الإبتدائي والجامعي وينحدرن من مناطق حضارية في بلد الأصل وكن يزاولن مهن قبل هجرتهن. ويصرحن الفاعلات بصعوبة في الاندماج وتجاوز قيود التقاليد والأعراف، مقارنة بالرجل في إطار مكانتها للمرأة المطلقة، الأم العازبة، الأرملة، العانسة ومن الصعب التغيير من مكانتها الاجتماعية والحصول على فرصة في حياة جديدة، أمام سهولة تغيير الرجل لهذه المكانة كإعادة الزواج بداخل نفس الجماعة التي يعيش فيها. فهن يبحثن عن معنى لحياتهن، محاصرات في أسرهن ومجتمعاتهن فينتج عن ذلك إحساسهن بالضغط النفسي والإجتماعي وهذا يؤدي بهن إلى قطيعة مع مجتمعهن الأصلي.

Résumé

Le phénomène de la migration dans la société algérienne est caractérisé par un contexte historique. Il a été soumis à de nombreuses transformations et a été une source de progrès continus en raison de sa progression régionale et sociale. Sa propagation dans la plupart des régions du pays a touché tous les groupes de différents types sur le plan social et culturel.

Nous avons voulu mettre en évidence la catégorie des jeunes femmes qui se sont intégrés au phénomène de l'émigration clandestine. Il s'agit d'un flux important de ce type d'émigration qui est devenu une réalité imposée à la société algérienne. De ce fait, nous avons essayé d'identifier le motif social des harragates à travers une étude de cas sur l'émigration clandestine à Alicante (Espagne) dans le cadre de collaboration établi entre le Centre National de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle d'Oran (CRASC) et l'Agence Espagnole de Coopération et Développement (AECID).

À cet égard, quatre des clandestines ont été interviewés à Alicante (Espagne) dont chaque cas est particulier par rapport à l'autre et sont comme suit:

- 1er : Wahiba, la divorcé.
- 2eme : Houaria, vieille célibataire.
- 3eme : Amina, la mère célibataire.
- 4eme : Samira, chômeuse.

Abstract

The phenomenon of migration in Algerian society is characterized by a historical context. It has been subject to many changes and has been a source of continuous progress because of its regional and social progression. Its spread in most parts of the country has affected all groups of different types on the social and cultural level.

We wanted to highlight the category of young women who have entered into the phenomenon of illegal emigration. This is a significant flow of this type of emigration that became a reality imposed on Algerian society. Therefore, we tried to identify the social motive of harragates through a case study on the illegal emigration in Alicante (Spain) in the scope of collaboration established between the National Centre for Research in Social and Cultural Anthropology of Oran (CRASC) and the Spanish Agency of Cooperation and Development (AECID).

In this regard, four illegal emigrants were interviewed in Alicante (Spain), each case is different to the other and are as follows:

Ø 1st: Wahiba, the divorced.

Ø 2nd: Houaria old bachelor.

Ø 3rd : Amina, a single mother.

Ø 4th : Samira unemployed.

Their ages ranged from 22-40 years and their grades differ between primary school and university. They live in urban areas in their countries of origin and had worked before their emigration.

In fact, the illegal emigrants appear that they emigrate to escape the harsh conditions, whereas this is not the main reason. In reality, they have already started a new life different depending on how they arrange themselves due to divorce, to illegal pregnancy or to celibacy. On the other hand, the society rejects them and link them disobedience. So they decide to emigrate illegally to move to a new society that endorses and supports their new life.

- **مقدمة**

ظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري تتميز بخلفية تاريخية التي اعترضتها العديد من التحولات وهذه الظاهرة كانت مصدرا لتقدم متواصل ولإمتدادها الجهوي والاجتماعي أي انتشارها في معظم مناطق الوطن واجتماعيا مست كل الفئات على اختلاف أنواعها جنسيا، ثقافيا، طبقيا.

أردنا تسليط الضوء على فئة جديدة قد إلتحقت بظاهرة الهجرة السرية هي **فئة الإناث** فنشهد على أنثوية حركة التدفق الهجرية السرية، التي يعتقد أن الرجل هو العنصر الأساسي في هذا النوع من الهجرة التي تتطلب من المقبلين عليها قدرة بدنية وطاقة كبيرة لتحمل المصاعب فأصبحت واقعا مفروضا على المجتمع.

ومما ذكر سالفا، يجب الأخذ بعين الإعتبار العلاقة التي تربط الحراقات بأسرهن ووسطهن الإجتماعي وببلدهن الأصل والمكانة الإجتماعية التي يتواجدن فيها، ومن خلال هذا تتم ترجمة وفهم المسار الذي إتخذته وتنحصر فئة الشابات في قائمة المهاجرات الغير مرتبطة بالعلاقات القانونية، الأسرية وهن لا يتركن أية رابطة إجتماعية من خلفهن.

1- حالات الدراسة :

إن طبيعة ظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري تفرض علينا الإلمام بجميع الجوانب التي تمدنا بمعلومات كثيرة وتساعد على الوصول إلى خلفيات هذه الظاهرة، لهذا إرتأينا إستعمال المقاربة الكيفية، وكمنهج مناسب لمثل هذه الظواهر الإجتماعية

والتي نحن بصدد دراستها والمتمثل في منهج دراسة الحالة. أما عن التقنيات التي إستعنا بها فهي الملاحظة والمقابلة المعمقة، التي نرى أنها توصلنا إلى فهم الوضعية الإجتماعية للفاعلات وتحديد سلوكهن وممارستهن، وهي ضرورية لتحديد إطار تجربة الهجرة عند الحراقات.

إن إنضمام شابات كفئة إجتماعية بصورة متميزة ،ضمن ديناميكية ظاهرة الهجرة السرية واللواتي يظهرن جانبا قويا من الشجاعة في مجازفتهن هذه وتخطيهن هذه المصاعب للوصول إلى أوروبا.

في هذا الصدد تم إستجواب أربع حراقات مقيمات بأليكانت (إسبانيا)، في إطار شراكة بين مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية (CRASC) و الوكالة الإسبانية للتعاون والتطور (AECID)، فكل حالة منفصلة عن الأخرى وهي كالتالي :

- الحالة الأولى: وهيبة المطلقة
- الحالة الثانية: هوارية العانسة
- الحالة الثالثة: أمينة الأم العازبة
- الحالة الرابعة: سميرة ربة الأسرة

يتراوح سنهن ما بين 22 إلى 40 سنة ومستواهن الدراسي يختلف ما بين الإبتدائي والجامعي وينحدرن من مناطق حضرية في بلد الأصل وكن يزاولن مهنا قبل هجرتهن.

2. المكانة الإجتماعية للمرأة كدافع لهجرتها السرية:

إن مكانة الأنثى تتحدد من خلال علاقتها بالذكر (الأب، الأخ، الزوج) ومدى سيطرته عليها وفي نفس الوقت مدى خضوعها له، فتتلقب بالأسماء التالية البنت المطيعة، الزوجة الصالحة، الأم المحافظة، فكل هذه الألقاب تعطيها مكانة مرموقة وصورة إيجابية في المجتمع وإذا رفضت هذه الأدوار في المجتمع فستتعرض إلى تهميش وعزلة، وتصبح صورتها سلبية وتلقب بالعانسة، المطلقة، المتمردة، فكل هذا يحدث من خلال الخطابات الاجتماعية الغير رسمية.

في هذا الصدد يشرح الباحثان Falquet وAlarassace[1] في مقالهما مفهوم «**المرأة الفاسدة**»، ففي العديد من الثقافات تجري مقاربات وتنعيت ما بين مختلف الفئات النسوية

المنبوذة والمعاقبة إجتماعيا، خصوصا المثليات والمطلقات والعاهرات، العانسات وفي بعض الأحيان الأرامل وأيضا كل النساء اللاتي يعتبرن أنهن متحررات ومستقلات، متمردات، هن الأكثر ثراءا والأكثر علما والأكثر انتقالا وحراكا.

يوجد علاقة بين كل من الوضعية العائلية، والحراك الجغرافي، الحرية الجنسية والإستقلالية العلمية، الحيازة على التربية وعلى المعلومات، الحصول على المال وعلى المصادر، فكل هذه الأشياء في العموم ممنوعة على المرأة في أغلبية الثقافات الأبوية، وخاصة فئة المرأة الغير المرغوب فيها.

ي نفس السياق تصف عراب شادية[2]، أن هؤلاء النسوة في العموم، يعشن حياة صعبة وغير محتملة في مجتمعها، ويحملن في بعض الأحيان سمعة سيئة، إن كانت حقيقية أو قد منحت لها من خلال الأقاويل الغير سليمة والإشاعات في المحيط الإجتماعي. هؤلاء الفاعلات متزوجات، مطلقات، أرامل، بمفردها أو مع طفلها، هذه الوضعيات تدفع أغلبيتهن التفكير في حياة أخرى في بلد آخر.

مشروع الهجرة السرية بدأ عند وهيبة (حالة الدراسة) بعد إنفصالها من زوجها، إذ رفضت الأسرة هذه الوضعية باسم العيب وأقاويل الناس، بعد التجائها إلى العدالة وخوض معركة إدارية طويلة دامت سنتين وإستعمال الزوج حيلا متعددة للسيطرة على الوضع فالتجأت إلى الخلع. هذا الطلب كان جديدا حتى بالنسبة للمجتمع لأن المرأة تشتري بطريقة غير مباشرة حريتها.

وهيبة وحيدة أبويها التي عاشت في أسرة ميسورة الحال الأب ضابط في الجيش والأم معلمة رغم بروز دلالها في طريقة تجاوبها معنا لكن وصفها للتشدد الصارم الذي كان يفرضه أبوها على أمها وعليها ترك بصمة القساوة والظلم. لكن بعد خيانة زوجها لها (فترة 10 سنوات من الرابطة)، كانت هذه الخيانة كصدمة عميقة في حياتها التي غيرت مجراها.

وهيبة :«راني مطلقة، حتى واحد ما يبغي بنته تكون هجالة، هاك راهم يسموني»

المكانة الإجتماعية التي أصبحت تحملها « المطلقة » نجم عنها ردة فعل عنيفة من الأسرة لأنها كانت باستعمالها للخلع ولرفض الزوج منحها الطلاق، فتحميلها مسؤولية

تفكيك الأسرة في نظرة الآخرين –هي التي أرادت الطلاق- حتى المحيط نظرته تغيرت فأصبحت كما قالت « راني امرأة لكل الرجال » فريسة يريد كل وأحد اصطيادها.

تتعرض عراب شادية[3]، للنساء اللواتي يذهبن بمفردهن غالبا ما يكن في وضعية صعبة في بلد الأصل، قبل الذهاب وهذا ما يميزهن عن الرجال في الهجرة وذلك لأسباب مغايرة ومختلفة. فالهجرة النسوية تعتبر هي الحل الوحيد لمشاكلهن، ونستطيع أن نفكر في تواجد فئة من النساء المهيأة للهجرة، والتي تكون مطلقة أو أرملة، عازبة.

أما هوارية فتجربتها مختلفة فبحكم مهنتها التي تزاولها فإنها قد وضعت في مكانة خاصة بالمجتمع التي تعيش فيه مما أثر في فرصة الزواج فأدى إلى تأخره.

هوارية : «الجيران يعيطولي بالبايرة وفي كل مناسبة يسقسوني الفاميليا والناس علاش متزوجتيش؟ كرهت كلي أنا ماباغياش نتزوج»

هوارية تمثل المرأة العانسة لأن سنها يكون لها عائقا للزواج فالهروب من هذه المكانة تدفعها والكثيرات مثلها الى الموافقة على أشياء كثيرة من أجل الزواج كخوض مشروع الهجرة السرية. الهجرة السرية تتيح للمرأة فرصة اختيار زوج المستقبل بكل حرية في المجتمع الجديد بدون قيود والهروب من ضرورة الزواج للأخريات وحتى المطلقة تنتهز الفرصة من خلال ذهابها لكي تبتعد عن عائلتها.

حالة أمينة، هي فتاة ككل الفتيات الجزائريات نشأت في محيط أين الزواج هو الهاجس الذي تعيش وراءه الأنثى وفتى الأحلام يلاحق ذهنها في كل لحظة. فبدأ فشلها الدراسي في المستوى الثانوي وأصبح وقت فراغها كبيرا، فهذه الظروف ساعدت على إنشاء علاقة مع شاب فكل فتاة في سنها كان لديها حبيب ومن خلال هذه العلاقة بدأ مشروع الزواج فكانت زوجته وكان زوجها حسب تعبيرها ، كان ينفق عليها ويشتري ألبسة وأشياء أخرى وحتى أنهما في اتصال مباشر كل لحظة عن طريق الهاتف.

أمينة : «كان يعيطلي مرتي، وأنا راجلي، كان يقولي كي نلايم دراهم نتزوجوا، كان يشريلي، متهلي فيا خير من دارنا، كانت تبالو نورمال نروح معاه علا خاطرش يبغيني، بصح كي حملت ، كولشي تبدل»

إن تصور المجتمع يؤدي إلى رفض الأم العازبة في العائلة، وحبس الفتيات الأخريات

(الخوف من تقليد هذا السلوك)، وطرد الأولاد في بعض الأحيان، قتل الفتاة ورفيقها (جريمة الشرف)، وعند إكتشاف الفتاة «الغلطة» تهرب من أجل تفادي الفضيحة بفقدان العذرية والحمل خارج إطار الزواج، فهي تعد الفضيحة الأكثر مضرة للأسرة، والغير محتملة لأنه يفتعل الأقاويل الكثيرة في المحيط الإجتماعي والشتم والرفض الإجتماعي. وعند دخول العار إلى العائلة ، كل شخص ينتمي إليها ، كل كبير وصغير يصاب به بدون إستثناء[4].

تكشف الباحثة حفظان[5] في كتابها عن المرأة المغربية وإحساسهن بالمعاناة معبرة أن حياتها ليس لها أي قيمة أو معنى وهي تتألم من الإحساس لفقدان إلى الأبد الشروط اللازمة من أجل إسترجاع المكانة الإجتماعية للزوجة وللأم المحترمة، مثل إمرأة كاملة .

ارتباط ظاهرة الهجرة السرية بالظواهر الاجتماعية الغير متوقعة كظاهرة الأمهات العازبات، فانتماء الفاعلة إلى الظاهرة الاجتماعية المذكورة وإضطرارها للجوء إلى الحرقة في غياب حلول للخروج منها ، فتختار أن تكون حراقة من خلال ظاهرة الهجرة السرية باعتقادها أنه المخرج الوحيد للفرار من عواقب هذه الظاهرة وعواقب الحرقة تكون أهون من الأولى.

أما حالة سميرة فهي خاصة حيث تعد ربة البيت، الزوجة المسئولة عن عائلتها بعد تسريح زوجها من المصنع بسبب عجز الدولة عن دفع أجورهم (خسارة المصنع) فبين نهار وليلة أصبحت الأسرة بدون دخل مادي، فاضطرت للخروج من أجل العمل كمنظفة في المنازل، لسد حاجيات البيت لكن بمرور الوقت الأمور لم تتحسن. رغم الجهد الكبير في المقابل كان المبلغ زهيدا والمسؤولية كانت كبيرة، أعباء منزل وطفل وزوج فأصبحت هي المسؤولة والراعي الوحيد للعائلة فتحولت رغما عنها إلى «ربة العائلة»

سميرة : «كنت مغبونة الراجل بلا خدمة والصغير يخصه مصروف وليت بسيف علي نخدم في الديار باش نعيشو بصح حتى خدمتي مانفعتش، لقيت روحي أنا مسؤولة على كل شيء في الدار، مرأة في الداخل والخارج والراجل غير زيادة ما يعرف والو غير يحكم ويخمم باش نحرق لسبانيا أنا وولدي ونرسل له الدراهم باش يلحقني»

الحل الوحيد هو الهجرة السرية فاتخاذ القرار كان للزوج وحده، فالأفضل والملائم

أنها هي التي تقوم بهذه الهجرة ليس الزوج وإصطحاب الطفل لكي تستطيع الحصول على مساعدة من المنظمات (الصليب الأحمر) والجمعيات وعلى الوثائق لأن طفلها قاصر.

بداية التفكير في الهجرة بجدية كان بسبب هذه الوضعية المتأزمة التي تتخبط فيها حالات الدراسة وتعرضها الدائم للضغط الإجتماعي، فهي لم تجد حلا آخر سوى الهجرة السرية، فبالنسبة لها لا توجد فرصة للنجاح والتطور ووضعية لائقة للعيش. فكل من وهيبة وهوارية تعتقد أن مكانتهن قد منحتهن فرصة قرار الذهاب. فتعتبر الباحثة عراب شادية[6] أن هذا النوع من الهجرة لا يتوقف على الهجرة الإقتصادية بل هي هجرة بسبب الضغط الإجتماعي، والرغبة في الهروب من البنية الإجتماعية ومناخ معاد إتجاه المرأة.

-3الرقابة الإجتماعية :

نلمس من خلال حالات الدراسة أن المحيط الاجتماعي المتمثل في الجيران، الأقارب، زملاء العمل، فكل هذه العلاقات الاجتماعية كانت بمثابة المراقب المباشر لكل تحركات الفاعلات والتطورات التي شهدتها خلال حياتها العائلية، الزوجية والمهنية والمدعم لهذه الرقابة هو طابع الحي الشعبي الذي كانت تقطن فيه الفاعلات.

الرقابة الاجتماعية تتعدى هذا الإطار، حتى تصل إلى مراقبة عذرية المرأة فهي ليست ملكا لها بل تعد أمرا خاصا بالعائلة والمجتمع ولا يحق لها التصرف فيه. هو يمثل شرف العائلة والمحافظة على مكانتها من خلاله.

1-03 وسائل الرقابة الإجتماعية:

تشير كارني بولين[7] في أطروحتها إلى تواجد نوعين من وسائل الرقابة، الأولى خطابية (شفاهية)، والثانية عبر الفضاء العمومي.

أ- الوسيلة الشفاهية :

تتمثل الرقابة الجماعية على الجسد وجنسانية المرأة في المجتمع الأبوي من خلال إستعمال القيل والقال ، للجيران والأقارب والأصدقاء يعني كل من نعرفهم من قريب أو بعيد وهي أحد المصادر الأساسية للضغط الإجتماعي المسلط على الشابات.

يعتبر عبدلالي كرومي[8]، أن النساء لهن سلطة من خلال شبكة القيل والقال (الثرثرة) فيصبح « كلام الناس » هو أقاويل النساء، فالمعلومة نستطيع نشرها من خلال إيصالها إلى الأخريات وتقييمها، وإصدار الحكم عليها. هذا الانتشار العام للأقاويل الجديدة التي تصبح كلاما وعبارات الناس التي لا نستطيع السيطرة عليها، وإمساكها، وإدراكها، فهي تنتقل من فم إلى فم وعند وصولها إلى المكان المحدد تثبت على الأذن فتصبح غير منسية ومن خلالها تكون النتيجة مس لشرف الضحية وأيضا شرف بقية العائلة وحتى الإخوة والأخوات. تصبح الأعين والآذان، لسان الآخرين هم الحواس المفضلة من اجل إصدار حكم على كل السلوكات والأفعال وأقاويل الناس وهذه « الرقابة الاجتماعية » تعمل عن طريق الشوافة[9] الأنظار الجماعية المنتشرة في ثقافة الطبائع والأخلاق.

هوارية تصرح بأن المنطقة التي تسكن فيها الكل يعرفها لا تستطيع الدخول أو الخروج إلا والأنظار تلاحقها والموضوع المفضل لديهم هو الزواج .

هوارية : « كل يوم يهدرو على فلان خطب فلانة وفلان عرسه السوق الجاي وفلانة مدابزة مع راجلها وفلانة طلقت من راجلها ويكملوا بلي متزوجتش شراهي تقارع فاتها الحال كبرت بلا زواج ...»

يتبين لنا أنه تم بناء تصور حول الحراقات من خلال الأقاويل المختلفة لحالتهن الاجتماعية (عانسة، مطلقة، ناشز، أم عازبة)، مما أدى إلى ترك انطباع سلبي حولهن وحتى داخل أسرهن والتي لا تستطيع تغييره.

تجد كارين بولين[10] أن الرقابة الإجتماعية أو بالأحرى الضغط الإجتماعي، يستطيع أن يتواصل رغم المسافة والإقامة في مجتمع آخر. وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا، في حالة وهيبة التي كان الإتصال بها لفترة طويلة (أسبوع) مما سمح لنا ملاحظة تفاصيل مهمة، فانتباهنا لرائحة السيجارة التي تنبعث منها، لكن عند تدخينها طلبت من صديقتها إغلاق الباب، لكي لا نراها، وهذا بسبب انتمائي لنفس المجتمع الأصلي، فهذا يرغمها على إخفاء رموز التجاوزات، لحماية نفسها من النعت والسمعة السيئة.

أمام إخفائها عن التجاوزات التي تمارسها في حياتها، فبعض الرموز الخارجية لهذه التجاوزات، كرائحة التدخين ولباسها الذي يتفاوت مع سنها، طريقة كلامها وصوتها

المرتفع دائما، ونرفزتها المستمرة وأسلوب تعاملها مع الآخرين في بعض الأحيان كانت تشتم باللهجة الجزائرية، توحي بسمعة سيئة بدون معرفة التجاوزات الأخرى.

لم تسلم حتى المهاجرة من الأقاويل التي تنتقل عنها في الوسط الإجتماعي من صور سلبية فتعتبر شاربنتي إيزابال[11] الأقاويل والقصص التي تمثل تصور تعرض المهاجرات إلى الإغتصاب والإستغلال من طرف أرباب العمل في بلد الإستقبال، كل هذا يساهم بربط فكرة العنف والهجرة عند المرأة، مما يحد من تنقلها ويؤكد على إقتصار الهجرة على الذكور فقط. من خلال أقاويل الآخرين تظهر الباحثة، أن المهاجرة تخاطر بسمعتها، فالرقابة تتم أيضا من خلال السمعة، ودرجة الرابطة في جماعة الإنتماء التي لها دور كبير في إستخدام الرقابة الإجتماعية من خلال القصص والأقاويل التي تنتقل من شخص إلى آخر.

فتذكر هوارية، الأقاويل التي كان يرددها والديها عند إتصالها بهم بعد هجرتها السرية.

هوارية : «كنت كي نضرب لدار بويا يزقي ويعاير ويقولي خارجة طريق ، بغيتي تروحي باش ديري إلي تبغي وتعيشي مع الرجال، وأمي تبكي يقولولي بلي فضحتهم وكل ناس تحكي عليا بلي هربت من الـدار»

و يشير بن حميدة [12] في مقاله عن حياة الإجتماعية للأمهات العازبات، إلى درجة تأثير الرقابة الشفاهية في الوسط الإجتماعي، فهي تمس شرف العائلة بشكل مباشر وإلى صورة الرجل والذي سينتقذ من طرف المحيط الإجتماعي وستتعرض مكانته للإستهزاء ولهذا نستمع مرارا، جملة ماذا سيقول عنا الناس ؟ أكثر من الإهتمام بوضعية الأم العازبة.

ب- وسيلة الفضاء العمومي :

أما الرقابة الإجتماعية في الفضاء العمومي، فتصفه كارني بولين[13] بمراقبة الرجال في بعض الشوارع، فاستيلاء الذكور على الفضاء العمومي يوحي بخصوصية ظاهرة. الوقوف في الشارع، الاتكاء على السيارات، على الحائط، الجلوس على الكراسي العمومية، التجمع قرب المحلات الغذائية، فالرجال يتموقعون ويتحدثون.

هذا النوع من السلوكات الخاص بالذكور يتميز به مختلف المجتمعات وتحديدا المغاربية منها، فاستعمال الفضاء لتبادل الأخبار والأقاويل وإنتقالها من جماعة إلى أخرى،

يتم في المقاهي والشارع وأماكن العمل والحلاق والحمام عند مداخل العمارات، لكن المراقبة الإجتماعية والتعرف على تحركات وسلوكات الأنثى، ومختلف المعلومات التي تتعلق بها تكون في الشارع، بملاحظة الذكر بتواجده في المكان، توقيت خروجها ودخولها ونوعية لباسها والأشخاص الذين يرافقونها ونوع عملها والسؤال عنها للذكور الذين يتواجدون مثله في الشارع.

يستعمل هذا النوع من الرقابة الكثير من الأسر لتزويج أولادهم، لاستعانة بهذه المعلومات المتواجدة عند المراقبين في الفضاء العمومي وخاصة الحي.

بالنسبة لحالة وهيبة الأقاويل تعددت بحكم خروجها ودخولها للعمل وكل تصرفاتها مراقبة. الكل يعرف الآخر وهذا يسهل انتقال الأخبار عن الحياة الشخصية للأفراد حتى وصل الأمر إلى تعرضها إلى مضايقات جنسية وعروض من المقربين (الأقارب، زملاء العمل، الجيران).

وهيبة : « كامل يعرفوني في الحومة ويعرفوا بلي راني مطلقة ، طلاقي خلا الرجال يطمعوا فيا ، واحد من الفاميليا وواحد من بانكة حتى جاري متزوج طمع فيا»

تواجد الرقابة الإجتماعية بالنسبة للفاعلة، لا يمنع البعض منهن اختراقها وتجاوزها بطرق مختلفة، فهي تبني إستراتيجية لتحطيم تقييد سلوكاتها وفاعلية هذه المراقبة، كالتقليل من الإتصال مع الجيران والأشخاص الذين يقطنون الحي، مد معلومات خاطئة، تغيير الإسم، مكان العمل، الابتعاد عن منطقة إقامتها.

إستعمال أمينة –حالة الدراسة– لاسم مستعار، مغاير تماما لاسمها الحقيقي، فالمقربين جدا (الذين لا يمثلون الرقابة الإجتماعية) هم الذين يعرفون اسمها الحقيقي، وحتى مكان إقامتها.

-3 2 أنواع الرقابة الإجتماعية :

أ- الرقابة الجنسية :

المرأة الجزائرية تتمثل في مكانة الأم التي تمثل الرابطة الأساسية لتضامن وتواصل الأسر (أسرتها وأسرة الزوج)، ويجب أن تكون هذه المساهمة الاجتماعية واضحة وظاهرة وخالية من النقد الاجتماعي وان تكون نتيجتها الزواج، المجسد في صورة

الجماعة والدليل هو عذرية المرأة.

تعتبر مباركة بلحسن[14] من خلال مقالها أن ظاهرة العذرية ترتبط بثقافة الشرف الذي بدوره له علاقة وثيقة بمعتقدات، وعادات محلية محضة، بالأخص ظاهرة الإشهار بفض غشاء البكارة التي تعرفها المجتمعات المغاربية بالخصوص، والمجتمعات المتوسطية على العموم. وأنه يجب إعطاء الدليل لشرفها امام المجتمع ومحاولة المحافظة عليه بقدر الإمكان واستخدامه في ليلة الزفاف.

الرقابة الاجتماعية تتعدى هذا الإطار، حتى تصل إلى مراقبة عذرية المرأة فهي ليست ملكا لها بل تعد أمرا خاصا بالعائلة والمجتمع ولا يحق لها التصرف فيه. فهو يمثل شرف العائلة والمحافظة على مكانتها من خلاله. عبدلالي كرومي[15] يشير أن التباهي بالشرف هو من أجل إبعاد الظنون السيئة، فإظهاره وإعادة إظهاره كان ضروريا أمام أنظار الآخرين. أنظار الآخرين نستطيع رؤيتها في التحقق من هذا الشرف من خلال الأقارب والجيران والأشخاص القاطنين بالحي وحتى الوالدين، الإخوة، الأخوات، بمعنى مع كل من نتقاسم معهم الحياة الإجتماعية.

خاصة المراقبة الجنسية للمرأة[16] تلعب دورا مهما لتبعيتهم وأين يكون عمل العائلة والجماعة موسع والذي يتم من خلاله المراقبة المستمرة للطريقة التي تعيش بها جنسانيتها.

يعتبر الأستاذ زمور زين الدين[17] أن العذرية هي ظاهرة لها علاقة بالتقاليد والعادات وهي لا تتعلق بالفتاة وعائلتها فقط، التي لا يستطيع الهروب منها كالفاعلين العائليين، وحتى المثقفين منهم.بل لها علاقة بالرجل فتصبح قضية «الشرف» ومفهوم الشرف يتداخل ويختلط بإنتمائه للمقدس. يصف الباحث العذرية بـ : إن عذرية المرأة هي« مقدسة » وهي محفوظة حتى يوم الزواج، وتتعرض المرأة للتخلي عن هذه العذرية من أجل تشريف المقربين، وبهذا الشكل، تشرف نفسها أيضا. فهي تطمئن وتُطمئن الآخرين. ويجب أن تبرهن على نقاوة وطهارة القيم والصحة الدينية لعائلتها.

أمينة :«[2] كل واحد يبغي يتزوجني خاصني نكون عازبة خفت من الكشفة ليا والفاميليا »

تعتبر الباحثة شاربونتييه إيزابل[18] في مقالها، أن العذرية هي عبارة عن رأسمال أنثوي

الوحيد المتحول في سوق الزواج. تشير أن فقدان هذه العذرية قبل الزواج، مازالت باقية حتى الآن كمخالفة رئيسية، والتي تخرج بصفة نهائية النساء من فئة النساء الشريفات والنساء الفاضلات والتي نستطيع الزواج بهن. إن إختلاف مكانة الجنس في المجتمع يفسر إستخذام الطقوس التي تهدف إلى ضمان عدم إختراق الممنوع وأيضا عدم إحتمال وقوعه بالنسبة للأنثى، فالغلق الرمزي لغشاء البكارة [19]و الممارسة المعمرة في المناطق الريفية، كمنطقة بوسعادة وعين الدفلة، وحتى العاصمة وسطيف وأكثر فأكثر في العائلات المثقفة.

هذه الممارسات لا ترتبط بالمنطقة الجغرافية فقط، ولا بالطبقة الإجتماعية، فهي تنتقل من عائلة إلى عائلة عن طريق الممارسات التي يكتسبها الجيل الجديد، الفتيات من الأمهات من الجيل القديم.

«يتمثل الرباط في الطقوس السحرية التي تمارس على الفتاة قبل البلوغ. ويهدف رمزيا إلى إعجاز الجهاز التناسلي، وإختراق غشاء البكارة والإنجاب (لا تنتهك حرمته) »

وتبقى العذرية بالنسبة للفتاة الجزائرية هي ليس خيارا شخصيا وإقتناعا فرديا بل مثل غصب وضغط اجتماعي، إضافة إلى أن المرأة أصبحت، متحضرة، الحاملة للشهادة والعاملة، فهي تعيش حياة جنسية سرية.

في نفس المسار يصف الأستاذ زمور زين الدين[20] أن المرأة هي مضحية من أجل حماية القيم وأيضا دليل على إخلاص الفاعلة لقيم الجماعة. فيصبح الرجل هو الوسيلة لهذه التضحية، والمرأة هي الضحية المجيدة، إذا حافظت على عذريتها، فالمرأة تمثل المحافظة على شرف المقربين لها والمقيمة لمهمتها. فعند خيانة المرأة لهذا الشرف فهي تشعر بالألم لمسؤوليتها وتحمل مسؤولية تلطخ إسم وشرف العائلة في المستقبل. ولهذا تتلقى الفتاة، التخلص منها ومن عارها،و المسبب في الدنس وهو التبري منها وطردها من الفضاء الإجتماعي والجماعة. ولكي يتم الإعتراف بالحكم الإيجابي للعائلة من طرف المجتمع وهو التصرف كرجل.

في المقابل يجد الباحث أن التحولات سوسيوإقتصادية وثقافية المرئية لم تستطع تغيير العلاقات الإجتماعية الأساسية، ما بين الجنسين، فالرجال يبقى هو الحاكم، هو

الآمر، النساء مازالن ضحية الأحكام السلبية.

ب- الرقابة المؤسستية :

حسب الباحثة شاربنتي ايزابيل[21]، أنه طرأ تحول للمراقبة العذرية للأنثى من الوسط العائلي إلى المجال المؤسساتي، وهذا من خلال وثائق عقد القران في البلديات، فيشترط تواجد شهادة طبية تثبت عذرية المرأة عند زواجها. حتى أنها تنفي تواجد هذه الوثيقة في قانون الأسرة المعدل لسنة 2005 لإبرام عقد الزواج. وتفسر هذه الممارسة، أن بعض المسؤولين في بعض البلديات مثل البليدة والشلف، يترجمون بطريقة تعسفية للبند 7 لقانون الأسرة في 27 فيفري 2005، وهو يحدد تواجد شهادة طبية تؤكد عدم إصابة الزوجين بأي مرض، وبعض المناضلات يطلقن إسم « **وثيقة العار**» شهادة الطبية للعذرية.

هذه الشهادة الطبية للعذرية، إن لم يتم استخدامها في الملف الإداري لعقد إبرام الزواج، ففي بعض الحالات يطلبها الزوج وعائلته قبل يوم الزفاف وهذا للتأكد من شرف الفتاة، أغلبية العائلات تستعملها كدليل إثبات شرفها في حالة إتهامها من طرف أحد أعضاء العائلة الزوج أو زوجها.

ترى الباحثة موجود نسيمة[22] أن البعد الجغرافي، يحرر المهاجرة من المراقبة الإجتماعية من طرف مؤسسة العائلة الأصلية، وهذا التحرر ليس متواجدا عند هجرة المرأة وذهابها : إن ذهاب المرأة لوحدها، ليس هو مؤشر على تقلص مراقبة وحراكها من العائلة، والتي تتضامن دائما مع ذهاب المرأة. ومن جهة أخرى يدمج مراقبة المرأة يأخذ أشكال جديدة عند قرارها الذهاب. ويزيد من مساحة هذه المراقبة فينتقل من العائلة إلى الدولة والذي يدفع المرأة المحرومة إلى الصراع والمقاومة من أجل الحصول على حق التنقل والحراك الدولي، من أجل العيش والعمل بطريقة شرعية في مجتمع الهجرة.

تشير الباحثة أن بتخلص المهاجرة من المراقبة الإجتماعية في بلدها الأصلي، فهي ليست على الأقل خاضعة لقوانين الجماعة (المجتمع، الدولة...)، بل أكثر فهي تتعرض لرقابة المجتمع الفرنسي (قانون الهجرة، مراقبة الشرطة، عائلة جديدة).

- **خاتـمـة**

في الأخير، إن المكانة التي تحملها حالات الدراسة تدفع بالرغبة في تغيير نمط حياتهن، فهو سبب حاسم أكثر من العامل الاقتصادي الذي يتمثل في البحث عن العمل وفي الحقيقة فان الحراقات تبحث بالدرجة الأولى عن حياة أفضل بعيدا عن القيود والضغوطات الاجتماعية وخاصة الرقابة التي تركت فيهن ذكرى سيئة وهو دليل على عدم عودة البعض منهن إلى البلد الأصل تحت أي طارئ.

في نفس الوقت تجد المرأة النموذج المسيطر في المجتمع الجزائري وهو «**مكانة المهاجرة**»، وخاصة عند نجاحها، فتصبح من رواد التجارب الناجحة ومثال حي لبعض الشابات وتحاول الحراقات إستخدام هذه الصورة الإيجابية كوسيلة لإسترجاع مكانة إجتماعية مقبولة مغايرة عن مكانتها السابقة في بلدها الأصلي، أما عن الرقي الإجتماعي والمادي فهو مشروع قد لا يتحقق في الواقع. هذا ما إكتشفنا أن حالات الدراسة المقيمات ببلدان الإستقبال لم تستطع تحقيق هذا الرقي لأن معظمهن يعملن في وظائف هشة التي تتميز بأجور منخفضة ولم تستطعن إسترجاع مكانة إجتماعية جديدة .

الهجرة السرية وإن كانت تظهر في ملامحها الأولى أنها عشوائية لكن عند التعمق وتتبع خطواتها وارتباطها بالعلاقات الاجتماعية تثبت أن هذه الهجرة هادفة ومنظمة لأنها تخضع لكل الحركات والتسهيلات التي تمدها بها الشبكات ولهذا نرى أن إنخراط المرأة في حراك الهجرة السرية هو نتيجة للتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري وخاصة بالنسبة للفئة الشبابية.

تعد آثار ظاهرة الهجرة السرية مساهمة العنصر النسوي لتحقيق رغبتهن في إثبات وجودهن والتخلص من الضغوط المسلطة عليهن من المجتمع الأصلي، هنا يلتقي كل من الشاب والشابة في إعتبار أن الهجرة السرية هي الوسيلة الوحيدة للخلاص من المعاناة وبداية لحياة أفضل في أوروبا.

الهـوامش

1. Falquet J., Alarassace S., " Les femmes partie de leurs pays en raison de leur lesbianisme, un état des connaissances en France aujourd'hui », in Revue Asylon(s), n°=1, octobre 2006, p 2. www.resau-terra/ article 483.html

2 . Arab C., les Ait Ayad : la circulation migratoire des marocains entre la France, l'Espagne et l'Italie, Presses Universitaires de Rennes, 2009, p 199.

3 . Arab C., " Circulations migratoires féminines des marocaines vers de nouvelles destinations – l'Espagne et les émirats arabes unis », Femmes en migration : travail, bizness, exil, asile, NAQD, n=° 28, automne-hiver 2010, p 182.

4 . Moutassem Mimouni B., Naissances et abandons en Algérie, Editions Karthala, 2001, p 27.

5 . Hafdane L. H., les femmes marocaines une société en mouvement, Edition l'Harmattan, Paris, 2003, p 173.

6 . Arab C., op cit, 2009, p 201.

7 .Carnet Pauline, " Passer et quitter la frontière, Les migrants africains " clandestins » à la frontière sud espagnole », Thèse de doctorat D'Anthropologie sociale, l'Université de Toulouse Le Mirail, septembre 2011, p 564. www.theses.fr/157816125.

8 .kerroumi Abdelali, Trajectoires d'immigrants maghrébins, Réseaux, fratrie et mobilité sociale, L'Harmattan, 2006, p 102.

9 . عبارة عن فاعلة يتم من خلالها نقل الأخبار ورصد أخبار أخرى للجماعة فهو إعلام غير رسمي.

10 .Carnet Pauline, op cit, p565.

11 .Charpentier Isabelle, " Rituels de protection de la virginité féminine et nuits du sang dans la littérature (franco-algérienne) », in Lachheb Monia, Penser le corps au Maghreb, IRMC, Karthala, 2012, p 213.

12 . Ben Hmida Moez, " Le vécu social des mères célibataire issues et impasses, la famille, une institution sociale en mouvance », Cahiers des cercles, ONFP, 2006, p 112.

13 . Carnet Pauline, op cit, p 566.

14. بلحسن مباركة، " العذرية والرقابة الإجتماعية "، مجلة التدوين، مطبوعات جامعة وهران، ديسمبر 2010، ص 38.

15 .kerroumi Abdelali, op cit, p 103.

16 . Falquet Jules, Alarassace Sabreen, Revue Asylon(s), n°=1, octobre 2006, op cit.

17 .Zemmour Zen-Eddine, " Jeune fille, famille et virginité, approche anthropologique de la tradition, Confluence Méditerrané, 2002/2, n° 41, p 6. COME_041_0065.pdf

18 . Charpentier Isabelle, op cit, p 202-203.

19 . الرباط rbat ، ربيط rbit

20 . Zemmour Zen-Eddine, op cit, p 9.

21 . Charpentier Isabelle, op cit, p 206.

22 .Moujoud Nasima, " Effet de la migration sur les rapports sociaux de sexe au de la des visions binaires », Femme, genre, migration et mondialisation, Les cahiers du CEDREF, 2008, n°=16, p 9.

أحاديث من قال فيه ابن حجر «صدوق يهم» عند العلماء «أحمد شاكر أنموذجا»

بولخراص كريمة/جامعة تلمسان

Abstract:

The topic of this article forms an essay of demonstration of the scientiste methods in treating men's speech, that creates differencies in report of their status between credible and powerless that incite "I bn Hadjar" to call them "Reliable important and similar"

The result of this diversity, is the variance rules report of speaches (Hadith) of this party between total merits and good speech enriched by continuance and evidences .

In theory, these methods have not a great obscurity, but in application, it demonstrates that it is impossible to take into consideration, only the regulator of scientists speech (hadith) on injuring men sufficient to judge this speech (hadith) . Even those whose talk about the purposed of al hadith Ibn Hadjar in speaches of this party, to Ahmed Chaker .

All this affirm the necessity of studying every speech independently, even if the relater is the same.

ملخص:

يشكل موضوع المقال محاولة لإظهار منهج العلماء في التعامل مع أحاديث رجال اختُلِف في بيان أحوالهم بين موثق ومضعف، مما جعل ابن حجر وإعمالا منه لمختلف الآراء يطلق عليهم مرتبة'' صدوق يهم وما شاكلها'' وقد كان من نتاج هذا الاختلاف، الاختلاف أيضا في بيان حكم أحاديث هذه الفئة بين من حسنها مطلقا وبين من اعتبرها أحاديث حسنة لغيرها تتقوى بالمتابعات والشواهد، وهو منهج وإن ظهر أنّه من حيث التنظير لا يثير كبير إشكال، إلاّ أنّه حال التطبيق يظهر عدم إمكانية اعتبار ضابط كلام العلماء في جرح الرجل وتعديله وحده كاف للحكم على الحديث حتى عند من تكلم عن مقصود الحافظ ابن حجر بأحاديث هذه الفئة نحو أحمد شاكر. مما يؤكد ضرورة دراسة كل حديث بشكل مستقل عن غيره وإن كان الراوي واحد.

الكلمات المفتاحية: الحافظ ابن حجر، صدوق يهم، الحديث الحسن لذاته، الحديث الحسن لغيره، أحكام أحمد شاكر، الرواة المختلف فيهم.

مقدمة:

اكتسى المنهج الذي سلكه الحافظ ابن حجر في الحكم على الرجال أهمية بالغة، حيث أصبح مرجعا لكل من اشتغل بالدراسات الحديثية بعده، ذلك أن ابن حجر استطاع

أن يشكل من عمله هذا عصارة جهود قرون بذلها العلماء في دراسة الأسانيد والبحث عن الرجال، معملا ما قيل في الرجل من جرح أوتعديل ليصل إلى حكم يتلاءم وأقوال العلماء فيه، ممّا أدى إلى تقسيمه الرواة إلى مراتب ذكرها في مقدمة كتابه « تقريب التهذيب»[1] غير أنّه لم يبيّن مراده بهذه المراتب ولا بيّن حكم أحاديثهم لا في التقريب ولا في غيره من المؤلفات، وحتى الذين صنّفوا في أصول الحديث بعده لم يتعرضوا لهذه الأحكام، وكأنّهم كانوا على دراية تامة بمقصود ابن حجر منها[2].

وبعد مضي فترة من الزمن، أصبح العلماء أمام إشكال أحكام مرويات هذه الطبقات ومقصوده منها، ممّا جعل الشيخ أحمد شاكر يحاول بيان أحاديث كل مرتبة من المراتب التي ذكرها ابن حجر، ليصبح هو الآخر مرجعا اعتمده الكثير من العلماء في الحكم على الأحاديث بالنظر إلى رواته، معتمدين في ذلك على تقسيم ابن حجر وتحليل أحمد شاكر.

ولأن هذا الموضوع واسع يصعب الإلمام به في هذا المقال، تم الاقتصارعلى مرتبة سمّاها الحافظ« صدوق يهم وما شاكلها»

انطلاقا من إشكال حكم مرويات هذه الفئة عند العلماء عموما، وعند أحمد شاكر على وجه الخصوص، وهل التزم أحمد شاكر بما ذكره في القسم النظري عند التطبيق؟

وقبل الإجابة عن هذا الإشكال تجدر الإشارة إلى أنّه لا يوجد موقف محدد للعلماء حول أحاديثها إلا من خلال ذكرهم لأحكام أحاديث الرواة المختلف في توثيقهم، وابن حجر خص هذه المرتبة بمن اختلف فيه ، لذا اتجهت الدراسة نحو البحث عن موقف العلماء من أحاديث المختلف في أحوالهم، ثم بيان موقف أحمد شاكر من هذه الفئة، مع استعراض لبعض الأحاديث التي بيّن حكمها لمعرفة مدى توافق تطبيق الشيخ وتأصيله. هو ما سيتم تناوله تفصيلا بعد التعريج على مرابت الرواة عند ابن حجر.

أولا: مراتب الرواة عند ابن حجر.

اختلف العلماء في الرواة اختلاف مناهجهم والأساليب التي وظفوها في الحكم على الرجال، فما يراه هذا ثقة يحتج به قد يراه غيره خلاف ذلك،قال الترمذي:« وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم، ذكر عن

شعبة أنّه ضعّف أبا الزبير المكي، وعبد الملك بن أبي سليمان، وحكيم بن جبر، وترك الرواية عنهم، ثمّ حدّث شعبة عن من دون هؤلاء في الحفظ والعدالة، حدث عن جابر الجعفي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث...» [3] وهو قول لا يبعد كثيرا عن ما قرره ابن تيمية كسبب من أسباب الاختلاف

حيث قال:« السبب الثالث من أسباب اختلاف العلماء في الأحكام، اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، ولذلك أسباب: منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفا والآخر ثقة، ومعرفة علم الرجال واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الاجتماع والاختلاف ما لغيرهم من سائر أهل العلم وعلومهم.»[4]

خلق هذا الاختلاف أمام الباحث صعوبة الوصول إلى حكم عادل وشامل في الرجل، لذا حاول ابن حجر التقليل منه إن لم نقل إزالته من خلال منهج رسمه لنفسه يعمل فيه ما قيل في الرجل من جرح أو تعديل، وتطبيقا لهذا النهج قسم الرواة إلى مراتب بيّنها بقوله:« ...انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة.. فأما المراتب:

فأوله: مرتبة الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم

الثانية: من أكد مدحه إما بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا، كثقة ثقة، أو معنا، كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة، وإليه الإشارة ب: صدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ، مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ، ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول .

العاشرة: من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشر: من اتهم بالكذب.

الثانية عشر: من أطلق عليه اسم الكذب أو الوضع.» [5]

وبهذا يمكن التأكيد على أنّ ابن حجر حاول أن يتناول في هذه الأقسام جميع ما قيل في الراوي بأوجز العبارات وأدقها، رغم عدم بيان مراده من هذه المراتب، ولا حكم أحاديث كل مرتبة على الأقل عنده، ولعل السبب في ذلك يعود إلى:« أنّ من صنّف لهم ابن حجر كانوا يفهمون مراده من هذه الأحكام، ولذلك لم يتعرض السخاوي ولا السيوطي، ولا غيرهما ممّن صنّف في أصول الحديث لمراده بهذه الأحكام، وما ذلك إلاّ لوضوحها عندهم.» [6]

ثانيا. نماذج أطلق عليها ابن حجر اسم« صدوق يهم»

سبقت الإشارة إلى أنّ ابن حجر اعتمد منهجا خاصا في تقييم الرجال والحكم عليهم، ممّا جعله يصنفهم إلى اثنتي عشرة مرتبة من بينها المرتبة التي بين يدي البحث، فقد خصها بمن اختلف فيهم من الرواة، ولما كان هذا الصنف دائرا ما بين التوثيق والتضعيف جعله في مرتبة وسط من حيث التعداد والحكم، هذا ما يمكن أن يلاحظ من تراجم هؤلاء وإن لم يصرح الحافظ بذلك، ولعل في ذكر نماذج من هذه المجموعة توضيح أكثر.

أ) إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي:

اختلف العلماء في توثيقه، قال عنه أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه، وقال الدارقطني ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وليس بمنكر، يكتب حديثه، وضعفه ابن معين، وأبو داود. [7]قال عنه ابن حجر: «صدوق يهم»[8]

ب) الوليد بن جميع:

الوليد بن جميع بن عبد الله بن جميع الزهري المكي الكوفي وقد ينسب إلى أبيه، قال

عنه أحمد وأبو داود، ليس به بأس، وكذلك قال أبو زرعة، وثقه ابن معين والعجلي، ذكره ابن حبان في الثقات وذكره في الضعفاء أيضا، وقال ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديثه الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به، وقال الحاكم: لو لم يخرج له مسلم لكان أولى. [9]قال ابن حجر: «.. صدوق يهم ورمي بالتشيع..» [10]

ج) الجراح بن مليح:

الجراح بن مليح بن عدي بن فرس الرؤاسي، وثقه أبو داود، وقال النسائي ليس به بأس، وذكر ابن عدي أن له أحاديث صالحة وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، قال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، ضعفه ابن أبي خيثمة وكذا ابن سعد، وذكره ابن حبان في المجروحين. [11]قال في التقريب:«.. صدوق يهم..» [12]

ثالثا: موقف العلماء من أحاديث هذه الفئة:

يحتل رجل هذه الفئة مرتبة وسطا من حيث التوثيق والتوهين، فلا هو بالثقة الثبت باتفاق العلماء فيرتقي حديثه إلى درجة الصحيح، ولا هو بالضعيف المتهم فيرد حديثه لضعفه، لذا تعامل رجال الحديث مع هذا النوع بمعيار مختلف عن النوعين السابقين، حيث ذهب العديد منهم إلى تصنيف أحاديثهم ضمن درجة الحسن وهي مرتبة وسط بين الصحة والضعف، قال المنذري عند بيانه لكيفية الحكم على الأسانيد:« فأقول إذا كان رواة الإسناد ثقات وفيهم من اختلف فيه، إسناده حسن أو مستقيم أو لا بأس به...»[13] وبه قال الهيثمي عند تعليقه على حديث رواه عبد الله بن عقيل:« قال الترمذي صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، قلت: فالحديث حسن»[14]

قال ابن حجر في التقريب: عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين تغير بآخره..» [15]كما نقل ابن حجر في التهذيب لمّا ترجم لعبد الله بن صالح كاتب الليث عن ابن القطان الفاسي قوله فيه:« هو صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن»[16] وهو حكم وافقه ابن حجر عند بيانه لحديث في سنده المهاجر أبو مخلّد بقوله:« والمهاجر قال وهيب أنّه كان غير حافظ، وقال ابن معين صالح، وقال الساجي صدوق، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، فهذا شرط الحسن لذاته كما تقرر»[18]

وقد حسّن ابن الصلاح أيضا أحاديث هذه الفئة، ويلمس هذا الرأي من قوله:« محمد بن عمر بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، ولكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلاله،فحديثه حسن»[19]

وجاء في السنة لابن عاصم عند حكمه على حديث في سنده كثير بن زيد:« إسناده حسن ورجاله ثقات وفي كثير بن زيد كلام لا ينحط به عن مرتبة الحسن..» [20] قال الحافظ في التقريب:«كثير بن زيد الأسلمي صدوق يخطئ..» [21]

من النماذج السالف ذكرها يمكن أن نلحظ وبوضح أنّ الكثير من العلماء حسّن أحاديث هذه المرتبة استنادا على الاختلاف الواقع بين العلماء في أحوالهم، بل ونجد أن ابن حجر نفسه يصرح بهذا الحكم ويبين نوع الحسن الذي يقصده وإن لم يربط هذا الحكم بمرتبة «صدوق يهم..»

رابعا: رأي الشيخ أحمد شاكر

بيّن أحمد شاكر أحكام مرويات هذه الفئة عند حديثه عن أقسام الرواة عند ابن حجر بقوله:«والدرجات من بعد الصحابة فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وأغلبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة، صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عنه أبو داود، وما بعدها فمن المردود إلاّ إذا تعددت طرقه، فما كان من الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسنا لغيره وما كان من السابعة فيضعف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع»[22]

وعليه فأحمد شاكر يرى أنّ أحاديث هذه الفئة مردودة ما لم تعضد بمعضد يرتقي بها إلى رتبة الحسن لغيره، وهو شرط لم نلمحه في أقوال العلماء السالف ذكرها بل اكتفوا بالتحسين. فما المقصود من الحسن عندهم؟

ـ نوع الحديث الحسن:

في الحقيقة لم يكن أحمد شاكر وحده من قال بهذا الحكم، بل قال به غيره من العلماء وفي هذا المعنى قال الشّمّني في شرح النخبة:« فاعلم أن الحسن أيضا يأتي على مراتب متفاوتة، قال الحافظ الذهبي: فأعلى مراتب الحسن، بهز بن حكيم ...ثمّ بعد ذلك أمثلة كثيرة متنازع فيها، فبعضهم يحسنها، وآخرون يضعفونها كحديث الحارث بن عبد الله،

وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة، وخصيف.... وخلق سواهم»[23]

فالذهبي يذكر في القول أقسام الحديث الحسن، فأعلاها أحاديث بهز بن حكيم وأمثاله وهو ما يصطلح عليه العلماء الحسن لذاته، وأدناها مرتبة من اختلف فيهم من الرواة، وقد مثّل لهذا النوع بأسماء عدها الحافظ ابن حجر إما ضمن المجموعة الرابعة (صدوق) أو ضمن الطبقة الخامسة(صدوق يهم وما شاكلها) وجعلها كلها ضمن قسم الحسن لغيره[24] وهو رأي لم يعتمده كل العلماء بل منهم من يرى أن أحاديث المختلف في توثيقهم حسنة وإن لم تقترن بمعضد.

الموقف الثاني: يرى أنصار هذا الرأي أن أحاديث الرواة المختلف في توثيقهم ترتقي بالمتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح لغيره، هذا ما انتصر له وليد العاني واحتج له بجملة من الأدلة نسوقها على النحو التالي:

ـ انطلق لإثبات حسن هذه الأحاديث من التقسيمات التي وضعها العلماء، مستشهدا بما ذكره البيهقي في رسالته إلى محمد الجويني حيث قال:«الأحاديث المروية ثلاثة أنواع:«

ـ **النوع الأول**: اتفق أهل العلم على صحته.

ـ **النوع الثاني**: اتفقوا على ضعفه.

ـ **النوع الثالث**: اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له به، وإما أن تكون العلة قد خفيت على من صححه، وإما أن تكون لا يراها معتبرة قادحة»[25] قال ابن حجر معقبا:«وأبو الحسن في الوهم والإيهام يقصر نوع الحسن على هذا»[26]

وقال الحافظ أيضا:« رأيت لبعض المتأخرين في الحسن كلاما يقتضي أنه الحديث الذي في رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالرد بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة»[27]

يقول وليد العاني تعليقا على هذه الأقوال:« ومن خلال هذه التعاريف للحسن، نفهم أن بعض المحدثين يقصر الحديث الذي يرويه الراوي تتجاذبه أطراف التوثيق وأطراف التضعيف فلم يترجح بمن هو فوقه ولا إلحاقه بمن هو دونه، لذا اختص بمرتبة بين

الصحة وبين الضعف وهي الحسن، وتكاد تستقر هذه التعاريف للحديث الحسن عند المحققين من علماء الحديث ولكن بتفصيل أكثر، فيطلقون اسم الحسن لذاته على الحديث الذي يرويه الصدوق الضابط المتقن لكنه غير تام الضبط والإتقان»[28]

فغير تام الضبط والإتقان هو الصدوق الذي يهم عند ابن حجر أو له أوهام، فحديث مثل هذا النوع حسن لذاته، أما الحسن لغيره فهو رواية الضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد.

ومن بين الأدلة التي ساقها العاني أيضا، ما ذكره الذهبي في كتابه المسمى« معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» حيث قال:« هذا فصل نافع في معرفة الثقات من الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة وفيهم بعض اللين وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم وإن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن. [29] وأضاف زيادة على ذلك تحسين الذهبي لأحاديث رواة ممن قال فيهم ابن حجر» صدوق يهم وما شاكلها» في الميزان ذكر الدكتور العاني نماذج منها.

ولعلّ من أهم ما استدل به على صحة موقفه، إحصاءه لمائتين وأربع وأربعين (244) رجلا من رجال هذه الطبقة في الصحيحين، ورواة الصحيحين أجمل الذهبي حالهم في الموقضة بقوله:« من أخرج لهما الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

وثانيهما: من خرّجا له متابعة وشهادة واعتبارا.

فمن احتجا به أو أحدهما وتكلِّم فيه فتارة يكون الكلام فيه تعنتا والجمهور على توثيقه، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة، ومن خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد، فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان بيّن. [30]»

رغم قوة الأدلة التي اعتمدها وليد العاني لإثبات أن الرجال المختلف فيهم، أحاديثهم حسنة لذاتها ولا تحتاج إلى معضد، ورغم تحسين الكثير من العلماء لهذا النوع بغض

النظر عن الشواهد والمتابعات، إلاّ أنّه يصعب تحديد نوع الرجال المختلف فيهم، هل هم من الطبقة الخامسة، أم هم رجال الطبقة الرابعة الذين قال فيهم ابن حجر صدوق فقط؟ فهم أيضا مختلف فيهم إلاّ أن الخلاف فيهم أقل من سابقه، فلو تأملنا كلام الذهبي في ترجمته لعمرو بن شعيب وقد أطال هذه الترجمة بسبب الخلاف الكبير فيه:« قد أجبنا عن روايته عن أبيه عن جده، بأنها ليست بمرسلة ولا بمنقطعة، أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر ولسنا نقول بأن حديثه من أعلى أقسام الصحيح بل هو من قبيل الحسن»[31]

عمرو بن شعيب ذكره ابن حجر ضمن الفئة الرابعة وعُدّ حديثه ضمن قسم الحسن لذاته. [32]

ولعل أهمّ ما يمكن أن تختم به هذه المسألة، ما قاله الذهبي بعد ذكره لجملة من تعاريف الحديث الحسن والمؤاخذات عليها، ثمّ قال:« ثمّ لا تطمح أنّ للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد قد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ولو انفك لصح بالاتفاق»[33]

إذا فالحكم بصفة عامة على جميع الأحاديث قد لا يؤدي إلى نتيجة صحيحة، ومن ثمّ درس العلماء الأحاديث من الناحية العملية مستقلة عن بعضها البعض فكانت النتائج المتوصل إليها في الكثير من الأحيان مختلفة كل الاختلاف عن تلكم القواعد النظرية التي أصّلوها، ويمكن للنماذج التالية بيان هذا الفرق.

نماذج من حكم العلماء على أحاديث هذه الفئة:

الحديث الأول: فيه شريك بن عبد الله

ترجم له الحافظ في التقريب قال:« شريك بن عبد الله بن نمر المدني صدوق يخطئ من الخامسة.. [34]، روى الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال:« جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلّم فقال هلكت المواشي وتقطعت السبل فدعا فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة، ثمّ جاء فقال تهدمت البيوت وتقطعت السبل وهلكت المواشي فادع الله

يمسكها ...»الحديث

أخرجه: الإمام مالك في الموطأ(ج1/ص191، رقم1805)، البخاري،(ج1/ص555،رقم 970)،النسائي (ج1/ص555)، وابن حبان(ج1/ص272)، والبيهقي،(ج3/ص343) كلهم عن شريك بن عبد الله بن نمير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلّم وللحديث طرق وشواهد أخرى عند البخاري، ومسلم وأصحاب السنن فالحديث كما هو واضح صحيح.

الحديث الثاني: لابن لهيعة

قال الحافظ:« عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ...»، روى هذا الحديث عن مستور بن شداد الفهري قال:« رأيت انبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ خلل أصابع رجليه بخنصره» أخرجه أبو داود (ج/ ص37، رقم، 148) الترمذي، (ج1،ص40،57)، ابن ماجة،(ج1،ص152،رقم،446)،الإمام أحمد(ج4،ص229)، البيهقي،(ج1،ص76،رقم 365) كلهم عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو عن أبي عبد الرحمن عن المستور بن شدّاد، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق الليث بن سعد وعمر بن الحارث.

قال الترمذي:« حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة» ورد على غرابة الحديث الشوكاني في نيل الأوطار بقوله:« وقد شارك ابن لهيعة في روايته عن يزيد ابن عمرو الليث وعمرو بن الحارث، فالحديث إذا صحيح سالم عن الغرابة»[35] وذكر ابن حجر في التلخيص أنّ ابن القطّان صححه[36] إلاّ أن ابن الملقن قال بإجماع المحدثين على ضعف ابن لهيعة مستندا إلى قول الذهبي في ذلك وعلّل تحسين الإمام مالك الذي نقله عنه الدراقطني والبيهقي بوجود طرق أخرى للحديث وأنّه لم يحسنه منفردا[37]

الحديث الثالث: ليونس بن أبي إسحاق

قال في التقريب:« يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق يهم قليلا من الخامسة»[38]

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:« نهى رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن الدواء الخبيث يعني السم»

الحديث أخرجه أبو داود (ج4،ص6،رقم3870)، الترمذي،(ج4،387،رقم2045)، ابن ماجة، (ج2،145)، أحمد(ج2ص446)، الحاكم (ج4ص455،رقم8260) كلهم عن يونس ابن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه. صحح الحديث الحاكم في المستدرك وقال الذهبي عنه في السير:« غريب إسناده صالح»، [39] سكت عنه الترمذي وأبو داود، وقال ابن حزم في المحلى:« وأما حديث الدواء الخبيث فنعم، وما أباحه الله تعالى للضرورة فليس في تلك الحالة خبيثا فصح أن الدواء الخبيث هو القاتل المخوف، على أن يونس ابن أبي إسحاق الذي انفرد به ليس بالقوي..» [40]

ومن الأمثلة السابقة يمكن أن نلحظ أن حكم العلماء على أحاديث هذه الطائفة ليس على وزان واحد، فمنها ما قبله الشيخان وأدرجاه ضمن صحيحيهما، ومنها ما عده بعض العلماء صحيحا وإن لم يخرجاه، ومنها ما لم يقبل إلا لوجود طرق أخرى دعمته، وبذلك يتبين أنه لا يمكن إعطاء حكم موحد صالح للتعامل وفقه مع جميع الأحاديث وفي كل الأحوال.

نماذج لأحاديث بيّن حكمها الشيخ أحمد شاكر:

من حيث التنظير ذكر أحمد شاكر أنّ مرويات هذه الطائفة ترتقي إلى درجة الحسن لغيره بالمتابعات والشواهد، أمّا من حيث التطبيق فقد تمّ اختيار نماذج تناولها الشيخ بالدراسة في أثناء تحقيقه لمسند الإمام أحمد، لبيان كيفية تعامله مع هذا النوع ومدى توافق رأيه وحكمه.

الحديث الأول: لسليمان بن موسى

قال في التقريب:«سليمان بن موسى الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل» [41]، أخرج له الإمام أحمد في المسند حديثا من طريق الوليد بن مسلم ، عن سليمان بن موسى عن نافع مولى عبد الله بن عمر أنّه:« سمع مزمار راع فوضع إصبعيه في اليسرى وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول يا نافع أتسمع فأقول نعم فيمضي حتى قلت لا قال فوضع يديه وأعاد الراحلة إلى الطريق وقال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سمع مزمار راع فوضع مثل هذا» [42]

قال أحمد شاكر تعيقا على هذا الحديث:« إسناده صحيح رواه أبو داود من طريق الوليد بن مسلم بهذا الإسناد وقال هذا حديث منكر، قال في عون المعبود هكذا قاله أبو

داود ولا يعلم وجه النكارة، فإنّ هذا الحديث رواته كلهم ثقات وليس بمخالف لرواية أوثق النّاس [43] وقد قال السيوطي: « قال الحافظ شمس الدين بن الهادي: هذا حديث ضعفه محمد بن طاهر وتعلق على سليمان بن موسى، وقال تفرد به وليس كما قال، فسليمان حسن الحديث وثقه غير واحد من الأئمة، وتابعه مهران عن نافع في روايته في مسند أبي يعلى ومطعم بن المقداد الصنعاني عن نافع وروايته عند الطبراني ...» ثمّ واصل قائلا بعد استعراضه لأقوال الذين وثقوا سليمان قال:« فإنكار أبي داود خطأ»[44]

الحديث الثاني: محمد بن عباد بن الزبرقان

قال في التقريب:« محمد بن عباد بن الزبرقان المكي صدوق يهم من العاشرة» [45]

الحديث رواه عبد الله بن أحمد في المسند عن محمد بن عباد عن عبد الله بن معاذ الصنعاني عن يعمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال:« من سره أن يمدّ الله في عمره ويوسع له في رزقه ويدفع عنه ميتة السوء فليتق الله وليصل رحمه.»[46]

قال أحمد شاكر تعليقا على الحديث:« إسناده صحيح محمد بن عباد الزبرقان المكي قال أحمد حديثه حديث أهل الصدق وأرجو أن لا يكون به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[47] وروى عنه الشيخان وترجم له البخاري في الكبير فلم يذكر فيه جرحا[48] عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني[45] ثقة كان عبد الرزاق يكذبه ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة أنا أقول هو أوثق من عبد الرزاق... والحديث في مجمع الزوائد[49] وقال رواه عبد الله بن أحمد والبزار[50] والطبراني في الأوسط،[51] ورجال البزار رجال الصحيح غير عاصم بن ضمرة وهو ثقة..» [52]

الثالث: لمعبد الجهني

قال ابن حجر في ترجمته:« معبد بن خالد الجهني القدري ويقال أنه ابن عبد الله بن حكيم... صدوق مبتدع وهو أول من أظهر القدر بالبصرة من الثالثة...» [54]

الحديث رواه عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي ثنا إسحاق بن يوسف ثنا عوف الأعرابي عن معبد الجهني عن حمران بن أبان قال كنا عند عثمان بن عفان رضي الله عنه فدعا بماء فتوضأ فلما فرغ من وضوئه تبسم فقال هل تدرون ممّا ضحكت؟قال فقال

توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلّم كما توضأت ثمّ تبسم قال هل تدرون ممّا ضحكت؟ قال قلنا الله ورسوله أعلم قال إن العبد إذا توضأ فأتم وضوءه ثمّ دخل في صلاته فأتم صلاته خرج من صلاته كما خرج من بطن أمه من الذنوب »[55]

قال الشيخ: «إسناده صحيح، إسحاق بن يونس هو الأزرق، عوف الأعرابي هو ابن أبي جميلة، معبد الجهني هو أول من تكلم في القدر بالبصرة وكان رأس في القدر ولكنه تابعي ثقة كان لا يتهم بالكذب»[56]

إذا ما قارنا موقف أحمد شاكر من أحاديث هذه المرتبة بالأحكام التي أعطاها في المسند يمكن استخلاص جملة **من النتائج منها**:

ـ حكم الشيخ بصحة أحاديث فيها رجال من هذه الطبقة يقتضي أن حكم هذه الأحاديث عنده كأقل تقدير أحاديث حسنة لذاتها ارتقت إلى الصحة بوجود متابعات وشواهد، وهو حكم مخالف لما قرره من أنّ أحاديثهم ضعيفة يمكن أن ترتقي إلى درجة الحسن لغيره.

ـ أنّ أحمد شاكر رجح توثيق رجال من هذه الفئة في العديد من المواضع ـ وما الأمثلة السالف ذكرها إلا عينة بسيطة من ذلك ـ نحو توثيقه لابن لهيعة،ومعبد الجهني، وغيرهما ولم يلتفت لأقوال المجرّحين، بل وأكثر من ذلك فقد تجاوز ما وضعه العلماء من شروط للأخذ من أهل البدع واكتفى بشرط عدم الكذب.

ـ كما أنّ ما يلاحظ أيضا، أنّه لم يبدأ حيث انتهى ابن حجر، بل رجع لكتب الجرح والتعديل وذكر آراء العلماء فيهم، وكان اعتماده وبشكل كبير على أحكام البخاري في الكبير، وابن حبّان في الثقات وابن معين وغيرهم دون الاقتصار على أحكام ابن حجر في التقريب بل ودون العودة إلى أقواله فيهم في الكثير من المواضع.

الخاتمة:

ممّا سبق بيانه يمكن القول:

ـ إنّ منهج ابن حجر في الحكم على الرجال قد أثر وبشكل فعّال على كلّ من ولج عالم الحديث من بعده حتى صار من العبث أو من تضييع الوقت ـ على حد تعبير وليد العاني ـ أن نتجاوز كل هذه الجهود ونعود إلى الوراء للبحث من جديد عن أحوال الرجال، إلاّ أن هذه الأحكام ليست ميزانا دقيقا يصلح أن تقاس به كلّ الروايات وبطريقة

موحدة، خاصة وأن ابن حجر نفسه لم يبين مراده من هذه المراتب، وحتى أحمد شاكر لمّا أعطى أحكاما عامة حول تصنيف ابن حجر لم يلتزم بتلكم الأحكام عند تعامله مع النصوص بل صحح البعض منها وحسن البعض الآخر.

ـ إن حديث رجال هذه الطبقة يدور بين الحسن لذاته والحسن لغيره وذلك لاعتبار الاختلاف الوارد في الحكم على الرجل.

الحكم على الحديث من حيث الصحة، والحسن، والضعف، زيادة على أهمية معرفة رواته وما ورد فيهم من جرح أو تعديل، يحتاج إضافة إلى ذلك مراعاة جملة من الشروط، والملابسات، والقرائن الحافة برواية الحديث تمكّن الباحث من الوصول إلى نتائج صحيحة أو قريبة من الصحة.

الهوامش:

(1) ـ يعد تقريب التهذيب خلاصة جهود أئمة حفاظ جمعوا ما عند سابقيهم بأمانة واستيعاب، وزادوا وهذبوا، ولخصوا..وهؤلاء الأئمة هم، الإمام عبد الغني المقدسي(ت600) صاحب كتاب الكمال في أسماء الرجال، الإمام المزي(ت742) صاحب كتاب تهذيب الكمال، الإمام الذهبي(ت748) تهذيب تهذيب الكمال، والإمام مغلطاي(ت762) صاحب كتاب إكمال تهذيب الكمال، والإمام الحافظ ابن حجر(773ـ 852) في كتابه تهذيب التهذيب. ينظر:ابن حجر، تقريب التهذيب، ضبط ومراجعة،صرفي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1415_1995)، ج1/ص4

(2) ـ وليد بن الحسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، تقديم: سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأ ردن، بلا طبعة،(1999/1420)، ص6

(3) ـ ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عترـ دار العطاء للنشر والتوزيعـ الرياض، الطبعة: الأولى، (1424/ 2001)، ص321

(4) ـ أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب، عبد الرحمن بن القاسم،مكتبة المعارف، الرباط، المغرب،بلا طبعة، بلا تاريخ، مج20/ ص240

(5) ـ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1/ص8

(6) ـ وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص23

(7) ـ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج1/ص183، ينظر: الثقات،لابن حبان، ج8/ ص61، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي،ج236/1، الكاشف، للذهبي، ج1/ ص227

(8) ـ ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1/ ص95

(9)ـابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج11/ص122، ينظر: الثقات لابن حبان، ج5/ص4، الكاشف للذهبي، ج352/2

(10) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1/ ص582

(11) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج2/ ص58، ينظر: الكشاف للذهبي، ج1/ 290، المجروحين، لابن عدي،ج1/ ص219

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب،ج1/ ص138

(13) المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (1997/1417)

(14) علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ، دار الريان للتراث، القاهرة، بلا طبعة، (1987/1407)

(15) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1/ ص321

(16) ابن حجر تهذيب التهذيب، ج5/ص229

(17) قال في التقريب:« عبد الله بن صالح صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة» ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ج1/ص308

(18) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،(1994/1414)، ص43

(19) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح،ص109

(20) عمر بن أبي عاصم الشيباني، السنة لابن عاصم، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (1980/1400) ج2/ص360

(21) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج1/ص449

(22) ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار مصطلح الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، دار المؤيد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى،(1997/1417)، ص194

(23) أبو المعالي محمود شكري الألوسي، عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر، تحقيق: إسلام محمود دربالة، مكتب الرشد، الرياض، ص194

(24) ينظر: التقريب،ج1/146، ج1/ص285،ج1/ص286

(25) ابن حجر، النكن على مقدمة ابن الصلاح،ص386

(26) ابن حجر، المرجع نفسه

(27) ابن حجر المرجع نفسه، ص404

(28) وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها،ص96

(29) نقلا عن منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص98

(30) وليد العاني، المرجع نفسه، ص98

(31) شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ت(1995/1415)، ج5/ص323

(32) ينظر التقريب، ج1/ص423

(33) أبو المعالي الألوسي، عقد الدرر شرح مختصر نخبة الفكر، ص190

(34) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج1/ص266

(35) الشوكاني، نيل الأوطار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، (2003/1424)،ج1/ص192

(36) ابن حجر، التلخيص الحبير، تحقيق: عبد الله هاشم يماني، المدينة المنورة،بلا طبعة، (1964/1384)

(37) ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (1994/1410)،ج1/ص38

(38) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج1/ص613

(39) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة،(2003/1423)، ج10/ص153

(40) ابن حزم الأندلسي، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ج1/ص176

(41) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ج1،ص255)

(42) المسند(ج6،ص65،رقم،4535)الحديث أخرجه، أبو داود، باب كراهية الغناء،(ج4، ص281،رقم،2924)، ابن حبان،(ج693،2،468)،البيهقي(ج10،ص222)، الطبراني في الأوسط،(ج2/ص40، رقم1173)

(43) محمد شمس الحق أبو الطيب، عون المعبود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، (1994/1415)ج13/ص181

(44) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد شاكر، ج6/ص65

(45) ابن حجر ،تقريب التهذيب،ج1/ص486

(46) محمد ابن حبّان،الثقات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى(1975/1395)،ج9/ص90

(47) محمد بن إسماعيل البخاري،التاريخ الكبير، تحقيق:هاشم الندوي،دار الفكر، بيروت،ج1/ص86

(48) عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني صدوق تحامل عليه عبد الرزاق من التاسعة..» تقريب التهذيب،ج1/ص324

(49) الهيثمي، مجمع الزوائد،ج8/ص153،152

(50) أبو القاسم الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين القاهرة،بلا طبعة،(1999/1415)، ج3/ص234

(51) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد شاكر، ج2/ص290

(52) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ج1/ ص539

(53) أحمد بن حنبل، المسند، ج1/ص345

(54) ينظر المسند، ص345

الأسرة والمدرسة والتربية على المواطنة
عناصر لتنمية الصحة النفسية والعقلية للتلميذ

بوحسون العربي/جامعة تلمسان

Résumé:

Dans cet article nous allons montrer le role de la famille et de l'école dans la construction de la citoyenneté, et surtout chez les enfants. A travers la bonne socialisation l'individu peut gagner sa santé psychologique et mentale qui lui permet de lutter contre les différentes formes de violences.

Nous discutons aussi une réalité émergente dans la société, c'est que la citoyenneté s'augmente et se diminuer d'après la nature de la relation quotidienne entre l'individu et son environnement. Cette citoyenneté apparait au niveau des droits et des devoirs de chaque citoyen pendant son interaction avec plusieurs entreprises.

Summary:

In this article we will show the role of family and school in the construction of citizenship, and especially among children. Through good socialization the individual can earn her psychological and mental health, which allows him to fight against the various forms of violence. We also discuss an emerging reality in society, it is that citizenship increases and will reduce according to the nature of the relationship between the individual and his environment daily. This citizenship appears at the level of the rights and duties of every citizen during his interaction with several enterprises.

تمهيد:

تحمل كلمة المواطنة معنى كبيرا للحب والوفاء للوطن ولرموزه ومقوماته، ولعل أهم مظاهرها وملامحها تتجلى في الإخلاص الذي يقدمه الأفراد لوطنهم بعيدا عن كل أشكال الرياء والتناقضات. تبدأ ملامح المواطنة تتشكل لدى الأفراد مند صغرهم، حيث يكتسبون مبادئها وصورها من خلال التنشئة الاجتماعية والبيئة الثقافية التي يعيشون فيها. إن النمو السليم للطفل في جو ملؤه الحنان والطمأنينة يضمن له الاندماج الناجح في المجتمع، بينما إذا حرم من هذا النمو سيحدث العكس، وينعكس ذلك في سلوكه، حيث ينحرف عن القيم والقواعد الاجتماعية التي تنظم المجتمع، فالانحراف هو نتيجة للحرمان العاطفي الذي يؤدي إلى اعتلال صحته النفسية والعقلية. لقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير في عصرنا الحديث، ويضاف إلى ذلك أمراض أخرى كالقلق وفقدان

الثقة بسبب المعاناة التي يعيشها الطفل من جراء التناقضات التي يشاهدها بين قيمه الأصلية والقيم الدخيلة التي تفرض عليه يوميا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، هذه الوضعية أدت إلى بروز العنف لدى التلاميذ في المدارس كظاهرة اجتماعية خطيرة، وإن كان الكثير من الباحثين والعلماء مثل هوبز وفرويد ودوركايم وجيرار وآخرون ينظرون إلى العنف كسلوك عادي وضروري للحياة الاجتماعية، وإجابة طبيعية وعادية للإعتداء الذي يتعرض له الفرد، وبالتالي فإن المجتمعات لا تقوم بمنعه، ولكن بتعديله وتحديده، فهناك عنف مقبول وعادي وآخر ممنوع ومنحرف[1].(فوزي أحمد بن دريدي، 2007ص19). تزداد المواطنة وتنقص تبعا لطبيعة العلاقة القائمة بين الأفراد ومؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والصحية والرياضية التي يتفاعلون معها يوميا في جو من التبادل للحقوق والواجبات. ولن يتأتى الوعي بأهمية المواطنة الصالحة إلا إذا كان الطفل في الأسرة أو التلميذ في المدرسة يتمتع بصحة نفسية وعقلية تسمح له بإدراك هذه الحقيقة. ولهذا فإن الدور الملقى على عاتق هاتين المؤسستين(الأسرة والمدرسة) في التربية على المواطنة هو ذا أهمية كبيرة، إلى جانب الدور المكمل للجامعة في تنمية الصحة النفسية للطلبة لاسيما في توجيههم وحمايتهم من الانحرافات، حيث يبقى دورها أساسيا من أجل التحكم في القدرات العقلية وجعلها في خدمة المؤسسات الاجتماعية.

1- الأسرة:

تنشأ الصحة العقلية للتلميذ في أحضان الأسرة التي تتحمل المسؤولية الكبيرة في التنشئة الاجتماعية الأولية الصحيحة، وذلك بالنظر إلى ثقافة الوالدين أولا، ثم الأبناء وعناصر الأسرة أو العائلة الكبيرة ثانيا. فالمستوى الثقافي لأفراد الأسرة يعد المحصن الأساسي للأطفال من الانحراف. ويعد المنزل البيئة المثلى لتربية الطفل عاطفيا، ففيه يتعلم التعبير الانفعالي والعواطف كالحب والكره والميز والتعصب، ويتأثر بعلاقات الوالدين وببقية أفراد الأسرة، وقسم كبير من الأمراض النفسية التي تصيب الأفراد هي نتيجة للتأثير الأسري في الطفل.[2](حامد عبد السلام زهران، 1977ص132). كما تتفتح مدارك الطفل داخل الأسرة وتنمو من خلال المثيرات الكثيرة التي تقدمها الحياة الأسرية، وحسب نتائج علم النفس التحليلي فإن السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل ذات أهمية كبيرة جدا في نموه العقلي، وإذ يمر بمرحلة التساؤل في الفترة ما بين سن الثالثة والسادسة،

يجد في الأسرة العون على اكتشاف العالم المحيط به، ويشبع بذلك حاجته إلى الأمن والطمأنينة[3].(صلاح الدين شروخ، 2004ص69) فقد اتبثنا في إحدى الدراسات المقارنة التي قمنا بها عن أساليب التنشئة الأسرية بين الفضائين الريفي والحضري[4](بوحسون العربي،2011،ص90) أن 55% من أفراد العينة المبحوثة يستخدمون أداة الضرب لتربية أبنائهم، بينما 20% فقط ممن يعلمون أبناءهم في البيت بالنصح والتوجيه والإرشاد وهذا يرجع إلى المستوى الثقافي للعائلات. فاستنتجنا أن أساليب التنشئة الاجتماعية تساهم بدرجة كبيرة في تنمية العنف لدى الأطفال، مثل شجار الوالدين أمام الأبناء، تهديدهم وتخويفهم من أجل نهيهم عن ممارسة بعض الأفعال السيئة باستخدام وسائل للضرب والتخويف، مثل الحزام، العصا، الأنبوب المطاطي، السكين، إبرة الطبيب(في المدينة)،استعمال لفظ الغول(في الريف)، إن هذه الوسائل تعد من مصادر تغذية العنف ومحفزاته ينقلها الطفل في عدة مواجهات مع المحيط الذي يتواجد فيه يوميا كالروضة، الحي، الجيران، المدرسة....إلخ، كما تعد أيضا هذه الوسائل والطرق من الأخطاء الكبيرة التي ترتكبها الأسرة مع أبنائها دون معرفة عواقبها المستقبلية، بل أن البعض أصبح يعتبرها من ضمن الأساليب التربوية الصحيحة، بينما لها انعكاسات سلبية على الصحة العقلية والنفسية للطفل. وهناك دراسات أخرى أكدت فقدان الصحة العقلية والنفسية لدى الأطفال بسبب العنف الأسري، ومن أهمها نذكر ما يلي:

-1دراسة ماكوبي/1957MACCOBY: أكدت هذه الدراسة على دور البيانات الأسرية المختلفة في تنمية العنف والعدوان لدى الأطفال. بحيث أجرت هذه الباحثة مقابلة مع عينة تتكون من 400 أم لديها أطفال في سن الخامسة، واعتمدت على منهج الملاحظة ومعاملة الآباء لأبنائهم. وخرجت بنتائج اعتبرت من العوامل الأساسية لتنمية العنف في شخصية الأطفال، بحيث وجدت أن من بين الأطفال الذين يسلكون السلوك العدواني في المنزل كانوا يعاملون بالعقاب من طرف آبائهم. واستنتجت أن الخلافات والتوترات القائمة بين الزوجين قد رسمت خيوط العنف في ذهنية ونفسية هؤلاء الأطفال. وقد دعمت نتائج هذه الدراسة دراسة بان دورا ووالترز سنة 1959 عندما توصلا إلى أن الأبناء الذين اكتسبوا صفة العنف والعدوانية كان بسبب:

- استخدام العقاب البدني من طرف الآباء.

ـ الخلافات والصراعات الدائمة بين الزوجين.
ـ الرفض الدائم من الآباء لأبنائهم.

والحقيقة أن أسلوب التربية بالضرب يؤدي إلى خلق أسلوب العناد عند الطفل، وهذا الأسلوب يولد فيه الكراهية للكبار، بحيث تتحول هذه الكراهية إلى أسلوب عدواني وعنف يفجره مع الأطفال الذين هم في سنه، ويتعامل معهم في البيت أو المدرسة أو الحي.

-2دراسة محمود عبد القادر 1970: اهتمت هذه الدراسة بدور التنشئة الاجتماعية في حياة الطفل، واستنتجت أن مصدر عنف الأطفال يرجع أساسا إلى الحرمان وفقدان الأمن من قبل آبائهم غير المتسامحين في مواقف العدوان. وأيضا الإسراف في استخدام السلطة الأبوية.

-3دراسة كاندس ومود 1992: اهتمت بالعنف العائلي وحاولت معرفة العنف الأبوي من خلال زيادة الضحايا داخل الأسرة. حيث توصلت إلى أن جل حالات العنف الظاهرة على الأطفال يرجع سببها إلى التصرفات العدوانية لأمهاتهم، وكذلك العنف الذي نالوه في حياتهم المبكرة.

-4دراسة وليام بونجر: حاولت هذه الدراسة أن تثبت أن الفقر هو أحد الأسباب الأساسية للانحراف الاجتماعي، وقد أصبح الحرمان المادي وعدم مقدرة الأسرة على تلبية حاجياتها يشكل دافعا قويا نحو ميل الأفراد ناحية العنف، والبحث عن مسالك لا أخلاقية ولا مشروعة لتلبية حاجياتها المادية.[5] (محمد خضر عبد المختار، (د.ت) ص132-135 .)

يرى سليمان مظهر أن العائلة الجزائرية بعيدة عن القضايا التابعة للحنان والمودة، بل هي متعلقة بالأمن والوقاية من الأخطار، فالعنف متجدد في العائلة، وحتى تواجهه فإنها بحاجة إلى تربية أعضائها على العنف وتعويدهم على التفاعل الاجتماعي بواسطته لكي يستطيعوا أن يتجندوا ويتعاونوا لما يبلغ العنف أشده.[6](سليمان مظهر، 2003،ص72.)

إلى جانب أساليب التربية السلبية التي تعتمدها الأسرة، فإن الأزمة التي عرفتها هذه الأخيرة في العشرية السابقة والتي مازالت مخلفاتها قائمة، بينت أن:

-المجتمع الجزائري لا يسمح بتحقيق الاشباعات الغريزية الطبيعية ضمن الحدود والضوابط التي أنشأها الفرد.

-قلة فرص التنشئة الاجتماعية، وأن قواعد الضبط الاجتماعي والمدرسي ضعيفتان ولا تؤديان الدور المطلوب منهما.

-غياب الميول الدراسية الترفيهية، مما يسمح للتلميذ بطبع سلوكه بمظاهر الانحراف والتمرد التي ترفضها المؤسسة.

وضمن هذه الدوائر المغلقة يختار التلميذ فضاءات لتفجير عدوانيته.[7](فوزي أحمد بن دريدي،2007ص19)

-غياب القدوة الحسنة هو انعكاس سلبي على الصحة النفسية والعقلية للطفل/التلميذ:

تعتبر القدوة الحسنة عاملا أساسيا في تنمية مشاعر الحب والوفاء والإخلاص والانتماء، والسير على خطى المقتدى بهم، فجميل جدا أن يجد الطفل في بيئته قدوة حسنة يقتدي بها، والأجمل من ذلك أن يجدها في المدرسة في معلمه أو معلمته، وفي مدير مدرسته. إن منابع هذه القدوة الحسنة في الأسرة كثيرة ومتعددة، حيث تبرز نماذجها في مواقف وسلوك وتوجهات الأم والأب والإخوة والأقارب، وهي نماذج يعجب بهم الأطفال فيحذون حذوهم, وقد لا نتوقع من بيت فيه الأب والأم يتعاملون في حياتهم مع الآخرين بالكذب والخداع والغش... وغير ذلك أن يأتي الأبناء على غير تلك التصرفات وذلك السلوك. لقد جاء في الحديث النبوي الشريف:«يولد المرء على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، ويقول المثل الشعبي» اقلب القدرة على فمها تطلع البنت لأمها»، والحكمة العربية تقول: أن كل بنت بأبيها معجبة، ومن قصائد ديوان العرب البيت البليغ الدلالة الذي قال فيه الشاعر العربي:

وينشأ ناشئ الفتيان منا على ما كان عوده أبوه

كما أن أشهر ما حفظناه من قصائد شاعر النيل حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق

فالواقع المعيش يبين لنا في أغلب الحالات أن بيت ومناخ الجريمة يفرز المجرمين، وأن الطفل الذي ينمو ويشب في بيت فيه كتاب يقرأ وقطعة موسيقية تسمع ولوحة فنية

يتأمل فيها وتذوق لفن من الفنون، فإن طفل ذلك البيت ينجذب لكل ما هو جميل وبديع وأصيل.[8](عبد الله بلال،1997ص57,56)

وقد أثبتت التجارب على النساء الحوامل أن الأم الحامل المدمنة على التدخين أو المخدرات أو الخمور يصبح أطفالها قبل أن يروا الحياة أكثر استعداد لإدمان من غيرهم من أطفال الحاملات غير المدمنات. وفي المدرسة فمحيطها من المدرسين والمسؤولين هم القدوة الحسنة لتلاميذهم وبإمكانهم أن يصنعوا جيلا صحيحا معافى وقوي الشخصية وصحيح النفس والعقل.

-2المدرسة:

لا بد للطفل أن يذهب في يوم ما إلى المدرسة، فإن كان محصنا بالتربية السليمة يتمكن من مقاومة تحديات المدرسة كالانحرافات، والممارسات والسلوكيات السلبية التي انتقلت من الفضاء العام إلى الفضاء المدرسي، حيث يجدها في هذا الفضاء الجديد بالنسبة إليه. أما إذا افتقد إلى هذه التربية الأسرية الصحيحة، سيجد المدرسة ذلك الفضاء الذي يفجر فيها عدوانيته بكل سهولة. بالإضافة إلى التربية الأسرية المنحرفة عن الصواب، وتحت تأثير تربية الشوارع والأحياء، ووسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون والأنترنت، هل تتمكن المدرسة لوحدها من استعادة واسترداد الصحة النفسية والعقلية المفقودة لدى الأطفال في أسرهم، من خلال ما تقدمه لهم في برامجها التعليمية؟

إذا تمعنا النظر في المدرسة فإنها ذلك الوعاء الذي تصب فيه الأسرة أبناءها لتعليمهم ومواصلة تنشئتهم الاجتماعية المنظمة والمؤسسة على قواعد مدروسة، وذلك لمحاولة تصحيح الانحرافات التي تسببت فيها التنشئة الأسرية، وإخضاعها لبرنامج تربوي مضمونه تكوين الفرد عقليا ونفسيا وصحيا، ومن تم إعداده لمستقبل ينتظره بكثير من التحديات. بينما إذا تصورنا المدرسة هكذا، فإن الواقع أعطانا صورة أخرى عنها، فقد أصبحت هذه المؤسسة تعيد إنتاج ثقافة الأسرة، وتفرز سلوكيات أغلبها غير سوية، وغير قادرة على توفير الصحة النفسية والعقلية للتلاميذ، وربما قد يزيد عنف التلاميذ بشكل قوي إذا وجدوا الفضاء المناسب لهم في المدرسة فيلجأون إلى تكوين عصابات منحرفة تقوم بتهديد المعلمات والمعلمين، وتخريب الممتلكات، ونقل تصرفات وممارسات المراهقين السائدة في المجتمع العام إلى هذا الفضاء باستعمال المخدرات بكل أنواعها

وطرقها، ومشاهدة أفلام الإباحية على شاشة الهواتف النقالة. وهكذا تصبح الظاهرة التربوية عبارة عن صورة لما هو سائد في المجتمع، غير متحكم فيها، ونستطيع القول حينئذ أن المجتمع العنيف لا ينتج إلا المدرسة العنيفة، فالابن على خطى أبيه والبنت على خطى أمها. يقول فرانسوا دوبي: يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من العنف داخل المدرسة وهي:العنف الخارجي داخل المدرسة والعنف في المدرسة والعنف ضد المدرسة، فالأول هو عبارة عن امتداد للتصرفات الخارجية داخل المدرسة أما الثاني فينتج عن دمقرطة وتوسيع التعليم ، حيث تلتقي شرائح اجتماعية مختلفة في هذا الفضاء وبالتالي فإن طبائعهم وشخصياتهم ونفسياتهم تؤثر في علاقاتهم مع بعضهم البعض وفي علاقاتهم أيضا مع الجماعة التربوية، بينما النوع الثالث ستبرز فيه سلوكات مشكلة ضد المدرسة، توجه مباشرة ضد النسق المدرسي(المدرسة والأساتذة والتلاميذ المندمجون في قيم المدرسة). إن المدرسة في هذه الحالات تقدم صورا غير إيجابية عن التلميذ، مما يجعله يشعر بأنه مهمش فيلجأ إلى رفض كل قيم المدرسة ويوجه غضبه ضد نسقها بصفة عامة الهياكل والتجهيزات حيث لا يسلم من ذلك المعلمين والإداريين.[9](فوزي أحمد بن دريدي،2007ص38-39) ولتفادي هذه المظاهر من العنف المدرسي بأشكاله المختلفة لابد من التفكير فيما يلي:

2-1**المدرسة بحاجة إلى إنتاج القدوة**: إن معيار القدوة الذي ذكرناه عند حديثناعن الأسرة ينبغي أن يجده التلميذ أيضا في المدرسة من خلال مديرها ومعلمها وحتى بوابها. فخير مثال نضربه في هذا المجال عن المدرسة اليابانية التي جعلت من التلميذ رأس مال المجتمع، وحتى ينخرط هذا الأخير في مسار التنمية، ويصبح مواطنا صالحا، وضعت هذه المدرسة لتلاميذها تقاليد ارتقت إلى درجة التقديس. فمدير المدرسة نفسه يستقبل التلاميذ بشكل يومي وهم في سنتهم الأولى من التعليم عند الباب بابتسامة عريضة، ويحييهم المعلم قبل دخولهم الساحة واحدا واحدا، ويبادلونه هم التحية عند نهاية الحصة التعليمية بعدما يدق الجرس الذي هو عبارة عن لحن موسيقي من التراث الياباني، ولا تستعمل المدرسة العصا أبدا، ويبادر التلاميذ من أول يوم لهم إلى غرس شتى أنواع النبات في مكان خاص من الساحة، يتعهدونه بالسقي خلال العام ويقدمونه هدية لمديرهم عند نهاية السنة في حفل يكرم فيه المتفوقين في الدراسة والمحافظين

على نظافة المحيط.

بينما مدارسنا بعيدة كل البعد عن هذا النموذج، فبعض المدرين لا يبتسمون أبدا، ولا يراهم التلاميذ إلا عندما يرافقون المفتشين إلى الأقسام، وبعض المراقبين يستقبلون التلاميذ صباحا بالنهي والوعيد، ومن المعلمين من تعلق قلبه بطرد التلاميذ لأبسط الأشياء، وأصبحت العصا وأنواع أخرى من أدوات العقاب تلازمهم يوميا يشهرونها في أوجه التلاميذ، وتحولت ساحات المدارس إلى ساحات لأنواع مختلفة من الجرائم والانحرافات[10](بشير مصطفى، 2011،ص98). لقد بينت الكثير من الدراسات أن تحقيق الذات والصحة النفسية، والعقلية لا يتمان إلا بالإرشاد النفسي وجعله خدمة مكملة للتعليم[11](يوسف مصطفى القاضي وآخرون، 1981ص150). فمدارسنا بحاجة إلى إعادة الاعتبار للثقافة المدرسية ولثقافة المدرسة، فالأولى(الثقافة المدرسية) تنبني على ثلاث مرتكزات أساسية حسب فرانسواز كزتو وهي: القراءة والكتابة والحساب، وأن كل مرتكز له وظائف محددة، وهي تعمل على غرس القيم الجماعية داخل الفصول الدراسية والمدرسة بشكل عام، وتساعد على النمو العقلي والإدراكي للتلميذ. وأما الثانية وهي ثقافة المدرسة فهي أشمل ولا تخضع لعمليات التمأسس كممارسة الكتابة الحرة والقراءة الحرة والانخراط في النوادي الثقافية والرياضية والمشاركة في الأنشطة التي تحتضنها المدرسة وتستقبل فيها كتاب وشخصيات أدبية وعلمية مما يفتح المجال لتكوين شخصية التلميذ وتعلمه لقواعد الحوار والمناقشة وتحقيق الذات في جو مفعم من الحرية والإبداع[12](أحمد شراك،2011،ص22.) إن المدرسة الجزائرية أصبحت تفتقر إلى هذه الأخيرة(ثقافة المدرسة) التي تنمي الشخصية المتعلمة المتزنة في تصرفاتها وسلوكاتها وممارساتها، حيث بواسطتها يبني الطفل مستقبله العلمي والعملي بنوع من الوعي والمسؤولية تجاه أسرته ووطنه(تكوين روح المواطنة).

2--2تأثير العوامل غير المدرسية في الصحة النفسية ومستوى التحصيل الدراسي:
تسلم الكتابات العلمية في علم الاجتماع والتربية مند زمن بعيد بوجود علاقة قوية بين هذه العوامل ومستويات التحصيل المنخفضة، غير أن اهتمام البحوث الحديثة بالتركيز على أثر المدرسة قد صرف الانتباه عن تلك العلاقة القوية وأصبحت النتائج الدراسية السلبية والتباين في نوعية التلاميذ، والرسوب والتسرب الراجعة أساسا إلى عوامل البيئة

الاجتماعية تعد أمرا مقبولا، بل تعد أمرا حتميا لا مناص منه. وعلى الرغم من أن الارتباطات بين مختلف العوامل غير المادية والتحصيل الدراسي موثقة جدا، فإنه مازال علينا أن نسعى إلى تحديد أي تلك العوامل التي تمارس تأثيرا صحيا وليس مجرد مرتبطة بالتحصيل، حيث تحصي الدراسات عددا من هذه المتغيرات، أهمها:

-السمات الشخصية الخاصة للتلميذ قبل سن التمدرس من بينها الصحة العقلية والنفسية.

-المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية(دخل الوالدين،تعطل الوالدين, الطبقة الاجتماعية، حالة المسكن).

-العوامل التعليمية(المستوى التعليمي للوالدين)

-بناء الأسرة(حجمها، غياب أحد الوالدين والحصول على الرعاية المؤسسية)[13](جون هيلز وآخرون، 2007،ص308).

2--3**قيم التلميذ وقيم المدرسة**: للنظام التربوي أهداف وغايات يحاول تحقيقها من خلال البرامج الدراسية. وتتضمن غالبية البرامج قيم يسعى من خلالها النظام التربوي إلى غرسها في شخصية التلميذ، ومعظم القيم الموجودة في النظام التربوي هي أهداف النظام التربوي بعامة، حيث تحدث حالة الأنوميا عندما يقع تناقض بين أهداف النظام التربوي وأهداف التلميذ (تعني الأنوميا عند ميرتون تحديد نموذج السلوك السوي والسلوك المنحرف أوالسلوك التوافقي والسلوك اللاتوافقي)بينما الإيديولوجية المدرسية تنادي بتساوي الفرص أمام جميع التلاميذ في التعليم، وبالتالي تقع حالة الأنوميا عندما لا يستطيع الفرد أن يتلقى القيم المدرسية نفسها بالتساوي مع الأفراد الآخرين. ومن هنا يسلك الفرد سلوكا غير متكيف مع القيم المدرسية عندما لا تتوفر لديه نفس الفرص التي توفرت لغيره. وعندما يقع التناقض بين أهداف النظام التربوي والوسائل التي يوفرها للفرد يصبح هذا الأخير غير متكيف وغير متوافق. مما يجره إلى الانحراف والسلوك غير السوي، فيلجا أحيانا التلميذ إلى ابتكار قيم بديلة لتحقيق أهدافه بينما ترفضها المدرسة وهنا يحدث التصادم.[14](فوزي أحمد بن دريدي،2007ص69) وهذا الأمر ناتج حسب اعتقادنا عن سوء التحكم في أهداف النظام التربوي من قبل المكلفين بتوضيحه وغرسه

في شخصية التلاميذ، ومن أهم السمات التي ينبغي أن يتعلمها التلميذ في المدرسة والتي تمنحه شخصية علمية متزنة وسوية في سلوكها وأهدافها المستقبلية هي التربية على المواطنة الصالحة.

-3التربية على المواطنة:

3-1**مفهوم المواطنة**: تتعدد المفاهيم حسب النص الديني والقانون والعرف الاجتماعي والثقافة بما تتضمنه من عادات وتقاليد. لماذا نقدم هذه الأسس لتعريف المواطنة؟ لأن فهم الناس لها أصبح يختلف باختلاف فهمهم وقناعتهم تجاه هذه المرجعيات الثلاث التي هي الدين، القانون، الثقافة.

المواطنة نسبة إلى البلد، هي الشعور بالتعلق به أكثر من غيره والانتماء إليه. يتشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته وتاريخه، حيث في صلب هذه الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع. وضمن هذه العناصر المتفاعلة تبرز الحقوق والواجبات. ومن هنا يمكن تعريف المواطنة بأنها حقوق وواجبات تمارس في مجتمع ديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين الذين يقدمون التضحيات بعيدا عن العاطفة وذلك لضمان مستقبل لهم وللأجيال اللاحقة، بعيدا عن كل أشكال الأنانية. وترتبط المواطنة في المقام الأول بالشعور بالانتماء إلى الوطن(الأرض). ويأتي في المرتبة الثانية الانتماء إلى جماعة بشرية معينة تستند في تنظيم حياتها على مقومات أساسية أهمها: الدين، اللغة، التاريخ، النظام، القانون، والثقافة، والمنظومة الاقتصادية(مصادر العيش). ولكن من الذي تلقى عليه المسؤولية الكبيرة لغرس هذه المقومات في نفوس الأفراد المنتمين إلى وطن معين، وجعلهم يعتزون ببلدهم ويقدمون له أغلى التضحيات؟ ويحافظون على ممتلكاته، ويحترمون رموزه ومقدساته، ويدافعون عن مقوماته؟

لا يشك أي أحد في أن التربية بمعناها الواسع هي المسؤولة عن ذلك، ونواتها الأساسية هي الأسرة، بحيث تعد المنطلق الأول لتلقين الطفل وتعليمه أهم المقومات التي أشرنا إليها سابقا. وتأتي في المرتبة الثانية المدرسة باعتبارها التربية المنظمة أي التعليم في المدارس والجامعات الذي يختلف عن الأسرة بما تملكه من مناهج وقواعد تجعل من التربية أكثر نظامية وترتيبا للفهم الصحيح لدى الفرد كي يكون سويا ومسؤولا

يعرف كيف يفرق بين الحقوق والواجبات، وهذا ما نسميه بالتربية على المواطنة.ومن منظور نفسي المواطنة هي شعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد[15](عصام عبد الله،ص9).

3-2-**مفهوم الانتماء إلى الوطن**: الانتماء إلى الوطن قضية أساسية يغذيها الشعور بالارتباط بالجذور والمنابع والأصول، ولا نعني بالانتماء إلى الوطن التغني بالأناشيد، والشعارات، وليس الوطن مجموعة من المواد في الدستور تكتفي بتسجيل حقوق المواطن، إنما الوطن هو المرادف لمعنى الأمن وتوفير الدفئ النفسي والاطمئنان الاجتماعي، وهو مساحة من العدل والحنان. وعليه فالمواطنة تكون بصدق الانتماء للأرض والتاريخ، وبها يتعزز الارتباط الوجداني. حيث أن قضية الانتماء تتطلب التسلح بالشجاعة والمصداقية انطلاقا من قناعة بالوجود والمصير. إن كلمة انتماء لها دلالة قوية لفهم المواطنة، التي يعبر عنها بالاعتزاز والحنين، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم القدوة الحسنة، فقد كان يعتز بانتمائه الكريم إلى مكة، فعندما كان وهو في طريقه للهجرة إلى المدينة قال: يا مكة إنك أحب أرض الله إلى قلبي... ولولا أن أهلك أخرجوني ما خرجت[16](عبد الله بلال،1997ص14).

3-3-**مقومات تكوين روح المواطنة(المرجعيات الوطنية)**: هناك عدة عوامل تؤدي إلى تنمية روح المواطنة، والانتماء إلى الوطن، وحب الأرض التي نشأ فيها الفرد.

-1المرجعيات الوطنية: ونقصد بها الرصيد القيمي والرمزي الذي تستند عليه الدولة في تسيير مختلف شؤون الحياة بالنسبة للمؤسسات والأفراد، وتتمثل في الوثائق والأحداث.

أ-المرجعية الدينية: وهي العقيدة وتشمل النص الديني من القرآن والسنة. حيث تقدم لنا هذه المرجعية قيما عديدة في شتى مجالات الحياة، وتعلمنا كيف نحب وطننا وندافع عليه، مثل»حب الوطن من الإيمان»، وهذا يعني أن الفرد المسلم لا يكتمل إيمانه إلا بحب الوطن، وإظهار مواطنته الصادقة تجاهه.

ب-المرجعية التاريخية: وتتمثل في نصوص الثورة الجزائرية، حيث يعتبر نداء أول

نوفمبر المرجعية الأساسية، كما أن تاريخ الجزائر إبان الاستعمار حافل بالبطولات والأحداث والمواقف التي تعد كذاكرة للشعب الجزائري ومرجعا أساسيا يرصد لنا التضحيات التي قدمها الشهداء والمجاهدين لهذا الوطن، يجعلنا نفتخر بها بين الشعوب الأخرى ونفتخر بانتمائنا إلى هذا التاريخ، وبه تقوى مواطنتنا في أي مناسبة تستعيد ذكريات الكفاح.

جـ-المرجعية السياسية: الدستور والمواثيق والقوانين، حيث تعتبر هذه المرجعية مصدر القوانين التي تحدد حقوق وواجبات المواطنين في علاقاتهم بالمؤسسات وبالمواطنين، وهي التي توضح طرق السير الحسن لمؤسسات الدولة وأهدافها الكبرى.

-2القيم الاجتماعية والثقافية: هي جميع القيم السائدة في المجتمع، والتي تشكلت من خلال الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد مثل قيم التسامح والتضامن والتعاون وفعل الخير والشجاعة والعدل والسلم، وجلها تعمل على تنمية روح المواطنة الصالحة وتحافظ على سير النظام الاجتماعي واستقراره، حيث تعد أيضا مرجعا أساسيا للأفراد في علاقاتهم بغيرهم وبمؤسساتهم.

-4**تلقين قيم المواطنة**: تلقى المسؤولية الكبيرة لتلقين قيم المواطنة للأفراد بالدرجة الأولى على الأسرة والمدرسة.

4-1-الأسرة: ينحصر دورها في تقديم دروس وقصص ومواقف وأمثلة لا تخرج عن فحوى المرجعيات التي أشرنا إليها سابقا. فهي تعلم الفرد وبالأخص الطفل كيف يشعر بأن له وطن يقيم فيه ويحتضنه ويعيش من خيراته ويحميه ويحقق له طموحاته ومطالبه شريطة أن يقوم بواجباته تجاهه. كأن يدافع عن سيادته ورموزه التاريخية ويستجيب لندائه(الدفاع والخدمة الوطنية), يحترم القوانين والنصوص التي تسير شؤون حياته، وتقوم الأسرة بهذا الدور من خلال الوالدين والإخوة والأقارب والجيران...إلخ، وهم الذين يغرسون روح المواطنة في نفوس الأبناء بخاصة. وبهذا الدور فهي تمنحه صحة نفسية يشعر من خلالها بالاطمئنان والحنان فيحفزانه على متابعة المسار الذي رسمته له الأسرة.

4-2-المدرسة: للمؤسسات التعليمية على اختلاف أطوارها دورها النبيل في ترسيخ

قيم المواطنة لدى التلاميذ وجعلها متناقلة بين الأجيال، حيث يتوقف دورها الأساسي في بناء شخصية المواطن انطلاقا من المرجعيات الأساسية التي تحدد معالم الدولة. ونعني بالمؤسسات التعليمية كل ما تتضمنه من مدرسين ومناهج ومحتوى المواد والأنشطة الثقافية والرياضية والعلاقات بين التلاميذ وبينهم وبين المدرسين والمسؤولين وبينهم وبين مؤسستهم الموجودة في وسطهم الاجتماعي. وفي هذا الإطار تسهر المدرسة من خلال المعلمين والأساتذة على ما يلي:

أ-الشرح الكامل والصحيح للمرجعيات الأساسية للدولة(دينية, تاريخية، سياسية، اجتماعية) حيث يتم ذلك من خلال ما يلي:

-تقديم التاريخ للأجيال كما ينبغي ودون تزييف(بطولات، مواقف، تضحيات)، وأيضا التعريف بالشخصيات الوطنية والزعماء ليكونوا قدوة للأجيال اللاحقة لمواصلة التضحيات.

-التعريف بالقيم الدينية والثقافية الإيجابية وتصحيح الممارسات والسلوكيات السلبية بالرجوع إلى النص الديني.

هذا عن الدور الذي يلعبه المعلم، بينما يكون لمصمم البرنامج أو المحتوى الدراسي الدور الأكبر في ترسيخ قيم المواطنة، لأن المعلم ملزم بتنفيذ البرنامج الذي يقدم له، فقد لا يجهد نفسه لذكر إحدى الشخصيات البارزة في الثورة، وفي المواقف السياسية وهو غير مطالب بذلك من خلال البرنامج التربوي. فهذه من الأخطاء الواجب التنبيه إليها في هذا الصدد، مع العلم أن بعض النصوص التاريخية أو الدينية قد يكون لها تأثير كبير في نفسية التلاميذ، بينما تكون غائبة تماما عن البرنامج.وهنا كمثال نقدم تحليل لمحتوى فصل المواطنة لتلاميذ السنة الأولى من الطور المتوسط في كتاب التربية المدنية للسنة الدراسية2011-2010. [17]

-5**تحليل مضمون فصل المواطنة**: في تحليلنا لهذا الفصل نلاحظ أن كلمة «المواطنة» قد تم تعريفها بأنها تجسيد للانتماء والتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وهذا التعريف المختصر والمعبر في آن واحد جاء ضمن الدرس العاشر تقريبا في وسط البرنامج، في حين أن الدروس الأولى اقتصرت على التعريف بالمؤسسات التعليمية وهياكلها

ونظامها الداخلي، وكان من الأفضل أن يأتي هذا الدرس في المقدمة لأن حب الوطن ومعرفة مرجعياته التاريخية والدينية والثقافية تعد بمثابة القاعدة التي يتحصن بها التلاميذ مند البداية حيث تمكنهم من استخلاص العبر من المرجعيات الوطنية الأساسية لبناء شخصياتهم القاعدية التي تؤمن بحب الوطن والوفاء له والإخلاص في تحصيل العلم والعمل مستقبلا والمحافظة على الممتلكات واحترام القوانين والأفراد، ويبقى دور المدرسة في إنتاج الأجيال الوطنيين المخلصين لوطنهم، والمحصنين بالمرجعيات الصحيحة من أهم الأدوار التي تؤديها في المجتمع.

5-1-العناصر الأساسية في درس المواطنة: اقترن تعريف المواطنة بالجنسية، فالمواطن بالأرض والعقيدة والتاريخ والجنسية الأصلية يشعر أكثر بالوفاء والإخلاص للوطن أكثر من المواطن المتجنس، إذ لا يمكن لهذا الأخير أن يكون وطنيا بالروح والانتماء للمرجعيات الأساسية للدولة، فالطفل الذي يستقبل درس المواطنة بمفهوم الجنسية التي يحصل عليها الفرد بالانتماء والانتساب لبلد ما، أصلا أو تجنسا، قد يدخل في عدة تساؤلات من بينها كيف يمكنه أن يحصل على جنسية أخرى من بلد آخر ومتى يرغب في ذلك ولماذ؟ بل أن الأمر يتفاقم عندما يصبح التلميذ شابا وتعترضه ظروف ظرفية في بلاده يبدأ يفكر في الهروب منه والهجرة كما هو الحال اليوم، والسبب هو أن تكوينه القاعدي الذي تلقاه في المدرسة غرس فيه التفكير في التجنس وإمكانية الانتماء إلى وطن آخر عن طريق الحصول على الجنسية. فالمواطنة هي التربية الصحيحة التي تجعل الفرد معافى نفسيا وعقليا لتحقيق أهداف معينة في المجتمع، وتجعل الفرد يتعلق بوطنه كما يتعلق بوالديه. ويظهر في البرنامج أيضا أن المواطنة تبرز من خلال التقيد بالحقوق والواجبات التي جاءت في الدستور والقوانين المنظمة للأفراد والمؤسسات، ولكن هذا التقيد لا ينبغي أن يكون بمنطق الحسابات الضيقة، أي تأدية الواجب يقابل بالحق، بل يجب أن تكون المواطنة شعور بالتعلق بالوطن في جميع الظروف والأحوال إلى جانب الحقوق والواجبات.

-حقوق المواطن: يحددها القانون ولا يسمح بأي تمييز بسبب المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي.حق التعليم ومجانيته في جميع الأطوار بما فيه الجامعة. حق الصحة والعمل والحق في الأجر، الحق في الملكية والحماية الاجتماعية، الحق في التنقل في

داخل الوطن وخارجه، حق الانتخاب.

-واجبات المواطن:معرفة القانون وواجب احترامه، واجب الدفاع عن الوطن والتجند وواجب الاستجابة للنداء الوطني، واجب تحمل المسؤولية،واجب حماية الممتلكات والبيئة والأراضي، واجب دفع الضرائب.[18](وزارة التكوين المهني،2009)

لقد اعتمد مخطط البرنامج التربوي على شرح ممارسة المواطنة للتلاميذ على المرجعية السياسية، سواء في توضيح الحقوق والواجبات، حيث استند على المرجعية الدينية بنسبة قليلة جدا، في حين أن المرجعيات الأخرى التاريخية والثقافية كانت غائبة بالرغم من أهميتها في جعل المواطن(التلميذ) يشعر بطريقة عفوية بالانتماء إلى الوطن والتعلق به.

-6أشكال التعبير عن المواطنة وصورها:

إن التعبير عن المواطنة يأخذ عدة أشكال وصور، ويبدأ بترجمة المواطن رضاه عن الحقوق التي يتمتع بها والواجبات الملقاة على عاتقه. حيث يظهر هذا التعبير من خلال الممارسات والسلوكيات التي يسلكها مع أبناء وطنه والمؤسسات التي يتعامل معها يوميا، ويظهر ذلك في عدة مجالات، وفي عدة مناسبات أهمها:

6-1-العمل: يعتبر التفاني في العمل والإخلاص، والجهد المبذول صورة حية للتضحية من أجل تقدم وازدهار البلاد.

6-2-الدراسة: إن الجد والمثابرة والتطلع إلى مستقبل أفضل هي أحسن وسيلة يعبر بها التلميذ أو الطالب عن حبه لوطنه ومساعدته على تحقيق تقدم علمي يخدم به التنمية الوطنية.

6-3-المجتمع المدني: يتمثل في الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية، والأحزاب السياسية، حيث كل أعضائه يؤدون واجبهم تجاه توعية أفراد المجتمع من أطفال ونساء وشباب بطال وذوي الحاجات والمرضى والمحتاجين والفقراء، وإشعارهم بضرورة التمسك بوطنهم ولا سبيل للتفكير في وطن آخر يحتضن ظروفهم غير وطنهم الأم. وقد لاحظنا مثالا حيا عبرت من خلاله كل فئات الوطن دون استثناء عن مواطنتها العالية والموحدة عندما تعلق الأمر بقضية الانتماء والتعبير عن حب الوطن (مثال مقابلة

مصر-الجزائر). حيث عبرت جل هذه الفئات بحماس فياض تجاه نصرة الفريق. هذا في الرياضة ناهيك عن المجالات الأخرى الثقافية كالاحتفالات الشعبية والفنون المختلفة، والتاريخية والسياسية كالاحتفالات الوطنية (عيدا الثورة والاستقلال). وتظهر المواطنة بقوة عندما يمس الوطن في رموزه وسيادته من الغير، حيث نجد المواطن المخلص من صغيره إلى كبيره يعبر عن ذلك باستنكاره لأي موقف عدائي لوطنه ولمرجعياته، فترى صور التسامح والتقارب ما بين الأفراد يزداد، وهذا نوع من التعبير عن وحدة الوطن وعدم الرضا عن التفرقة وزعزعة الوحدة الوطنية(التراب،العقيدة، اللغة،التاريخ،السيادة...)

-7**عوامل ضعف المواطنة**: هناك عدة عوامل تبرز في الممارسات التي تصدر عن المؤسسات وأجهزة الدولة أحيانا، أهمها:

7-1-المصداقية: يلعب الإعلام الدور الكبير في هذا الموضوع، وخاصة عندما يصاب المواطن بالإحباط واليأس نتيجة لفقدان الثقة من المؤسسات التي يتعامل معها. إن اهتمام الصحف بنشر الجرائم السياسية والاقتصادية وعمليات النهب والاختلاس، والتهريب وغسل الأموال وتخريب الممتلكات، وإشعار الرأي العام بذلك يشكل أزمة لدى المواطن خاصة عندما لا يجد الحلول لمثل هذه الآفات من قبل أجهزة الدولة، كالتماطل والتعاطف والتواطؤ، وفي هذا الوضع يفقد الفرد مواطنته ويعلن كراهيته للوطن ولمسؤوليه جهرا بالتعبير عن مختلف الانحرافات، وسرا كعدم تأدية واجباته المهنية والمشاركة في زعزعة وحدة الوطن بمواقفه الثقافية وأفكاره المعادية.

7-2-العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية:

يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تسرب الأضرار الثقافية والاقتصادية للبلاد،كالاستثمار الأجنبي، وغلق الشركات المحلية، وسوء تثمين القوة العاملة، وذلك على حساب الاقتصاد الوطني وتقدم البلاد، على حساب الحالة المعشية للمواطنين، ويزداد الأمر حدة عندما يلاحظ المواطن مستوى البطالة والفقر يزداد، في حين تزداد الشركات الأجنبية والعمال الأجانب العاملين ببلادهم ثراء، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يصاحب هذه السياسة الاقتصادية تمرير أفكار وثقافات وقيم وسلوك تخدم توجهاتها، وأن أوضاع التبعية في مجال معين يؤدي إلى تداعيات التبعية في المجالات الأخرى لتمرير القيم المغايرة[19](عبد الله بلال،1997ص41). يضاف إلى ذلك أن جرائم الغش والاحتيال

الاقتصادي أدت إلى قتل أبرياء بسبب أغذية فاسدة، أو عمارات مغشوشة، أو طرقات. وقد أصبحت هذه الممارسات من قبل المسيرين في قطاعات الدولة، الأمر الذي يصطدم به المواطن البسيط عندما لا يجد تفسيرا لذلك، وبالتالي يفقد الثقة مما يترتب عنها فقدان روح المواطنة.

7-3-العوامل السياسية: نفس ما قيل عن الجانب الاقتصادي يقال عن هذا الجانب، للأسف الشديد أصبحت معظم الممارسات الحزبية تركز على تنمية الولاء الضيق للحزب، وتنمية مبادئ الحزب، الأمر الذي أدى إلى بروز عدوانية تجاه أحزاب أخرى، والتنقيب عن عيوب كل حزب من طرف الآخر هذا الوضع أدى إلى انشقاقات وصراعات مست بالمصلحة المشتركة للمواطن، هذا ما يدفع بعض المواطنين إلى تقوية ولائهم للحزب بدلا من ولائهم للبلاد.

7-4العوامل القانونية: إن مصداقية المواطن تطالبه بالغيرة على وطنه, والتحلي بسلوك المروءة والشهامة مع الآخرين, وإغاثة المظلوم وكف الظالم عن ظلمه, لكن كثيرا ما يواجه المواطن عدة صعوبات وسوء معاملة الأجهزة الإدارية والقانونية له في حالة التبليغ عن مخالفات أو سلوكات منحرفة أو جرائم يشاهدها, فقد يجد الشخص الذي يقوم بالتبليغ نفسه في قفص الاتهام والبحث والمشقة, ويندم على ما قام به بسبب مواطنته الخالصة تجاه وطنه.

الخاتمــة:

إن محاولتنا لبناء هذا الثلاثي المركب من(الأسرة -المدرسة -المواطنة) يعكس قناعتنا بأن التنشئة على المواطنة تبنى بالتربية لا غير, انطلاقا من الأسرة ومرورا بالمدرسة, والهدف من ذلك تنمية صحة نفسية وعقلية للمواطن التي تعتبر أحسن وقاية له من جميع أشكال الانحرافات التي تظهر في المجتمع. حيث تكون المواطنة صالحة وخالصة بدعم من السلف للخلف, وبدون مزايدات ولا أنانية, وإيمانا بدور الخلف في الأخذ بزمام الوطن والدفاع عنه والتعلق به. غير أن قيم المواطنة تلقن للتلميذ السليم والمعافى صحيا ونفسا وعقليا ولن يتسنى له ذلك إلا إذا لعبت كل من الأسرة والمدرسة دورهما الصحيح في التربية والتعليم استنادا إلى المرجعيات الدينية والثقافية والتاريخية والسياسية الصحيحة. فعندما ينشأ الطفل/أو التلميذ محصنا بمقومات ينشدها الوطن ويغرسها في

نفوس أبنائه بأمانة وصدق, ولا تحمل أي تناقضات في القيم التي ينشأ عليها الطفل والقيم الوطنية العليا, لا شك أن هذا الأخير سيحصل على توافقه النفسي الذي يضمن له الابتعاد عن أي شكل من أشكال العنف في أي موقع. ولكن مسؤولية ما يحدث في المدارس من عنف ناتج عن اتكال الأسرة على المدرسة والعكس صحيح, بينما بالإمكان أن يحدث توافق بينهما وتعاون متبادل لأجل غاية مشتركة وهي غرس القيم الإيجابية في نفوس الأطفال وإعدادهم للمستقبل.

المراجع:

-1فوزي أحمد بن دريدي(2007), العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية, مركز الدراسات والبحوث, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض.

-2حامد عبد السلام زهران(1977), الصحة النفسية والعلاج النفسي, الأسكندرية والقاهرة.

-3صلاح الدين شروخ(2004), علم الاجتماع التربوي, دار العلوم للنشر والتوزيع, عنابة, الجزائر.

-4بوحسون العربي(2011), مصادر العنف الأسري في المجتمع(العربي) الجزائري, مجلةكتابات معاصرة, العدد82, بيروت, لبنان.

-5محمد خضر عبد المختار(د.ت), الاغتراب والتطرف نحو العنف,(دراسة نفسية اجتماعية)، دار غريب للطباعة والنشر/ القاهرة.

-6سليمان مظهر(2003), العائلة: وسط اجتماعي ملغم بالعنف في الجزائر, أعمال الملتقى الوطني:العنف والثقافة في الجزائر,أي علاقة, مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية,جامعة تلمسان.

-7فوزي أحمد بن دريدي, (2007) المرجع السابق.

-8عبد الله بلال(1997), انتماء أم اغتراب,ط1, دار الأمين, القاهرة.

-9 فوزي أحمد بن دريدي, (2007) المرجع السابق.

-10بشير مصطفى(2011), حريق الجسد, مقالات في الاقتصاد الجزائري, ط1, جسور للنشر والتوزيع,المحمدية, الجزائر.

-11يوسف مصطفى القاضي وآخرون(1981), الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي, ط1,دار المريخ,الرياض.

-12أحمد شراك(2011), الهدر المدرسي والمسالة الثقافية, ط1,مركز حقوق الناس, فاس, المغرب.

-13جون هيلز وآخرون(2007), الاستبعاد الاجتماعي-محاولة للفهم-, ترجمة وتقديم محمد الجوهري, عالم المعرفة العدد344,أكتوبر.

-14 فوزي أحمد بن دريدي, (2007) المرجع السابق.

-15 عصام عبد الله, المواطنة, مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية, الجيزة, على الموقع:www.maat-law.org

-16 عبد الله بلال(1997), المرجع السابق.

-17كتاب التربية المدنية للسنة الأولى متوسط. السنة الدراسية2010-2011.

-18وزارة التكوين والتعليم المهني(2009), درس نموذجي حول قيم المواطنة/ الأنترنت.

-19 عبد الله بلال(1997), المرجع السابق.

استثمار القواعد الشرعية في العملية الاجتهادية من خلال كتاب الفروق لشهاب الدين القرافي

ماحي قندوز/ جامعة تلمسان

ملخص

إن القواعد الشرعية تؤدي وظيفة هامة في ضبط العملية الاجتهادية، وحمايتها من الاضطراب والانحراف؛ وهذه القواعد يعمل المجتهد على استثمارها وإعمالها في تكييف الوقائع والمستجدات والحوادث؛ ووظيفتها رفع الخلاف في المسائل المبنية على الاجتهاد.

Summary

The légal rôles serve an important function in control Ling discretionary process ،And protection of the disorder and delinquency; These rules are industrious work on investment and realization in the air facts and developments and incidents ،And function of raising the issues in dispute based on ijtihad.

فقد اقتضت حكمة الله أن يقوم شرعه الحنيف على رعاية مقاصد الخلق في الدارين، وأن يضعه على نمط يحقق تلك المقاصد بقيام دعائمهما وأركانهما، ودرء الخلل الواقع أو المتوقع فيها، ومن استقرأ أحكام هذه الشريعة في جميع مواردها ونصوصها، يجدها قائمة في مجملها على قاعدتين: قاعدة تحقيق المصلحة، وقاعدة درء المفسدة.

وقد اعتنى السلف الصالح بغايات التشريع والأسرار التي وضعها الشَّارع الحكيم عند كلِّ حكم من أحكامه، توخياً لمصلحة المكلَّفين وما يحقق لهم النفع في الدنيا والآخرة، وكانت فتاواهم تستند إلى أصول شرعية تعزز جنابها، وتعلي بنيانها، ففي مصنَّف وكيع أن عمر بن الخطاب قضى في امرأة قالت لزوجها سَمِّني، فسمَّاها: الطيِّبةُ، فقالت: لا.

فقال لها: ماذا تريدين أن أُسمِّيَك؟ قالت:خلية طالق؛ فقال لها: فأنت خَليّة طالق، فأتت عمر بن الخطاب، فقالت: إنَّ زوجي طلقني، فجاء زوجها فقصَّ عليه القصة فأوجع عمر رأسها، وقال لزوجها: خذ بيدها وأوجع رأسها.

قال ابن القيِّم –رحمه الله– معقباً على القصّة: «فهذا هو الفقه الحي الذي يدخل على القلوب بغير استئذان».[1]

1 إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية: 55/1.

ثم سار الفقهاء من بعد ذلك على نفس الخطى، واقتفوا نفس المسار في معالجتهم للنّوازل المستجدّة، فكانت كتبهم مليئة بتعليلات الأحكام، واعتبار المصالح ودفع المفاسد، وكان للفقهاء في كتاباتهم الحظ الأوفر من اعتبار المقاصد الشرعية؛ خاصة المقاصد الجزئية المتعلقة بفروع الأحكام وجزئياتها، كما عالج الأصوليون هذه المسائل في باب المناسب والتعليل بالمصلحة من أبواب القياس، وكذا في باب المصلحة المرسلة وحجيتها، ولم يفت الفقهاء لَمَّا قعَّدوا للفقه القواعد والضوابط، أن جمعوا أشتات الجزئيات في قواعد كلية يندرج تحتها ما لا يحصى من فروع الفقه، تسهيلاً على المجتهد في إلحاق الجزئيات بعضِها ببعض.

وظَلَّ التقعيد والتنظير قاصراً على قواعد الفقه والأصول، وبلغ في ذلك غايته، وبقيت قواعد المصالح والمفاسد في طيِّ الأذهان، حتى جاء الإمام العزّ بن عبد السلام الذي شكَّل نقطة تحول في مجال الدراسات المقاصدية، في كتابه «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام» وأرجع كل قواعد الفقه إلى اعتبار المصالح، ودفع المفاسد، واقتفى أثره تلميذه النجيب: شهاب الدين القرافي في كتابه «الفروق» الذي جمع قواعده من موسوعته الفقهية: «الذخيرة».[1]

المبحث الأول: شهاب الدين القرافي وكتابه الفروق.

المطلب الأول: موجز ترجمة القرافي.

عاش الإمام شهاب الدين القرافي في القرن السابع الهجري (626هـ - 684هـ / 1227م - 1285م) والذي شهد أفول دولة بني أيُوب، وقيام دولة المماليك على أثرها.

فهو شِهابُ الدينِ، أَبُو العَبَّاس أَحمدُ بْنُ إِدْرِيس بنِ عبدِ الرحمنِ الصُّنهاجيُّ البَهْفَشِيمِي القَرافِي.[2]

ومن مشايخه: جمالُ الدين بن الحاجب (ت646هـ)، وشمس الدّين الخُسْرَ وْشَاهي (ت 652هـ)؛ والشيخ عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)؛ وعز الدين بن عبد السلام (ت660هـ).

1 قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق، ماحي قندوز: ص17.

2 تاريخ الإسلام للذهبي ص 176-177، الوافي بالوفيات للصفدي: 6/233-234، الديباج المذهب لابن فرحون المالكي: 1/236-239، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف: ص 188-189.

أما تلامذته؛ فمنهم: عبد الرّحمن بن عبد الوهاب العلاّمي (ت 695هـ) المعروف بابن بنت الأعز ، ومحمد بن إبراهيم البقوري (ت 707هـ)، وأبو العبّاس أحمد بن محمد ابن جبَّارة الحنبلي (ت 728هـ)

وأهم كتبه التي اشتهرت في الآفاق: الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة(ط), والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام(ط)، والأمنية في إدراك النية (ط)، والذخيرة في الفقه المالكي (ط)، وشرح تنقيح الفصول (ط)، ونفائس الأصول في شرح المحصول (ط).[1]

المطلب الثاني: كتاب الفروق ومكانته العلمية.

لقد سَمّى الشهاب القرافي -رحمه الله- كتابه بأسماء كثيرة، وترك للقارئ الاختيار بينها، فقال: «وسَمّيته لذلك: أَنْوَارُ البُرُوقِ في أَنْوَاءِ الفُرُوقِ، ولَكَ أن تُسَمِّيَهُ كتاب: «الأَنْوَارِ وَالأَنْوَاء» أو كتاب: «الأَنْوَار وَالقَوَاعِد السُنِّيَة في الأَسْرَار الفِقْهِيَةِ» كل ذلك لك»[2]، وجمع القرافي في كتابه خَمْسمَائة وثَمَانِيةً وأرْبَعِينَ (548) قاعدة فقهية وأصولية، أوضحها بما يناسبها من الفروع.

كما أنَّ هذه القواعد التي جمعها في كتابه الفروق كانت متناثرة في كتابه «الذخيرة»، ثم رأى أن يجمعها في كتاب واحد، وصرّح بذلك في مقدمة الفروق: «...وقد أَلْهمني الله تعالى بفضله أن وضَعْتُ في أثناء كتاب الذخيرة من هذه القواعد شيئاً كثيراً مفرَّقاً في أبواب الفقه، كُلّ قاعدة في بابها، وحيث تبنى عليها فروعها، ثم أَوْجَدَ الله تعالى في نفسي أن تلك القواعد لو اجتمعت في كتاب وزِيدَ في تلخيصها وبيانها، والكشف عن أسرارها وحكمها، لكان ذلك أظهر لبهجتها ورونقها... فوضعت هذا الكتاب للقواعد خاصة، وزدت قواعد كثيرة لَيسَتْ في الذخيرة، وزدت ما وقع منها في الذخيرة بَسْطاً وإيضاحاً».[3]

وقد ذكر سبب تأليفه للفروق؛ فقال:«...إنَّ القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه، بل للشريعة قواعد كثيرة جداً عند أئمة الفتوى، والفقهاء، لا توجد في كتب أصول الفقه أصلاً، وذلك هو الباعث لي على وضع هذا الكتاب لأضبط تلك القواعد، بحسب

1 المصادر السابقة.

2 الفروق: 72/1.

3 الفروق:71/1

طاقتي»[1]؛ وقال: «إنما المقصود هنا تحريرُ القواعد الكلية والتنبيه عليها»[2] ؛وقال:«وهذا الكتاب إنّما قصدت فيه ما يتعلق بالقواعد الفقهية خاصة».[3]

ونجده –رحمه الله– يُصرّح بمنهجه في التأليف فيقول في مقدمة الفروق: «وجعلت مبادئ المباحث في القواعد بذكر الفروق، والسُّؤال عنها بين فرعين أو قاعدتين فإن وقع السُّؤالُ عن الفرق بين الفرعين فبيانه بذكر قاعدة أو قاعدتين يحصل بهما الفرق، وهما المقصودتان، وذكر الفرق وسيلة لتحصيلهما، وإن وقع السؤال عن الفرق بين القاعدتين، فالمقصود تحقيقهما، ويكون تحقيقهما بالسؤال عن الفرق بينهما أولى من تحقيقهما بغير ذلك، فإنَّ ضَمَّ القاعدة إلى ما يشاكلها في الظاهر ويضّادها في الباطن أولى، لأنَّ الضِدَّ يُظهر حسنه الضِدُّ، وبضِدِّها تتميّز الأشياء».[4]

موضوع الفروق هو في القواعد الفقهية الكلية خاصة؛ وليس في فروع الفقه، وإلى ذلك يشير بقوله: «وعوائد الفضلاء وضع كتب الفروق بين الفروع، وهذا في الفروق بين القواعد وتلخيصها، فله من الشرف على تلك الكتب شرف الأصول على الفروع».[5]

المبحث الثاني: التقعيد الفقهي والمصلحي عند القرافي.

المطلب الأول: المعنى الاصطلاحي للتقعيد الفقهي والمصلحي.

أولا . معنى التقعيد: مأخوذ من قولهم: قعَّد يُقَعِّدُ، والقاعدة في اللغة: أَصْلُ الأُسِّ، والقواعِدُ الإسَاسُ، وقواعد البيت أسَاسُه، وفي التنزيل ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ الآية [البقرة: 127].

وفي الاصطلاح: عرَّفها أبو عبد الله المَقَّري (ت758هـ):«كُلُّ كُلِيٍّ هو أخص من الأصول، وسائر المعاني العقلية العامة، وأَعَمُّ من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة».[6]

1 المصدر نفسه: ف2،546/78

2 المصدر نفسه: ف113، 675/2.

3 المصدر نفسه: ف113، 680/2.

4 المصدر نفسه:72/1

5 المصدر السابق.

6 القواعد 242/:1.

ثانيا. معنى القاعدة الفقهية:

عرَّفَها مصطفى أحمد الزّرقا (ت 1418هـ) بقوله:«القواعد الفقهية أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها».[1]

ثالثا. معنى القاعدة الأصولية:

هي أحكام كلية أصولية منطبقة على جميع جزئياتها من الأدلة الإجمالية، والموجهات العامة في ضبط الاجتهاد الأصولي والفقهي وحال المجتهد.[2]

رابعا. معنى التقعيد المصلحي.

هي تلك المباني الكلية التي تختص بغايات التشريع وأسراره، تجمع تحتها ما لا يحصى من الجزئيات التي تشملها المصالح جلبا والمفاسد درءًا.

المطلب الثاني: جهود القرافي في التقعيد الفقهي والمصلحي.

لقد امتاز القرافي بتقعيد القواعد المتضمنة لكثير من الأفكار والمعاني المقاصدية، حتى قارب إنشاء نظرية في المقاصد، وأطلق على ذلك القواعد الكلية أو المصالح العليا، التي كونت عنده أصولا بني عليها كثيرا من الأصول والفروع المندرجة تحتها؛ مستفيدا في كل ذلك من المنهج الذي سار عليه الإمام مالك في اجتهاداته والفروع الفقهية التي أثرت عنه؛ مما يدل على العقلية العلمية التي امتاز بها شهاب الدين القرافي.[3]

وقد اعتنى عناية كبيرة بعملية تقعيد العلوم الشرعية وضبطها وتحريرها، وركّز على القواعد الفقهية لمكانتها العظمى في ضبط الفروع الفقهية وجمع شتاتها، ولَئِن كان عمل كثيرٍ ممن سبقه أو عاصره جمع الفروع الفقهية، والتقعيد لها، فإنّ القرافي -رحمه الله- ذهب إلى أبعد من ذلك عندما جعل قواعده في التفريق بين القواعد الفقهية، حيث تظهر أسرار الشارع وحكمه ومقاصده، متجاوزاً بِصنيعِه هذا الرّكود والجمود الذي كان يتراوح فيه كثير من فقهاء عَصْرِه.

1 شرح القواعد الفقهية: ص34.

2 نظرية التقعيد الأصولي، د/ أيمن البدارين: ص59.

3 انظر: الفكر المقاصدي عند الإمام مالك، د/ محمد نصيف العسري: ص337.

فقد بَيَّنُ في مقدمة الفروق أنَّ مظان القواعد الفقهية ليس أصول الفقه، وقَسَّمَ الشريعة إلى أصول وفروع؛ فقال:«وأصولها قسمان: أحدهما: المسمى بأصول الفقه، وهو غالب أمره ليس فيه إلاّ قواعد الأحكام النّاشئة عن الألفاظ العربية خاصة...والقسم الآخر: قواعد فقهية جليلة، كثيرة العدد، عظيمة المدد، ومشتملة على أسرار الشرع وحِكَمِه، لكُلِّ قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يُحصى».[1]

وقال في موضع آخر:«... للشريعة قواعد كثيرة جداً عند أئمة الفتوى والفقهاء لا توجد في كتب أصول الفقه أصلاً، وذلك هو الباعث لي على وضع هذا الكتاب – أي الفروق – لأضبط تلك القواعد بحسب طاقتي».[2]

ومن هذا نستنتج أنَّ قواعد الفروق تتميّز بكونها قواعد فقهية عامة عملية مرتبطة بأبواب الفقه المألوفة وموضوعاته، وليست قواعد أصولية تفيد في استنباط الأحكام الشرعية، كقاعدة المصلحة والعرف والاستحسان ...ويغلب على قواعد الفروق أن تقدم الضوابط والمعايير المفيدة في تطبيق موضوع فقهي معيّن، يوضحه ما جاء في فرقه بين قاعدة ما يُعَدّ شبهة تُدْرَأُ بِها الحدود والكفارات، وقاعدة ما ليس كذلك؛ حيث يُقَسِّم الشبهة ويذكر أنواعها، والشروط اللازمة لإسقاط عقوبة الحدّ.[3]

كان القرافي من أوائل المالكية الذين قالوا بأن هناك قواعد غير أصول الفقه، كما أكّده في مقدمة الفروق، وهو يبحث عن أسرار الشريعة وحكمها، فسمى كتابه:«الفروق» بما يفيد غايته من التأليف؛ فقال: «ولك أن تسميه كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية؛ وفي ضمن هذه الأسرار الفقهية، وداخلها توجد قواعد عليا هي قواعد مقاصدية.

والقواعد التي عناها القرافي هي القواعد المقاصدية، في محاولة منه لتأسيس علم جديد وهو علم القواعد المقارن، الذي أدى به إلى الوصول إلى قواعد مقاصدية.[4]

إن ربط القرافي القواعد الفقهية بالمقاصد الشرعية، يظهر ذلك جَليّاً عند التفريق بين القواعد، فتجده –رحمه الله– يكثر من استدعاء المناسبات والحِكَم والتعليلات، ويمكن

1 الفروق: 2/1.

2 المصدر السابق: ف 78 ، 546/2 .

3 المصدر نفسه: 10/1.

4 الشهاب حلقة وصل بين المشرق والمغرب: 190/2-193 بتصرّف.

أخذ هذه الملاحظة من عنوان الكتاب: «الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية»، ومن ذلك؛ تفريقه بين قاعدة: من ملك أن يملك هَلْ يُعَدُّ مالكاً أم لا؟ وقاعدة: من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل يُعدُّ مالكاً أم لا؟ فقال: «من ملك أن يملك مطلقاً من غير جريان سَبَبٍ يقتضي مطالبته بالتمليك، ولا غير ذلك من القيود، فهذا جعله قاعدة شرعية ظاهرة البطلان لضعف المناسبة جدّاً أو لعدمها البتة، أمّا إذا قُلْنا: انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتمليك فهو مناسب لأن يُعَدَّ مالكاً من حيث الجملة تنزيلاً لسبب السّبَب منزلة السَّببِ، وإقامة السَّبَبِ البعيد مقام السّبَبِ القريب، فهذا يمكن أن يُتَخَيَّل وقوعه قاعدة الشريعة، أمّا مجرَّدُ ما ذَكرُوه فليس فيه إلاَّ مُجَرَّد الإمكان والقبول للملكِ، وذلك في غاية البعد عند المناسبة فلا يمكن جعله قاعدة.[1]

وعند ضبط المناسب قال: «ضابط المناسب ما يتوقع من ترتيب الحكم عليه حصول مصلحة أو درء مفسدة».[2]

كما أنه -رحمه الله- أدخل معرفة المصالح الشرعية والمقاصد في شروط المجتهد، فقال: «فلا يجوز التخريج حينئذ إلاّ لمن هو عالم بتفاصيل أحوال الأقيسة والعلل، ورتب المصالح وشروط القواعد وما يصلح أن يكون معارضاً وما لا يصلح، وهذا لا يعرفه إلاّ من يعرف أصول الفقه معرفة حسنة».[3]

إنَّ إطّلاع القرافي على كثير منْ العلوم، طمح به إلى محاولة تقعيدها، بالإضَافَةِ إلى ذلك فإن القرافي -رحمه الله- يمثل نموذجاً ومثالاً يُحتذى به في شخص المجتهد المُلِمّ بعلوم عَصْرِه، وأعرافه وطبيعة مجتمعه الذي يعيش فيه، حتى يتسنى له الاجتهاد في الحوادث المستجدة والوقائع المتتابعة للنّاس؛ فهو مجتهد في الأصول والعقليات، ومشارك في العقائد والنحو والفرائض وآخذ بنصيب وافر من الحساب والرياضيات والفلك والطب.

هذه الثقافة الموسوعية التي تميّز بها القرافي -رحمه الله- عن أقرانه، جعلته يتحرّر من ربقة الجمود والتقليد، ويَطْرح أفكاره واجتهاداته، حتى ولو خالفت مذهبه الفقهي،

1 المصدر السابق: ف 21، 3/731-732 .

2 المصدر نفسه: ف 190 ،3/1046.

3 المصدر نفسه: ف 78، 2/544.

أو شيخه الذي أحبّه وتأثر به، وحتى ولو خالف الجمهور القائلين في مسألة معينة بقولٍ معين، بسبب أنه نظر إليها نظرة مقصدية بعيدة واستخرج من ثنايا النصوص حِكَماً وأسراراً غابت عن غيره.

– قال في مقدمة فروقه: «هذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع ... ».[1]

– وقال في مقدمة الذخيرة: «وأودعته من أصول الفقه وقواعد الشرع وأسرار الأحكام، وضوابط الفروع ما فتح الله عَلَيّ به من فضله».[2]

– وقال في شرح التنقيح: «... فلما كثر المشتغلون به رأيت أن أضع له شرحاً يكون عوناً لهم على فهمه وتحصيله، وأبيّن فيه مقاصد لا تكاد تعلم إلاّ من جهتي؛ لأنّي لم أنقلها عن غيري، وفيها غموض، وأوشح ذلك – إن شاء الله – بقواعد جليلة وفوائد جميلة ».[3]

المبحث الثالث: نظرة القرافي إلى الاجتهاد الفقهي وواقع الدراسات المقاصدية.

المطلب الأول: نظرة القرافي إلى الاجتهاد الفقهي.

أكثر القرافي من النصيحة بعدم الجمود على المسطورات في الكتب، ومراعاة أحوال المُخاطبين وبلدانهم، وعاداتهم، وفي ذلك يقول:«إنَّ المفتي إذا جَاءَهُ رَجُلٌ يسْتفتيه عن لفظة من هذه الألفاظ – ألفاظ الطلاق المحتملة مثل: الحرام، والحقي بأهلك وغيرها –وعرف بلد المفتي في هذه الألفاظ الطلاق الثلاث أو غيره من الأحكام، لا يُفْتيه بحكم بلده، بل يسأله؛ هل هو من أهل بَلَدِ المفتي؟ فيفتيه حينئذ بحكم ذلك البلد ... فهذه قاعدة لا بُدَّ من ملاحظتها، وبالإحاطة بها يظهر غلط كثير من الفقهاء المفتين، فإنهم يُجْرُون المسطورات في كتب أئمتهم على أهل الأمصار في سائر الأعصار، وذلك خلاف الإجماع، وهم عصاة آثمون عند الله تعالى غير معذورين بالجهل، لدخولهم في الفتيا، وليسوا أهلاً لها ولا عالمين بمدارك الفتاوى وشروطها، واختلاف أحوالها».[4]

وقال في موضع آخر:«... فَمَهما تجدد في العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه،

1 _ الفروق:3/1.

2 الذخيرة: 38/1.

3 _ شرح تنقيح الفصول: ص 2.

4 المصدر السابق: ف 2، 128/1.

ولا تجمد على المسطورة في الكتب طول عمرك، بل إذا جَاءك رَجُلٌ من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تَجُرّه على عرف بَلَدك، واسأله عن عرف بَلَدِه، وأجْرِهِ عَلَيْه، وافْتِهِ بِهِ دُون عرف بَلَدِك، والمقرَّر في كُتُبِكَ، فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلالٌ في الدّين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين، والسلف الماضين ... ».[1]

ثم فقال:« كُلِّ شيء أفتى فيه المجتهد، فخُرِّجت فتياه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النَّص أو القياس الجَلِيّ السَّالِم عن المعارض الرّاجح، لا يجوز لمقلّده أن ينقله للنّاس، ولا يفتي به في دين الله، فإنَّ هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه ..» حتى قال:«... فعلى هذا يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم، فكل ما وجدوه من هذا النّوع، يحرم عليهم الفتيا به، ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه، لكنه قد يَقِلُّ وقد يكثر».[2]

وقال –رحمه الله– وهو بصدد الكلام عن تغيُّر الأعراف وأثرها في تغير الفتاوى المبنية عليها: «... وإيّاك أن تقول: إنّا لا نفهم منه إلاّ الطّلاق الثلاث – لفظ الحرم – لأنَّ مالكاً قاله، أو لأنه مسطور في كتب الفقه، لأنَّ ذلك غلط بل لا بُدَّ أن يكون ذلك الفهم حاصلاً لك من جهة الاستعمال والعادة كما يحصل لسائر العوام، كما في لفظ الدّابة والبحر والراوية، فالفقيه والعامّي في هذه الألفاظ سواء في الفهم، لا يسبق إلى إفهامهم إلاّ المعاني المنقولة إليها، فهذا هو الضابط لا فهم ذلك من كتب الفقه، فإنَّ النقل إنما يحصل باستعمال النّاس لا بتسطير ذلك في الكتب، بل المُسَطَّر في الكتب تابع لاستعمال النّاس».[3]

وقال في موضع آخر:«... فمهما تَجَدَّدَ في العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه ولا تجمد على المسطورة في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجرّه على عرف بَلَدِك، واسأله عن عرف بَلدِه، وأَجْرِهِ عليه، وافته به دون عرف بلدك، والمقرّر في كتبك، فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات

1 المصدر نفسه، ف 314/28،1 ، وفروق القرافي ضافية بنبذه للتقليد والجمود على النّصوص، وتَحَرُّرِه من العصبية المذهبية، راجع الفروق، ف 957/161،3 ، ف 199، 1072/3، ف 203، 1112/4 ، ف 241 (1285/4، (1287/4، وراجع الذخيرة: 88/10، وهو دائم الدّعوة إلى مراقبة فتاوى المذاهب، والتخلي عن الفتاوى التي تتغير بتغير الأعراف والمصالح. انظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي: ص 605.

2 المصدر نفسه: ف 78، 546/2 .

3 المصدر السابق: ف 2، 127/1، وانظر ف 161، 958/3.

أبداً ضلال في الدِّين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين، والسلف الماضين».[1]

المطلب الثاني: واقع الدراسات المقاصدية.

بالرَّغم من كل الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالدراسات المقاصدية حتى تتبوأ مكانتها من ضبط الاجتهاد، وتكييف الواقعات المستجدَّة، فإنَّ تقعيد المقاصد الشرعية ظَلَّ يتراوح بين ثُلّة من الفقهاء والأصوليين؛ كالعزّ بن عبد السّلام والقرافي والشاطبي وبعض المحاولات في عصرنا، تحتاج إلى كثير من العناية والاهتمام.

وهذا ما صَرّح به شيخ جامع الزيتونة، محمد العزيز جعَيّط قبل معاصره الشيخ محمد الطاهر بن عاشور -رحمهما الله- بأعوام كثيرة، ففي مقال نشرته مجلة الزيتونة سنة (1936م)، شَخَّص واقع الدراسات المقاصدية مع كثرتها، وغزارة مادتها، فقال: «ويوجد في كتب القواعد الفقهية ما يجمع أشتات الجزئيات ولكنها مقفرة من الاستدلال على تأصيل تلك القواعد، ممسكة عن حديث المصالح التي ترتب عليها المفاسد التي تدرأ بها، على أني لا أغمص حق كتب القواعد البعيدة، فقد جَالَتْ في بعض الميادين، واطُّلعت في آفاقها كواكب اليقين؛ كبعض من فروق الشهاب، وجملة من القواعد المبثوثة في موافقات الشاطبي، كما يوجد في بعض كتب التصوّف ما يستخلص منه كثير من مقاصد التشريع، وكذا في كتب التفاسير».[2]

ويقول أيضا:«فكان لزاماً على الباحث عن المقاصد الشرعية، وأسرار التشريع ومقاصده أن يشدَّ رحال الصبر ليقطع هذه المَهَامِهِ الفِيَحِ ... ويا ليت بروق التوفيق تتألق للعلماء الرَّاسخين من المعاصرين العاملين في سبيل الإصلاح، فتشرح صدورهم لمراجعة المواد المتحدث عنها، وجمع متفرقاتها ونظم شتاتها، وسبكها في قالب يُقري أَرْيَها المَشُورَ، ويجعل الوصول إليها من الأمر الميسور، وذلك فيما أرى يحصل بإبرازها في إحدى صورتين:

الأولى: إجلاؤها في صورة قواعد عامَّة يبرهن على تأصيلها، بالأدلة السمعية المفيدة لذلك وعن عمومها، باعتبارها في أفراد المواضيع الفقهية المختلفة الأنواع، ويكشف عمَّا في اعتبارها من المصالح الراجعة للأفراد أو المجتمع.

1 المصدر نفسه: ف 28، 314/1، ف2 ، 128/1، ف3، 175/1، ف 199 ، 1072/3 ، الذخيرة: 88/10.

2 محمد العزيز جعيط، المقاصد الشرعية وأسرار التشريع: 124/3 - 125، المجلة الزيتونية، المجلد الأول، عدد نوفمبر 1936.

الثانية: أن تبرز في صورة موضوعات فقهية، يستهل فاتحة كل موضوع منها بالمقاصد التي اعتبرها الشارع فيه، ويستدل عليها بالجزئيات الواردة عن الشارع في ذلك الموضوع المحافظة على تلك المقاصد، وتحليل تلك المقاصد تحليلاً شافياً جارياً على قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، ويتَمِّمُ ذلك بنظرات الفقهاء في الجزئيات التي أمسك الشارع عنها، فاستنتجوا أحكامها من المقاصد التي راعاها».[1]

وقد ظهرت في هذا العصر قضية المصالح والمقاصد كأبرز موضوع يتناوله العلماء والباحثون في دراساتهم، فمنهم من سار على جادّة الأسلاف فاستقام على النّهج، ومنهم مَنْ أخذ يتخبط في تعطيل مصالح الشارع أو الإسراف في مصطلح المصلحة المرسلة حتى أتى ببدع لا تعرف، ومناكير لم تُؤلف، وكان جُلَّ هذه النّابتة ممن لم يرسخ العلمُ في نفوسهم، وممن لم ينهل الفقهَ من معينه الصافي، ووجد نفسه في رتبة، خَالَ من حاله أنه صار مجتهداً يفتي للنّاس في أمور دينهم، تحت دعوى التجديد والاجتهاد ونبذ ما يُسمّونه: «فقه الأوراق وركام السّابقين»، فلزم على العلماء الصّادقين المخلصين أن يُوقفوا هؤلاء الأدعياء المغرورين عند باب العلم والأدب.

المبحث الرابع : استثمار القواعد الشرعية عند القرافي.

سوف نقتصر في هذا المبحث على إعطاء نماذج من القواعد الشرعية سواء منها الفقهية أو الأصولية أو المقاصدية التي وظفها القرافي في فروقه مما أصَّلنا له سابقا.

أولا. قاعدة تصرف الإمام منوط بالمصلحة:

يعبّر عنها القرافي بصيغ متقاربة منها: «يُقَدّم في كُلِّ ولاية من هو أقوم بمصالحها»[2]؛ وقال: «اعلم أنّ كُلَّ من وليَ ولاَيَةَ الخلافة فما دونها إلى الوصية لا يَحلّ له أن يتصرّف إلاّ بجلب مصلحة أو درء مفسدة».[3]

والإمام القرافي لمّا قعّد هذه القاعدة وَوَظَّفها في كتابه الفروق، كان حريصاً على جعل تصرفات الولاّة والحُكَّام وأصحاب المناصب مرتبطة بالمصالح الشرعية، المبنية على المقاصد الشرعية من جلب المنافع للرّعية ودفع المفاسد عنهم، فزادها بذلك

1 المرجع نفسه.

2 الفروق: ف 96 ، 601/2.

3 المصدر نفسه: ف 223 ، 1165/4.

وضوحاً وبياناً على العكس ممن أجمل القول فيها.

ومن الفروع التي ذكرها لهذه القاعدة:

- يُقَدّم في ولاية الحرب من هو أعرف بمكائد الحرب وسياسة الجيوش والصّولة على الأعداء والهيبة عليهم».[1]

- يقدّم في القضاء من هو أعرف بالأحكام الشرعية، وأَشَدُّ تفطناً لحجاج الخصوم وخدعهم، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم «أقضاكم علي»[2]؛ أي أَشَدَّ تفطناً لحجاج الخصوم وخدع المتحاكمين.[3]

- يقدّم في أمانة اليتيم من هو أعلم بتنمية أموال اليتامى، وتقادير أموال النفقات، وأحوال الكوافل والمناظرات عند الحكام عن أموال الأيتام.[4]

- يقدّم في الفتيا من هو أورع وأضبط لمنقولات الفقه.[5]

ثانيا. قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح:

هذه القاعدة الفقهية؛ من القواعد المتفرعة عن القاعدة الكلية الكبرى:«الضرر يُزَالُ» المأخوذة من قوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَار».

ومعناها: أنه إذا تعارضت مفسدة ومصلحة، قُدّم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، لما يترتب على المناهي من الضرر المنافي لحكمة الشارع في النهي.[6]

قال القرافي -رحمه الله-: «قاعدة: إذا تعارض المحرّم وغيره من الأحكام الأربعة،

1 الفروق: فرق 141 (861/3السلام) (103/3المعرفة) قواعد العزّ: 107/1.

2 رواه الحاكم في المستدرك، بلفظ: «كنّا نتحدّث أنَّ أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب» وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه» المستدرك: 135/3. وبهامشه تلخيصُ الذهبي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1 (1406هـ/1986م).وابن ماجه: المقدمة، باب فضائل خبّاب (16) خ (154) (102/1). والترمذي: المناقب (46) باب مناقب معاذ وزيد وأبي عبيدة (33) ح (7391)

3 الفروق: ف141، 861/3، قواعد الأحكام: 106/1.

4 المصادر نفسها.

5 المصادر نفسها.

6 الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص99، قواعد الزرقا: ص205 .

قُدّم المحرّم؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ المحرّم لا يكون إلاّ لمفسدة، وعناية الشرع والعقلاء بدرء المفاسد أشَدُّ من عنايتهم بتحصيل المصالح، ولأن تقديم المحرّم يفضي إلى موافقة الأصل وهو الترك، فمن لاحظ هذه القاعدة قال بالترك، ومن قال يغسل، يقول: المحرّم رابعة بعد ثالثة متيقنة، ولم يتيقن ثالثة فلا يحرم، وكذلك القول في الصوّم، وما أظن في الصّلاة خلاف».[1]

من الفروع التي ذكرها القرافي لهذه القاعدة:

«صوم يوم الشك عندنا (المالكية) دائر بين التحريم والنّدب، فتعيّن الترك، وكونه دائرا بين التحريم والنّدب لأنَّ النية الجازمة شرط، وهي هنا متعذرة، وكُلّ قربة بدون شرطها حرام، فصوم هذا اليوم حرام، فإن كان من رمضان فهو حرام لعدم شرطه، وإن كان من شعبان فهو مندوب».[2]

«إذا شك هل صَلّى ثلاثاً أم أربعاً، فإنّه يُصَلِّها، مع أنّها دائرة بين الرّابعة الواجبة والخامسة المحرّمة، وإذا تعارض الواجب والمحّرم، قُدّم المُحرّم، لأن التحريم يعتمد المفاسد، والوجوب يعتمد المصالح، وعناية صاحب الشرع والعقلاء بدرء المفاسد أشدّ من عنايتهم بتحصيل المصالح، وكذلك إذا شك في وضوئه هل هي ثانية أو ثالثة؟ فإنه يتوضأ ثالثة مع دورانها بين الثالثة المندوبة، والرّابعة المحرّمة، وها هنا الترك أظهر من الشك في الصلاة، لأنّ المندوب أخفض درجة من الواجب».[3]

ثالثا. قاعدة الوسائل لها حكم المقاصد:

لقد أشار القرافي -رحمه الله- إلى هذه القاعدة في الفروق؛ الفرق الثامن والخمسون (58) وربطها بقواعد أصولية أخرى، كالذرائع، وكون المعاصي أسباباً للرّخص، ومقارنة المعاصي لأسباب الرّخص، وكان له رأيه الخاص فيها، ونُقل عنه هذا الرّأي، واستدل به

1 الذخيرة 288/1، وصاغ المقري هذه القاعدة بقوله: «قاعدة عناية الشرع بدرء المفاسد أشدّ من عنايته بجلب المصالح، فإن لم يظهر رجحان الجلب قدّم الدّرء» القواعد: 443/2 قاعدة 201، وقال السيوطي: «ومنها سومح في ترك بعض الواجبات بأدنى مشقة، كالقيام في الصلاة والفطر والطهارة، ولم يسامح في الإقدام على المنهيات وخصوصاً الكبائر» الأشباه والنظائر: ص179.

2 الفروق: ف104، 633/2.

3 المصدر نفسه: ف104، 634/2.

المتأخرون، وعبّر عنها في الذخيرة: «الوسائل تتبع المقاصد في أحكامها»[1]، أما العزّ بن عبد السلام -رحمه الله- فعبّر عنها بقوله: «للوسائل أحكام المقاصد».[2]

ومن الفروع التي ذكرها القرافي -رحمه الله- لهذه القاعدة:

- وما وجب وُجوب الوسائل؛ النظر في أصاف المياه؛ فإنه واجب وجوب الوسائل، فإنه يتوسل به إلى معرفة الطهورية، وكالنظر في قيم المتلفات، فإنه وسيلة إلى معرفة قيمة المتلف، وكالسعي إلى الجمعة واجب، لأنّه وسيلة إلى إيقاعها في الجامع، وكذلك السفر إلى الحج.[3]
- ما وجب وجوب المقاصد؛ كالصلوات الخمس، وصوم رمضان والحج والعمرة والإيمان والتوحيد، وغير ذلك مما هو واجب، لأنّه مقصد في نفسه، لا لأنّه وسيلة لغيره.[4]
- «الأعواض في جملة العقود وسائل، والمعوّض فيه مَقصَد، والمقاصد أعظم رتبة من الوسائل، فإذا تنازع المتبايعان أيُّهما سَلّمَ قبل صاحبه، فالقول قول البائع لأنه صاحب المقصد، ومثله صاحب المرأة في النّكاح».[5]

قائمة المصادر والمراجع

1) الاستغناء في الاستثناء؛ أحمد بن إدريس القرافي؛ تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1406هـ/1986م).
2) الأشباه والنظائر في فروع الشافعية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تح: طه عبد الرؤوف سعد، عماد بارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، (د ط) (د ت).
3) الأشباه والنظائر، ابن نجيم؛ تح: مطيع الحافظ، دار الفكر - دمشق - سورية.
4) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم محمد بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2 (1414هـ/1993م)
5) تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي؛ تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1

1 الذخيرة: 260/4.

2 قواعد الأحكام: 177/1.

3 الفروق: ف95، 598/2.

4 المصدر نفسه.

5 الذخيرة: 373/4، قواعد الأحكام: 170/1، الفروق: ف87، 580/2.

(1412هـ/1991م).
6) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون إبراهيم بن علي، تح: محمد الأحمدي أبو النّور، دار التراث، مصر (د ط) (د ت).
7) الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي؛ تح: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1 (1415هـ/1994م).
8) شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة 1341هـ بالمطبعة السلفية بمصر.
9) شرح تنقيح الفصول، أحمد بن إدريس القرافي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، تصوير دار الفكر، القاهرة - مصر، ط1 (1393هـ/1973م).
10) شرح القواعد الفقهية، الزرقا أحمد بن محمد تعليق ابنه: مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق - سورية ط4 (1417هـ/1996م).
11) شهاب الدين القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب في القرن السابع الهجري،الصغير بن عبد السلام الوكيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرّباط- المملكة المغربية، ط1 (1417هـ/1996م).
12) الفكر المقاصدي عند الإمام مالك وعلاقته بالمناظرات الأصولية والفقهية في القرن الثاني الهجري، د/ محمد نصيف العسري، دار الحديث، القاهرة مصر، ط (1429هـ/2008م).
13) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السّلام السلمي، تح: نزيه حمّاد، وعثمان ضمرية، دار القلم، دمشق - سورية، ط1 (1421هـ/2000م).
14) قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق، د/ ماحي قندوز، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1(1427هـ/2006م).
15) القواعد، محمد بن محمد المقّري، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد، معهد البحوث العلمية وإحيّاء التراث الإسلامي، مكة - المملكة السعودية (د ط) (د ت)
16) المجلة الزيتونية، عدد نوفمبر 1936، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان،(د ط) (د ت).
17) نظرية التقعيد الأصولي، د/ أيمن عبد الحميد البدارين، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1(1427هـ/2006م).
18) الوافي بالوفيات، الصفدي خليل بن أبيك، اعتناء: ديدرينغ، دار النشر فرانز شتايز بفسبادن، ط (1381هـ/1962م) (د ر).

إحصاء جملة من قرى بلاد الأندلس من خلال مصادر وكتب التاريخ الإسلامي

رابح فيسة محمد/جامعة تلمسان

Summary:

We aim through this study is to highlight the extent of the huge number of villages and Alarbad which was spread in Andalusia, especially those visited by historians and Arab travelers and they mention their descriptions natural and even urban, so we will in this research to refer to a lot of these villages in the sources that I talked about they are many and can't be confined in some excerpts descriptive or a few tables, and the goal of this research is to open the way for studies and research specialist more, so the survival of the Muslims in Andalusia nearly eight centuries of the decade, it was a cause for a higher civilization remained a lot of landmarks witness over promoted the Islamic era in Andalusia society and civilization, and hence the attention to construction and clear in the books of history, geography, travel and calamities, and the evolution of her intellectual side, where developed population centers (cities, villages, forts, castles), and was a practical need to travel and travel and pilgrimage cause for the growth and development of urbanization in depth and took root in the context of the needs of intellectual and practical.

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز مدى العدد الهائل من القرى والأرباض التي كانت تنتشر في بلاد الأندلس خاصة تلك التي زارها المؤرخون والرحالة العرب وقاموا بذكر أوصافها الطبيعية وحتى العمرانية ،لذا سنقوم في بحثنا هذا إلى الإشارة إلى الكثير من هذه القرى في المصادر التي تحدثت عنها وهي كثيرة ولا يمكن حصرها في بعض المقتطفات الوصفية أو بضع جداول،كما أن مرادنا من هذا البحث هو فتح المجال لدراسات وأبحاث تخصصية أكثر،فمكوث المسلمين في بلاد الأندلس قرابة ثمانية قرون من العقد ،كان مدعاة لقيام حضارة راقية بقيت الكثير من معالمها شاهدة على مدى رقي العصر الاسلامي في بلاد الأندلس مجتمعا وحضارة،و من هنا جاء الاهتمام بالعمران واضحا في كتب التاريخ والجغرافيا والرحلات والنوازل،وتطور معها الجانب الفكري ،حيث تطورت مراكز العمران (مدن،قرى،حصون،قلاع)،وكانت الحاجة العملية إلى السفر والترحال والحج مدعاة لنمو وتطور التمدن فأخذ في التعمق والتجذر في إطار الحاجات الفكرية والعملية .

مقدمة:

يعتبر العمران من بين الأحكام التي أوجبها العلماء على الحكام بأن يأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات ،ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على ذلك،وينتشر البنيان الواسع ويبلغ به غاية الاتقان والقوة ،فالعمران هو بناء مراكز وتجمعات سكنية وإحياء الأرض الموات وإيجاد الزرع والضرع وإدارة ذلك كله ،وتكثر العمارة ،فالدولة بدون عمران وعمارة لا تتصور،وقد استخدم المسلمون كلمات عدة لظواهر التمدين والعمران مثل :المصر ،والقصبة،والحاضرة والمدينة ،والبلدة والكورة ،والحوز،والقرية ،والعمل،وما يحيط بهذه المراكز الحضرية من الريف،والضيعة ،والربض،والضاحية.

وما يهمنا هنا المصطلحات الأخيرة منها خاصة ،فالقرية خلاف المدينة،وهي سكنى القرى والأرياف،والضاحية الناحية البارزة من المدينة ،وهي ظاهر المدينة وهو ما اشتهر به الريف الأندلسي في الفترة الإسلامية .

القرى الريفية بالأندلس :

القرى الأندلسية:

تشتهر القرى الريفية في بلاد الأندلس بنمط معيشي أو عمراني خاص يعيش فيه سكان الريف في منازل متجاورة ،ويعملون في الغالب بالزراعة والرعي بجانب الصيد في القرى الساحلية ،وتختلف أحجام القرى ،فنجد لها نوعان نوع كبير يقترب حجمه من المدينة من حيث الحجم والمرافق ونوع صغير تجتمع فيه مجموعة من البيوت .

تزداد أهمية وعائدات الرزق للقرى إذا كانت على طرق المواصلات أو كانت هي في حد ذاتها محطة تجارية ،فتقوم بدور المورد الغذائي،فالمسافر لا يمشي ثلاثة فراسخ إلا وجد الخبز والزيت في الحوانيت على طول سفره[1]،إحدى قرى الأندلس بأنها» يباع فيها للمسافر بين الخبز والسمك وجميع الفواكه كل شيء في إبانه[2] ،وعلى سبيل المثال عن هذه القرى نذكر قرية أرطانة وقرية انبصر سكه،وقرية بسير سكه[3]،وتتبع القرى الأقاليم ،ويختلف عددها حسب كل إقليم،وتدفع الجباية والخراج على عدد القرى ،ففي قرطبة مثلا [4]،يحتوي إقليم المدور على 90 قرية ،وإقليم القصب على 87 قرية،وإقليم لورمر على 64 قرية،وإقليم الصدف على 28 قرية،وإقليم بني مسرة على 17 قرية إقليم منيانة

على 26 قرية،وإقليم كرتش على 60 قرية، وإقليم القشتل على 48 قرية،وإقليم الهرهار على 73 قرية ،وإقليم الملاحة على 84 قرية ،وإقليم الشعر على 90 قرية ،وإقليم السهل على 102 قرية،وإقليم أولية على 86 قرية ،وإقليم الوادي على 111 قرية ،وإقليم مريم على 113 قرية ، أي أن 12 إقليما في قرطبة احتوت على 968 قرية ،وهي ليست أكبر مدن أو كور الأندلس.

ومع ازدياد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي بلغت البوادي والأرياف منتهاها عمرانيا وسكانيا ،حيث تذكر بعض المصادر بعض أسماء القرى بإشبيلية منها : قرية كنتش معافر بقبلي إشبيلية[5]،وقرية قورة الواقعة بآخر الشرف على عشرة أميال من الحاضرة،وقرية أرنبسة من حيز إشبيلية وطربيل وادي إبرة[6] وعلى ميلين من المدينة ،وقرية بللة نوية البحريين شمالا بإقليم طشانة[7]،وقرية شنت طريش في آخر حد إشبيلية إلى أستجة[8] ،وقرية البلاط وقرية كريب ومرنيانة الغافقين[9] وقرية المسيلة[10] وقرية قرشانة[11] وأبيلة[12] وفلح الشرف[13]،وقرية وادي ربذة[14]،وتلميط وشلوقة[15] وآش[16] وقرية مقرانة[17] وحومة بير الوداع خارج إشبيلية [18].

وقد ذكرت لنا المصادر قرى أخرى تقع في إقليم إشبيلية منها قرية إشبيلية[19] وقرية طربيل على وادي إبرة على ميلين من إشبيلية[20] ،وقرية قريقش قرب حصن الزاهر،وقرية البلطيل قرب إشبيلية ،وقرية قراخة بحاشية الجبل منها[21]،وهناك كدية الجبل قبالة باب قرمونة[22]،وبساتين وجنات المصلى[23].

ويتبع إقليم البصل قرية طلياطة الواقعة على طريق المحلات على بعد عشرين ميلا شمال غرب إشبيلية[24] وقرية نوح [25]وقرية لبص[26] وقرية سانية أبن أبي عمران[27].

ومن قرى إقليم (البر) قرية وبر الجامعة[28]،وقرية مورة على بعد ثلاثة فراسخ من إشبيلية[29] ،ومن قرى إقليم طشانة قرية يومين الواقعة بمحاذاة الوادي الكبير شمال إشبيلية ،وإلى الجنوب من إقليم طشانة على طول مجرى الوادي الكبير تنتظم قرى الوادي الكبير في إقليم الوادي ،وقرية القلعة الجامعة ،وقرية شنت بوس من قرى وادي إشبيلية[30] ،وقرية بللية ،وقرية الغابة في سهل الغابة وكثيرا ما تعرض هذا السهل للفيضان[31]،كما كانت هناك قرى كثيرة على طول ستين ميلا في لمجرى السفلي للوادي الكبير[32] بين البحر وإشبيلية ،ومن أشهر القرى قرية طبلاطة على الضفة اليمنى للوادي الكبير وقرى

قبتور في جزيرة قبتور النهرية[33] وقبطال[34] .

بالإضافة إلى ما سبق إحصاؤه فقد كانت قرى كثيرة تربض في إقليم قرطشانة حصون الحوف[35] ،وقرى شقبيالة وقرشبين الجبل ومورالة ومنت شاقر[36]،ومن إشبيلية الأخرى قرية إيرانة[37] ،وقرية أرضانة[38]،ووسالة[39]،وقرى ارتش[40] وذيرة وبيرش[41] وقنية[42] وطياش[43] وكماط وبلغندر[44] وشوش الأنصار[45] وتتفاوت عدد الدور في القرى ،وكان لكل قرية جامع ومسجد على قدر حوم القرية[46].

وقد حصنت بعض القرى لأهميتها الاستراتيجية فكتب محمد بن غالب إلى الأمير عبد الله يسأله بناء حصن بقرية شنت جرشوحصنت قرية قورة بالشرق بحصن منيع،وحصن الفتح من عمل إشبيلية المشرقعلى فحص الفتح في غياض هناك،ونسب لقرية المنستير حصن،وكذا حصن القصر في إقليم الشرق،وفيما يلي جدول يبين بعض أسماء القرى التي أتت على ذكرها معظم المصادر:

القرية	المكان أو العاصمة	المصدر التاريخي
أشبرة	سرقسطة	ابن الأبار، كتاب التكملة، ص820
إقليم إبن جرير	إلبيرة	إبن الفرضي،تاريخ علماء الأندلس، ص287
كشكينان	قرطبة	ابن الفرضي،تاريخ علماء الأندلس،ص655
وية إختيانة	قبرة	ابن بشكوال،الصلة،ص20
باذو	جيان	الخشني،قضاة قرطبة،ص27،720
غليار	قرطبة	النباهي،قضاة الأندلس...ص45،47
ربلس	همدان	الخشني ، قضاة قرطبة،ص53،47
منت لشم	الزاوية	صاعد الأندلسي،طبقات الأم،ص73
جرف مواز	قرطبة	الزبيدي،طبقات النحويين ،ص238
الغافقين	إشبيلية	ابن الفرضي،تاريخ علماء الأندلس،ص315
جبل سهيل	رية	ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس،ص315
إطابة	تاكرنا	ابن بشكوال،الصلة،ص934
فرخشنيط	إلبيرة	ابن الفرضي،تاريخ علماء الأندلس،ص531
باغة	جيان	ابن بشكوال،الصلة،305
برجة	إلبيرة	الخشني، قضاة قرطبة،ص96
ضيعة نرجالة	قبرة	ابن حزم،الجمهرة،ص97
أشبرة	سرقسطة	ابن الأبار، كتاب التكملة،ص802

بيرة	إلبيرة	الخشني، قضاة قرطبة،435
أشونة	استجة	ياقوت الحموي ،معجم البلدان،ص39
فيشاطة	رية	ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس،391
طرش	إلبيرة	ابن الخطيب،الاحاطة...ص183،184
همدان	غرناطة	ابن حيان، المقتبس...ص51،52
جبل سنتان	جيان	ابن حيان،المقتبس...ص 25،27
وادي القصب	إلبيرة	ابن حزم،الجمهرة،ص260
مغيلة	إشبيلية	الحميدي،جذوة المقتبس...ص924
ماردة	شلب	الادريسي،نزهة المشتاق...ص543
قسطلة دراج	جيان	الحميدي،جذوة المقتبس...ص186
أبطلش	قرطبة	الخشني،أخبار الفقهاء،295
شوش	إلبيرة	ابن القوطية،تاريخ افتتاح الأندلس،ص56،57
عيلة	إلبيرة	ابن سعيد،المغرب...ص150،152،156
آرنيش	قرطبة	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة،ص362
غلنيزة	قرطبة	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة، ص362
أشترلة	ماردة	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة،ص123
قولسانة	ماردة	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة،ص123
عامس	ببشتر	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة،ص152
طلبيرة	ببشتر	مؤلف مجهول،وصف جديد لقرطبة،ص152

القرية	المصدر التاريخي
طرسيل	ابن عذاري،البيان المغرب ص10
قبرلش	ابن سهل،الاعلام بنوازل الأحكام،ص446
شقندة	الحميري،الروض المعطار،ص104،المقري،نفح الطيب...ص451
وزغة	ابن سعيد،المغرب...ص220
أطانة	ابن حيان،المقتبس...ص43
بسطانة	ذكر بلاد الأندلس
أكتبيل	ابن صاحب الصلاة،المن بالامامة،ص127
شبيرة	ابن رشد،الفتاوى...ص72
السقائين	خلاف ،تاريخ الفقهاء،ص600
رميمة	المقري،نفح الطيب،ص534
أنسر	ابن الأبار، كتاب التكملة،ص23
طبيرة	الادريسي،وصف الأندلس،ص178

شقرش	الادريسي،وصف الأندلس،ص179
حلق الزاوية	الادريسي،وصف الأندلس،ص179
يانة	الادريسي،وصف الأندلس،ص182
بمغام	الادريسي،وصف الأندلس،ص187
بلسانةوبطرنة وشلوبنية	الادريسي،وصف الأندلس،ص198
شاط	الادريسي،وصف الأندلس،ص199
طرش-الفشاط	الادريسي،وصف الأندلس،ص199
بزليانة	الادريسي،وصف الأندلس،ص199
عبدوس –عيلة	الادريسي،وصف الأندلس،ص200
بلذوذ -حنصل	الادريسي،وصف الأندلس ص200
وشمة-وافرفيدة	الادريسي،وصف الأندلس،ص201
دوش	الادريسي،وصف الأندلس ص201
شوشبيل	الادريسي،وصف الأندلس،ص203
صدف	الادريسي،وصف الأندلس،ص 203
كنتش-معافر	العذري،نصوص عن الأندلس،ص99
قورة	العذري،نصوص عن الأندلس،ص99
أرنبكسة-طربيل	ابن حيان،المقتبس...ص82
بللة	ابن حيان،المقتبس...ص82
شنتاطريش	ابن حيان،المقتبس،ص7
البلاط-كريب	ابن حيان،المقتبس،ص71
مرنيانة الغافقين	ابن حيان،المقتبس،ص71
المسيلة	ابن الحاج،النوازل...ص314
فرشانة	ابن حزم،الجمهرة،ص249
أربيلة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص70
فلح الشرف	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص70
وادي زبدة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص85
تلميط-شلوقة	ابن عذاري،البيان المغرب...ص145
آش	ابن حزم،الجمهرة،ص423
مقرانة	ابن سعيد،المغرب...ص288
حوقة بير الوداع	المقري،نفح الطيب،ص276
قريقش-البلطيل-قراطة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص153
نوح- لبص	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص743
سانية ابن أبي عمران	ابن حيان ،المقتبس،ص69

مورة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص541
يومين-الوادي الكبير	عبد الملك المراكشي،الذيل...ص487
القلعةالجامعة- شنتابوس	عبد الملك المراكشي،الذيل...ص487
بللية	أبوالخير الاشبيلي،الفلاحة...ص843
الغابة	أبوالخير الاشبيلي،الفلاحة...ص843
طبلاطة	أبوالخير الاشبيلي،الفلاحة...ص171
قبتور	أبوالخير الاشبيلي،الفلاحة...ص688
قبطال	الادريسي،نزهة المشتاق،ص549،أبو الخير،الفلاحة،ص159
شنبالة-قرشين الجبل	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص159
مورالة- منت شاقر	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص159
إبرانة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص229
أرضتة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص847
وسالة	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص259
أرتش	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص725
ذيرة بيرش	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص230
قنية	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص25
طياش	السلفي،أخبار وتراجم أندلسية،ص155
كماط	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص725
بلغندر	أبو الخير الاشبيلي،الفلاحة،ص725
شوكش الأنصار	ابن حزم ،الجمهرة،346
شنت جرش	العذري،نصوص عن الأندلس،ص99

ولابد من الاشارة إلى أن معظم هذه القرى كانت تتبع نظاما عمرانيا منظما وفق التعاليم الدينية والأحكام الفقهية التي تحدثت عنها الكثير من كتب النوازل ،خاصة تلك التي لها علاقة بالعمارة والخلافات التي كانت تنشب بين سكان القرية أو المدينة حول المباني وكثير من خصائصها ،فيتم الفصل في تلك النزاعات على ضوء الأحكام الفقهية وباستشارة العلماء والفقهاء،كما أن الميزات العامة لمدن الأندلس وقراها لا تختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى ،فقد كان للمدن دروب بأغلاق تغلق بعد العتمة ولكل زقاق بائت وهو الحارس الليلي وله سراج معلق،وكلب يسهر،وسلاح معد،وذلك لشطارة عامتها وكثرة شرهم وإعيائهم في أمور التلصص إلى أن يظهروا على المباني الشديدة ويفتحوا الأغلاق الصعبة،ويقتلوا صاحب الدار خوفا من أن يقر عليهم أو يطالبهم بعد ذلك وللحي سوقه ومساجده ومرافقه الخاصة به.

لقد أحصيت مدينة قرطبة وربضها أيام المنصور بن أبي عامر فكانت 11377 دارا للرعية وأما دور الأمراء والكبراء والوزراء والرؤساء والقادة والكتاب والأجناد،فبلغت 60300 بيت سوى غرف الكراء والحمامات والخانات،وكان بها من المساجد 13870مسجدا و3711حماما،و30452 حانوتاو 435قصراللخلفاء وأسرهم ويعمل بهذه القصور 6786خادما صقلبيا و6814 جارية ،وجرايتهم في اليوم 13 ألف رطل من اللحم عدا ضروب الصيد والحوت (السمك) وعدد الصقالبة في الزهراء3950خصيا،جرايتهم من اللحم اليومي 6008 أرطال عدا أصناف الطير والحوت،ولهذا كان بخارج قرطبة 3000 قرية،فيها منبر وجبايتها 3 ملايين دينار[47].

وهذا مثال عن بعض القرى والمدن وأهميتها نبينه في الجدول الآتي:

التحصين والمياه	الاقتصاد	الاجتماع	العمران	المصدر التاريخي
أبدة:تتبع كورة جيان على مقربة من النهر الكبير	لها مزارع وغلات وقمح كثير جدا	سكن فيها العرب	اختطها عبد الرحمن بن الحكم	ياقوت الحموي،معجم البلدان ،ص64
أبطير:حصن كبير،داخله عين ماء	حوله الحقول والمزارع		بناه المنصور بن أبي عامر	الحميري،الروض المعطار،ص9
أقليش:لها حصن ،قاعدة شنترية على نهر			بناها الفتح بن ذي النون ومدنها وبها الحمامات	الحميري،الروض المعطار،ص28
إلبيرة: حولها أنهار كثيرة	أرضها سقيا،غزيرة الانهار كثيرة الثمار،ملتفة الشجر،لا تعدم زريعة بعد زريعة	أهلها من العرب والمولدين وانتقل أهلها إلى غرناطة	من مدن الأندلس نزلها جند العرب من دمشق وكثير من موالي عبد الرحمان بن معاوية	الحميري،الروض المعطار،ص283
بجانة:بجانب المرية كانت مرصدا يدخل من النهر جدولان وبئر عذبة	بها متاجر رائجة	نزلت بها قضاعة	قرية من قرى العرب وحولها أرباض كثيرة،وبها 11 حماما	الحميري،الروض المعطار،ص37،38

خلاصة :

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو أنه ينقصنا الكثير من البحث والتنقيب في مصادر التاريخ الاسلامي الأندلسي وذلك لمعرفة الطابع المعماري والعمراني الخاص بالقرى الريفية وتكوين مجتمعها ،وكذا الأنماط الفنية التقليدية المنتشرة في تلك القرى وهل لها كان تأثر بالمدينة أم لا ،لأن معظم الدراسات التي أعدت حول بلاد الأندلس نجدها تتحدث عن المعالم الكبرى الواضحة كمسجد قرطبة وقصر الحمراء في حين أننا لا نجد عمليات جرد وإحصاء واضحة ودقيقة خاصة فيما يخص التركيبة العمرانية

للمجتمع الاسلامي في بلاد الأندلس ،بالرغم من أن أوصاف الجغرافيين لم تترك في ثناياها تفاصيل تشفي غليل الباحثين خاصة المتخصصين في آثار العمران الريفي ومميزاته.

الهوامش:

-1 إبن غالب،قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة ،تحقيق: لطفي عبد البديع ،القاهرة،1956،ص287.

-2 الشريف الإدريسي،نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،ج 2 ، مكتب الثقافة الدينية ،ص266.

-3 إبن الدلالي العذري،نصوص عن الأندلس مأخوذ من كتاب ترصيع الأخيار وتنويع الآثار،تحقيق:عبد العزيز الاهواني،معهد الدراسات الاسلامية،مدريد،1965، ص19،

-4 مؤلف مجهول،ذكر بلاد الأندلس،تحقيق لويس مولينا ،مدريد،المجلس الأعلى للأبحاث العلمية،1983،ص43،44.

-5 إبن الدلالي العذري،مصدر سابق،ص99.

-6 إبن حيان ،المقتبس في تاريخ رجال الأندلس هو مشتمل على تاريخ دولة الأمير عبد الله الأموي بقرطبة،نشره ماشور أنطونيا،باريس،1937،ص82.

-7 نفسه،ص82

-8 نفسه،ص7

-9نفسه 71

-10 إبن الحاج،النوازل،ص314.

-11 إبن حزم،كتاب الجمهرة،ص249.

-12 أبو الخير الإشبيلي،كتاب الفلاحة ،ط1،ج2،فاس،1357،هـ،ص70.

-13 نفسه،ص71،70.

-14 نفسه،ص852.

-15 إبن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب جزء الموحدين،تحقيق:كولان وليفي بروفنسال،دار الثقافة،بيروت،ص145.

-16 إبن حزم،مصدر سابق،ص423.

-17 إبن سعيد الأندلسي ،البيان المغرب في حلى المغرب ،تحقيق:شوقي ضيف،ط3،ج1،دار المعارف،1964،ص288.

-18 المقري،نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،تحقيق: إحسان عباس ،ص276.

-19 أبو الخير ،مصدر سابق،ص538.

-20 إبن حيان،مصدر سابق،ص110.

-21 أبو الخير ،مصدر سابق،513.

-22 إبن عبد الملك المراكشي،الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ،تحقيق:محمد بن شريفة،دار الثقافة ،بيروت،1964.ص514.

-23 الحميري ،صفة جزيرة الأندلس،قطعة منتخبة من الروض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق:ليفي بروفنسال،القاهرة،1937،ص59.

-24 إبن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة،تحقيق:محمد عبد الله عنان ،مكتبة الخانجي ، القاهرة،1973،ص513.

-25 إبن بشكوال،الصلة ،الدار المصرية،1966،ص309.
-26 إبن حزم،مصدر سابق،ص423.
-27 أبو الخير،مصدر سابق،ص743.
-28 إبن حيان ،مصدر سابق،ص69.
-29 إبن الدلالي العذري،مصدر سابق،ص110.
-30 أبوا الخير ،مصدر سابق،ص541وانظر:عبد الملك المراكشي،مصدر سابق،ص487.
-31 نفسه ،ص843.
-32 نفسه،ص171.
-33 نفسه،ص688.
-34 الشريف الإدريسي، مصدر سابق،549 وانظر:أبو الخير،مصدر سابق،ص159.
-35 أبو الخير ، مصدر سابق،ص159.
-36 نفسه،ص159.
-37 أبو الخير، مصدر سابق،229.
-38 نفسه،ص847.
-39 نفسه،ص259.
-40 أبو الخير،مصدر سابق ،ص725.
-41 نفسه،ص230.
-42 نفسه،ص25.
-43 السلفي، أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر للسلفي،تحقيق،إحسان عباس،دار الثقافة ،بيروت،1963،ص155.
-44 أبو الخير،مصدر سابق ،ص725.
-45 إبن حزم،مصدر سابق،346.
-46 إبن الحاج،مصدرسابق،ص121.
-47 حسين مؤنس،وصف جديد لقرطبة ،مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس ،1950،ص169،167.

التنمية البشرية وتجربة الجزائر في التنمية المستقلة

بلغيت عبد المجيد/ جامعة تلمسان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية من خلال السياسات والخطط المعتمدة في تجربة التنمية التي خاضتها الجزائر خلال العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، وسوف يتم التركز أساسا على مؤشر الدخل الفردي والحاجات الأساسية والتوظيف والمشاركة الشعبية. وهي مؤشرات في غاية الأهمية، ربما كان عدم إيلائها أولوية كبيرة من الأسباب التي عجلت بإخفاق التجربة التنموية الجزائرية في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'analyser les indicateurs de développement humain à travers les différentes politiques et plans de développement adoptés par l'Algérie au cours des trois décennies qui ont suivi l'indépendance.

Principalement on s'est focalisé sur l'indice du revenu par habitant, l'emploi, ainsi que les besoins essentiels, et la participation du public.

Ces indicateurs sont d'une grande importance, Leurs négligences étaient un facteur principal qui a anticipé l'échec de l'expérience de développement en Algérie durant la fin des années quatre-vingts du siècle dernier (XXe siècle).

مقدمة

حتى أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين لم تكن المواضيع التي تتناول البحث في مجال التنمية والتخلف في البلدان النامية تولي أهمية كبيرة للجوانب الإنسانية في التنمية، ولم تنظر إليها كعنصر أساسي ومهم في الخروج من حالة التخلف[1].

السبب في ذلك راجع إلى سيادة الاعتقاد بأن مشكلات التنمية في البلدان النامية لا تجد أجوبتها إلا من خلال النموذج الغربي، وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد ظلت تصورات النخب الحاكمة وأصحاب القرار في دول العالم الثالث أسيرة المفهوم الغربي للتنمية، والذي يقلل من أهمية العوامل غير الاقتصادية، فالتنمية في تصور هذا النموذج ليست إلا الاستثمارات وزيادة النمو في الدخل، فكلما كان معدل النمو في ارتفاع مستمر، كلما

تضاعفت إمكانية تحقيق التنمية والخروج من حالة التخلف.

لقد كان يُنظر إلى البشر باعتبارهم وسيلة للتنمية فحسب، ولم ينظر إليهم باعتبارهم هدفاً للتنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، ومن منظور التنمية المتكاملة فإن العنصر البشري يشكل الركيزة الأساسية والهدف النهائي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بدأت تتبلور مضامين جديدة لمفهوم التنمية البشرية، تجاوزت تللك المضامين التي ارتبطت بمفاهيم تنمية العنصر البشري أو تنمية الرأسمال البشري، وحتى آخر تلك المفاهيم استخداماً وهو تنمية الموارد البشرية.

خلال العقود الأولى للتنمية في البلدان النامية، كان التركيز يتم أساساً على اعتبار البشر وسيلة للتنمية فقط، ومع إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير له سنة 1990 حول التنمية البشرية حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجته للموضوعات المتصلة بالتنمية البشرية، بحيث تم اعتبار التنمية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، والتي تعتبر غير متناهية وتتغير بمرور الوقت[2].

ولقد خاضت الجزائر المستقلة تجربة تنموية رائدة في العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال، وكان من شأن هذه التجربة استكمال الاستقلال السياسي بالخروج من دائرة التخلف، وفك الارتباط بأنظمة التبعية الغربية.

إلا أن الاضطرابات والحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كشفت عن مأزق التنمية الذي آلت إليه التجربة الجزائرية، والتي كان من نتائجها تعميق التبعية الاقتصادية عبر الخضوع للسياسات التي يفرضها نظام التبعية من خلال مؤسستي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وإذا كان لأزمة التنمية في الجزائر جوانبها وأبعادها المختلفة، وليس هذا مقام بحثها ومناقشتها، فإنني سوف أكتفي بجانب لا يقل أهمية، ذلك هو موضوع الموارد البشرية ونمط تخصيصها في الجزائر، خلال عقود التنمية الثلاثة بعد الاستقلال.

لقد أتاحت الإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها الجزائر، خاصة في السبعينيات من القرن العشرين بسبب تضاعف المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، شروطاً جيدة

وظروفاً مناسبة لتحقيق تنمية شاملة ومستقلة، ولكن رغم النتائج الحسنة المسجلة في جوانب التعليم والتكوين، وإنشاء بنى أساسية وارتكازية، إلا أن الاستنتاج الأساسي أن تلك الإمكانيات شهدت هدراً كبيراً، وتفريطاً عظيماً.

وعلى مستوى التنمية البشرية، فإن هذا الجانب شهد تهميشاً كبيراً باستثناء النتائج المسجلة في التكوين والتعليم والصحة. أما في مجالات السكن، والتجهيزات والعمالة والتوظيف، والحريات الأساسية والمشاركة الشعبية، فإن هناك تخلفاً ملحوظاً.

ونظراً لأهمية التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستقلة، خاصة بالنسبة لبلد كالجزائر، تعرضت لفترة استعمارية طويلة فكّكت كل بنى المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ونظراً لصعوبة دراسة كل المؤشرات التفصيلية للتنمية البشرية فإننا سنقتصر في هذه الدراسة على أهم تلك المؤشرات، والتي تقدم لنا صورة واضحة عن مستوى العناية التي أولتها الإدارة التنموية لتشكيل القدرات البشرية، والظروف التي أتاحتها لانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة.

انطلاقاً من ذلك فسوف نركز على المؤشرات التالية:

-1 المؤشرات المتعلقة بالثروة وتوزيع الدخل.

-2 المؤشرات المتعلقة بالسكان وحاجاتهم الأساسية.

-3 المؤشرات المتعلقة بالعمالة والتوظيف.

-4 المؤشرات المتعلقة بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والحريات السياسية.

أولاً: الثروة وتوزيع الدخل

تعتبر الجزائر بلد نفطي، يرتكز اقتصاده أساساً على الموارد النفطية في تمويل مشروعاته الاقتصادية وهذا يعني أن الموارد المالية كانت ترتبط ارتباطاً أساسياً بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

انطلاقاً من ذلك يمكن القول: إن موارد الجزائر المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في الفترة الممتدة من عام 1973 وحتى عام 1986، إلا أن تضاعف الموارد المالية كان في الحقيقة يغطي جانباً كبيراً من جوانب الفشل والعجز الذي كان يعانيه هيكل الاقتصاد الجزائري ومشروع التنمية بصفة عامة.

ففي عام 1986 كشفت أزمة النفط[3] عن تفاقم الفشل الاقتصادي، عندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية تبعاً لحرب الأسعار التي شنّتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمالية العالمية، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، نظراً إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات، وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها «برنامج مكافحة الندرة» التي جاءت تجسيداً لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم آنذاك[4].

هذا الوضع خلق مع أزمة البترول عجزاً شبه كامل في الهياكل الإنتاجية، وارتفاعاً في معدلات البطالة، وتقهقراً في الدخل الوطني وارتفاعاً في معدل التضخم.

فالناتج الداخلي الخام ارتفع من 14610 مليون دينار جزائري عام 1967 إلى 92969 مليون دينار جزائري عام 1978 ليصل إلى 227820 مليون دينار جزائري عام 1984.

لقد حدث تهميش كبير للقطاع الزراعي على امتداد الفترة المدروسة عكس الصناعة التي تطورت مداخيلها بفضل الاستثمارات الكبرى التي حُققت بفضل مداخيل النفط، أما الانخفاض في الصناعات التحويلية فيفسر بالتوجه المكثف للاستثمار نحو الصناعات الثقيلة.

أما فيما يتعلق بتطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فهو انعكاس واضح لتطور الناتج الداخلي الخام، الذي سبق وأن بيّنا أنه كان مرهوناً بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانياً: المستوى المعيشي والحاجات الأساسية

سجّل المستوى المعيشي في الجزائر تطوّراً كميّاً ملحوظاً وتميز منذ استقلال البلاد بقفزات جذرية في طبيعته. ويستحيل القيام بمقارنة بين استهلاك ومستوى عيش الجزائريين في 1990 وما كانوا يستهلكونه وقت الاستعمار.

لم يكن التطور في مبلغ المداخيل التي تستمدها العائلات فحسب، بل كذلك في نمط الإقامة والسكن ونمط العمل ونوعية الخيارات المستهلكة وكميتها ونمط الانتقال داخل البلاد وخارجها وأنماط التغذية واللباس والتسلية...الخ.

بالنسبة للسكان من أهالي المدن، فقد ارتفع عددهم من 10 ملايين نسمة سنة 1962 إلى 25 مليون سنة 1985. في حين كان غداة الحرب العالمية الأولى 10 بالمائة فقط من السكان يقيمون في المدن ثم أصبح 18 بالمائة غداة الحرب العالمية الثانية و20 بالمائة في 1954 وهي سنة اندلاع الحرب التحريرية و50 بالمائة في الثمانينات. وفي سنة 1980 كان 37 بالمائة من السكان يقيمون في المدن المتوسطة والكبيرة والمتصنعة. والجدير بالذكر أن هناك ارتباطاً ما بين الإقامة في المدينة ونمط الاستهلاك والعيش. كانت النسبة من السكان ال37 بالمائة تستهلك في 1980 ما يقرب من 44 بالمائة من المواد الغذائية[5].

وإضافة إلى التمدن عرف المجتمع الجزائري تقلبات اجتماعية أعادت هيكلة السّلم الاجتماعي الذي أصبح أكثر مساواة وسجل حركة اجتماعية واسعة؛ فقد كان في 1962 معظم السكان من أهالي الأرياف يشتغلون بالزراعة، ولم يبق سنة 1984 إلا 18 بالمائة من العائلات التي لا زالت تعمل بالزراعة. وفي نفس الوقت كان كذلك 18 بالمائة من السكان في وضع تجار وأصحاب صناعة وإطارات وأطباء ومدرسين ومحامين.

وأدى ظهور وتطور مثل هذه الشرائح الاجتماعية إلى تقلبات جذرية في نمط وقياس الاستهلاك، بحيث حققت معدلات نمو مرتفعة خاصة في مرحلة ارتفاع أسعار النفط.

لكن مثل هذا الصعود الكمي والكيفي أصبح يعاني من النمو الديمغرافي لا سيّما في ميدان السكن والتغذية؛ فكان معدل نمو السكان 3,11 بالمائة سنة 1985 وذلك بسبب معدل مرتفع في الولادات (3,90 بالمائة) وانخفاض معدل الوفيات الذي كان 1,58 بالمائة سنة 1967 وأصبح 0,84 بالمائة سنة 1985 مما يدل على تحسن ظروف الوقاية والعيش.

من المشاكل الحادة التي تواجهها الجزائر المستقلة، هناك مشكلة السكن بسبب النمو السكاني المتزايد، ففي العهد الاستعماري كانت المنازل يسكنها المعمرون والقليل من الجزائريين، أما أغلبية السكان فكانت تكتفي بخيم وديار ريفية تقليدية مبنية بالطوب.

وحرّرت هجرة المعمرين سنة 1962 ما يقرب من نصف مليون سكن، وكانت هذه المنازل والشقق قد سمحت بتلبية الطلب لعدة سنين.

ولكن بعد سنة 1970 اتضح أن هذه المساكن لم تكف لمواجهة النزوح الريفي الذي

انفجر وقت الثورة الزراعية ومواجهة النمو الديمغرافي الطبيعي في المدن وما ينجم عنه من تكاثر عائلات جديدة ومواجهة الطلبات المرتبطة بالحصول على وظيفة ودخل من طرف العمال الذين منحتهم البلاد شغلاً في الصناعات الناشئة أو الإدارة.

وفي ظرف عشرين سنة ارتفع عدد العائلات من 2,600,000 عام 1966 إلى 3,400,000 عام 1984.

وبقي عدد الأشخاص في السكن الواحد يتجاوز 7 اشخاص سنة 1984. ولا يعبر هذا العدد عن ظروف متساوية للسكن حيث أن عدد الأشخاص للغرفة كان بمعدل 2,7.

وبقي الجزائريون مرتبطين بالمنزل الفردي حيث أن 15 بالمائة فقط من المساكن هي شقق في عمارات و65 بالمائة منازل فردية.

وكان سنة 1977 ما يقرب 57 بالمائة من العائلات تملك سكنها، وارتفع هذا العدد إلى 63 بالمائة سنة 1982.

أما العائلات التي تسكن مقابل دفع أجرة كانت تمثل ثلث العائلات وهناك 10 بالمائة من العائلات تسكن مجاناً دون أن تملك سكنها.

وكان سنة 1985 ما يقرب 53 بالمائة من المساكن مرتبطة بشبكة المياه و73 بالمائة بشبكة الكهرباء. أما في الأرياف فكانت 25 بالمائة فقط مرتبطة بشبكة الكهرباء. وهناك 20 بالمائة من المساكن يصل إليها الغاز الطبيعي و13 بالمائة تتمتع بالتلفون.

أما التعليم؛ فيكاد يكون هذا القطاع أهم القطاعات غير الإنتاجية التي تساهم بقوة في عملية التنمية، وعلى أساس ذلك تكون الأمية أكبر عوائق التنمية، والجزائر كانت من بين أكثر بلدان العالم الثالث تضرراً من الأمية، لأن شعبها حرم من التعليم أكثر من 130 سنة، بالإضافة إلى تحطيم مؤسساته الثقافية والتعليمية خلال تلك الفترة.

بعد الاستقلال تنبّهت النخبة الحاكمة لخطورة الوضع، خاصة عندما رحل أكثر من 18 ألف مدرس فرنسي دفعة واحدة من البلاد في السنة الأولى للاستقلال[6].

ففي السنوات الأولى للاستقلال كانت المشكلة الكبرى التي تواجه هذا القطاع متعلقة بازدواجية الثقافة على مستوى النخبة المتعلمة، وتحديداً كانت المشكلة مرتبطة بمسألة

اللغة الوطنية، وظهرت مناقشات حادة حول قضية التعريب حتى أخذت بُعداً إيديولوجياً، لدرجة أن بات التعريب في الجزائر معركة تاريخية لا تزال مستمرة إلى الآن.

في مرحلة الرئيس بن بللا (1962-1965) أعطي هذا القطاع الاستراتيجي أهمية كبرى، غير أن نتائج هذه السياسة كانت أكثر وضوحاً في فترة الرئيس بومدين (1965-1978) ففي خطاب له وجهه إلى الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 قال بومدين ما يلي: «إذا كنا نهدف إلى تطوير بلدنا في كل المجالات من أجل أن نلحق بالمجتمعات المتقدمة، فإن نشر التعليم يعتبر شرطاً أساسياً لإنجاز هذا الهدف، ولهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لأن كل مواطن له الحق في التعليم، ولكن أيضاً لأننا نعتقد أن أحسن استثمار منتج هو في هذا القطاع»[7].

لقد كان الاعتقاد السائد أن نشر التعليم سوف يعطي الأطفال الجزائريين فرصاً متكافئة – على الأقل في التعليم – الأمر الذي لا يدعي التمتع به الجيل القديم، وفي مناسبة أخرى قال بومدين: «نحن نعتقد بأن التعليم له أولوية على كل شيء حتى الخبز. إن ما نريده هو المساواة التامة في التعليم، لأن الغذاء الروحي لا يقل أهمية عن الغذاء المادي»[8].

فعلى المستوى النظري كانت المبادئ الإنسانية المعتمدة على مستوى هذا القطاع تدعو لنشر التعليم وتعميمه، وديمقراطية التعليم، ومجانية التعليم، والعربية كلغة وطنية والسير خطوة خطوة نحو تعريب التعليم بالكامل.

أما على مستوى الممارسة، فقد تحقق ما يتعلق بانتشار التعليم، بحيث أن سياسة إتاحة فرصة التعليم لكل الأطفال الجزائريين بصفة ديمقراطية ومجانية قد وضعت حيّز التطبيق.

أما فيما يتعلق باللغة العربية كلغة وطنية فإن النجاح كان ضعيفاً نسبياً لأن الفرنسية استمر استعمالها كلغة أساسية في أجهزة الدولة، واستمر معه الصراع الثقافي والإيديولوجي بين المعربين والمفرنسين.

إلا أن النظام التربوي في الجزائر لم يكن يأخذ دائماً بعين الاعتبار ضرورة تطابق التكوين مع الاحتياجات الحقيقية، أو طاقات التأطير لمختلف قطاعات النشاطات.

إن مثل هذا القصور في التصور قد أحدث تشوّهات في صفوف الإطار الإداري من جهة، كما تكاثر عدد الخرّيجين الشباب الذين لم يجدوا شغلاً، والشباب المطرودين من النظام التربوي من جهة أخرى، والذين يتجهون جميعاً لزيادة أعداد صفوف العاطلين عن العمل.

وفي الحقيقة سجل عادة التكوين الغزير للإطارات العليا، مثل الأطباء العاملين والصيادلة ورجال القانون وإطارات الإدارة، والذين يبقى استخدامهم افتراضياً، وقلة تكوين المهندسين والتقنيين الكبار في مختلف الفروع الضرورية للتنمية في الجزائر، والذين تمّ تعويضهم بجلب الإطارات الأجنبية في العديد من الحالات(9).

ثالثاً: العمالة والتوظيف

إنّ الإدارة الفرنسية في الجزائر تعمّدت طيلة الفترة الاستعمارية مقاطعة أي توجه نحو إقامة صناعة حديثة ومتطورة، ولهذا كانت الزراعة أكثر القطاعات أهمية، وبعد الاستقلال اتبعت السلطة الحاكمة سياسة اقتصادية متمركزة حول فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه «الصناعات التصنيعية»، وهذا ما ترتب عنه تهميش واضح للقطاع الزراعي.

وبالتالي، فإن القوى العاملة كانت تتوزع بحسب أولوية القطاعات الإنتاجية في التنمية، ففي الزراعة انخفضت الأيدي العاملة بصورة معتبرة، بينما ارتفعت في القطاع الصناعي، واتجهت نحو الانخفاض في منتصف الثمانينات بسبب الأزمة النفطية واتجاه الدولة نحو خصخصة المؤسسات العمومية.

ابتداء من سنة 1986، وبعد إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة، والأزمة الاقتصادية العالمية بسبب انخفاض أسعار النفط، وتفاقم الديون الخارجية، برزت مشكلة البطالة التي لا تزال إلى الآن هاجس كل السياسات الاقتصادية.

إن مشكلة البطالة في الجزائر تتداخل فيها بالإضافة إلى العوامل الداخلية جملة من العوامل الخارجية، ولقد قدّر معدل البطالة عام 1987 في الجزائر ب26,3 بالمائة من القوى العاملة النشطة، ولقد ترتب عن تفاقم البطالة الريفية وبطالة الشباب: النزوح الريفي والهجرة.

إن عجز الزراعة والحرف اليدوية عن امتصاص سكان الريف، وعجز الدولة عن تأمين

متطلبات السكن والصحة والتعليم، كل ذلك شجع النزوح الريفي، ففي الفترة 1960-1991 انتقل معدل سكان الريف من 70 بالمائة إلى 47 بالمائة.

وهذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ازدهرت في المدن على حساب النشاطات الريفية، وتهميش الريف ونشاطاته الاقتصادية أدى إلى تبعية غذائية شديدة.

رابعاً: المشاركة الشعبية والحريات الأساسية

إن الساحة السياسة قبل الاستقلال عرفت تنوعاً كبيراً من حيث التنظيمات والحركات السياسية، إلا أن اندلاع الثورة عام 1954 أعطى لجبهة التحرير الوطني إمكانية إدماج تلك التيارات في إطارها التنظيمي وتوحيدهم نحو هدف الاستقلال.

وبعد الاستقلال ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لجبهة التحرير الوطني التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي.

وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كوّنت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة.

إن الأخذ بنظام الحزب الواحد كان يعني باختصار:

- احتكار السلطة من قِبَل أقلية مسيطرة.
- اتباع سياسة الإقصاء التي تتعرض لها قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة.
- خنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير، وفرض قوالب جاهزة.
- التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها.

إن الحديث عن المشاركة الشعبية في بلد يأخذ بنظام الحزب الواحد يبدو بحثاً غير ذي فائدة، نظراً للفرص المحدودة التي يمنحها الأخذ بهذا النظام للشعوب.

ففي الجزائر تمثلت أزمة المشاركة بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراك هذه القوى، فالبيئة السياسية في الجزائر

اتسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخّرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.

ومن هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري طوال تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت في مجال الحراك الاجتماعي والسياسي.

وقد قوبلت المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية في كل مرة بالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة والجمود.

بل وإسكات المعارضة وغياب الحريات الأساسية واللجوء إلى الطرق البوليسية والمراقبة الشديدة لوسائل الإعلام وحصر المنظمات الجماهيرية في دور الناقل لتعليمات الحزب والدولة.

الهوامش:

(1) يمكن اعتبار إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990، البداية الفعلية لتصحيح تصورات النموذج الغربي للتنمية، المهيمن على سياسات التنمية في البلدان النامية، والذي لا يركز على جوانب تشكيل القدرات البشرية إلا باعتبار أهميتها في العملية الإنتاجية، ومع بداية صدور هذا التقرير اتجه الفكر التنموي نحو إيلاء أهمية للعوامل غير الاقتصادية في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى النظر إلى البشر باعتبارهم وسيلة التنمية وهدفها في ذات الوقت.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (نيويورك: جامعة أكسفورد القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 1990، ص18.

(3) إبراهيم سعد الدين، وآخرون. التنمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص37.

(4) مجموعة من الباحثين. الأزمة الجزائرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص181.

(5) أكثر المعطيات الإحصائية في تحليل هذ المؤشر أُخذت من المرجع: أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص73.

(6)Mohammed Dahmani, L Algérie légitimité historique et continuité politique (Paris Edition le sycomore,1979), P 264.

(7) هواري بومدين. خطب الرئيس بومدين 1965 ـ 1976، الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، الجزء الثاني، ص95.

(8) خطب الرئيس بومدين. مرجع سابق، الجزء الثالث، ص187.

(9)Brahimi, Abdelhamid. L économie Algérienne. Alger: Office des publications Universitaires, 1991, P 275.

ركائز الحماية الدولية للحياة الإنسانية في الفكر الإسلامي

بلختير بومدين/ جامعة تلمسان

الملخص:

لقد تعدى مفهوم حماية الحياة الإنسانية في الوقت الحالي ذلك المعنى الكلاسيكي الذي يلقي مسؤولية توفير لوازم العيش الكريم للفرد بسن التشريعات العادلة والشاملة على عاتق الدولة، إلى الحماية العالمية التي تستدعي تضافر جهود الأمم جميعا لأجل حماية الإنسان باعتباره شخصية دولية لا تقتصر حمايتها داخليا فقط، وهذه الفكرة لها جذورها في التراث الفقهي الإسلامي حيث نجد أن حماية الحياة الإنسانية دوليا تتحقق بتحقق ثلاثة أسس وهي: التشريع الإسلامي في أحكامه المتعلقة بالقضايا الدولية، ذلك التشريع الذي يعتبر أساس السلطة في الدولة الإسلامية، والتعاون الدولي باعتبار أن مصالح الأفراد لا تتحقق إلا بالتعاون والانتفاع ببعضهم البعض، ثم الوفاء بالعهود على اعتبار أن الذي يجعل علاقة الدول في موقع التنفيذ هو العهد أو العقد الذي يلتزم به أطرافه تحقيقا لمصلحة تعود على الفرد.

Résumé :

De nos jours, le concept de la protection de la vie humaine va au-delà du sens classique attribuant à l'état, la responsabilité de fournir un niveau de vie décent pour l'individu par l'édiction des lois justes et globales. Arrivant à l'adoption d'une protection mondiale qui nécessite une coalition des efforts des nations afin de protéger l'être humain en tant que personnalité universelle.

Cette idée n'est pas absente dans le patrimoine juridique islamique qui se manifeste à travers trois bases essentielles :

-La législation islamique dans ses dispositions concernant les questions internationales, une législation considérée comme la base de l'autorité dans l'état islamique.

- L'entraide internationale Considérant que les intérêts des individus ne peuvent être atteints qu'à travers la coopération et le profit mutuel.

- Et en fin le respect des engagements et des contrats qui tracent les relations internationales afin de réaliser l'intérêt de l'individu.

abstract:

Nowadays, the concept of protection of human life goesbeyond the classicalsenseattributing to the state the responsibility to provide a decent standard of living for the individual by enactingfair and comprehensivelaws. Arrivingat the adoption of a global protection thatrequires a coalition of nations' efforts to protect the humanbeing as a universalpersonality.

This ideais not absent in the Islamiclegalheritagewhichmanifeststhroughthree main bases:

- Islamiclaw in its provisions regarding international issues, considered as the basis of authority in the Islamic state.

- The international assistance Consideringthat the interests of individualscanonlybeachievedthroughcooperation and mutualbenefit.

- And in the end the respect of the commitments and contractsthatdraw international relations in order to achieve the interests of the individual .

مدخل:

إن العلاقات الدولية بمفهومها الحديث وخاصة بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة تقوم على أساس العيش المشترك بين الشعوب وعلى فكرة حاجة أفراد المجتمع الدولي إلى بعضهم البعض وعلى احترام حياة الإنسان، بقصد الوصول إلى حالة من السلم والأمن تسود الدول والمجتمعات جميعها.

وهذه الأسس الثلاثة تدور حول محور واحد وهو حفظ حياة الإنسان وجلب مصالحه، وهو مقصد اتفق على اعتباره أرباب العقول والشرائع، وهو المراد عند نشأة العلاقات بين الدول والمجتمعات في نظر الفكر الإسلامي، ولو عدنا بقليل من التحليل الفكري إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم لوجدنا تجسيد هذه الفكرة بعد تأسيس دولة المدينة؛ فبعد أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وجعل مستقره ومستقر أصحابه والدولة الإسلامية يثربَ رأى من اللازم إقامة علاقات مع أصناف المجتمعات الأخرى بالداخل والخارج للحفاظ على أمن المجتمع الجديد وسلامة أفراده، ذلك لما للأمن والسلام من فائدة لاستمرار العيش. والمفهوم القاعدي للأمن ينحصر في المحافظة على الحياة الإنسانية من كل ما يسبب لها هلاكا أو تهديدا بالهلاك، ألا ترى أن البلدة إذا قتلت بها نفس تُعلَن بأسرها بلدة غير آمنة؟.

لقد أسس النبي صلى الله عليه وسلم هذا المفهوم بإصدار وثيقة تنظم علاقة الدولة الإسلامية مع المجتمعات الأخرى وجعل حماية الحياة الإنسانية وكرامتها وإقامة العدل بين الجميع أساس هذه العلاقة فبين في البند الأول من هذه الوثيقة تركيبة المجتمع الإسلامي فنص على (أن المؤمنين والمسلمين من قريش و[أهل] يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمّة واحدة مِن دون الناس) وبالمقابل جعل الخيانة والغدر

من موجبات فسخ هذه العلاقات ولو كان الغادر واحدا من المسلمين حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (وأن المؤمنين المتقين [أيديهم] على [كل] مَن بغى منهم، أو ابتغى دَسيعةَ (كبيرة) ظلمٍ، أو إثمًا، أو عدوانًا، أو فسادًا بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعًا، ولو كان ولدَ أحدهم).

فبناء على مقتضى الفكر السياسي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم الذي أسس لدولة بالمفهوم الحديث تقوم على حماية الفرد أولا في علاقته الداخلية مع أفراد بيئته ثم في علاقاته الخارجية مع الشعوب الأخرى، ما هي الركائز التي روعيت في الفكر الإسلامي والتي بنيت عليها علاقات الأفراد فيما بينهم وجعلت في المقام الأول حماية الحياة الإنسانية؟ وما دام أن علاقة الأفراد لا تنحصر في الأمور الداخلية باعتبار ضرورة دخول الدولة في علاقات خارجية مع بقية الدول ضمانا للمصالح المشتركة، فما هي ركائز وأسس الحماية الدولية للحياة الإنسانية زمن السلم من وجهة نظر الفكر الإسلامي؟.

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة التي تمثل إشكالية الموضوع طرح ثلاث ركائز على أساسها تبنى علاقة الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول في حال السلم لا الحرب وتحفظ حياة الفرد وكرامته.

والركائز الثلاث التي تقوم عليها حماية الحياة الإنسانية في علاقة الدولة الإسلامية مع غيرها تتمثل في: التشريع أو القانون الإسلامي، التعاون الدولي، الوفاء بالعهود.

الركيزة الأولى: التشريع الإسلامي أساس السلطة في الدولة الإسلامية:

إن الدولة بالمفهوم الذي استقر عليه القانون الدولي المعاصر هي خلاصة اجتماع ثلاثة عناصر: الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة، ولا يختلف الأمر في الفلسفة الإسلامية للدولة؛ إذ أول دولة أسست في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،وهي دولة المدينة، قامت على هذه العناصر الثلاثة، لكن الخلاف يكمن في السلطة القائمة بشؤون الرعية؛ ففي المفهوم الغربي السلطة الحاكمة تستمد التشريع الذي يسير بمقتضاه الشعب من العقل البشري، بمعنى أن السلطة العقلية هي مصدر الحكم، أما في المفهوم الإسلامي فلا يتعدى دور السلطة حفظ الدين وسياسة الدنيا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يجعل الناس يعيشون آمنين في أوطانهم،؛ أي أن المشرع بالمفهوم الإسلامي للدولة هو الله سبحانه وتعالى، على أن الحاكم ندبه الله سبحانه زعيما للأمَّة خلف به النُّبوَّة،

وحاطَ به الملَّة، وفوَّض إليه السِّياسة، ليصدر التَّدبير عن دينٍ مشروعٍ، وتجتمع الكلمةُ على رأيٍ متبوعٍ[1].

والسلطة أمر لا بد منه ليستقيم أمر الرعية، بل هو أمر طبيعي يقتضيه الاجتماع البشري[2]، إلا أنه استنادا للفكر الإسلامي فالله عز وجل هو المتفرد بوضع الأحكام المتعلقة بالسلطة وليس العقل البشري؛ بيان ذلك أن الشرع الإسلامي أحاط بجميع مناحي الحياة الإنسانية، يقول ابن خلدون: «فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك [يقصد الملك] في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة، حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني، فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع»[3]، ولتكون سائر الأفعال مصطبغة بصبغة الشرعية ومن ثم يتعدى دورها إلى المصالح الأخروية، لذلك اصطلح على السلطة في الدولة الإسلامية بالخلافة والتي تعني: «خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[4].

وعليه يتجلى الفارق بين السلطة الطبيعية التي تنشأ بمقتضى طبيعة الاجتماع البشري والسلطة السياسية والخلافة، يقول ابن خلدون في بيان ذلك - مع أنه عبر عن السلطة بالملك -: «الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة»[5].

وليس المعنى مما قيل أن الحاكم يحكم رعيته ويسوسهم بما ينطق به الشرع، وما لم ينطق به الشرع فلا يجوز حمل الناس عليه، بل المعنى أن يحكمهم بما يكون فيه صلاح لهم؛ إذ السياسة في أغلبها أفعال مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد عن العباد، وإن لم يتقرر ذلك صراحة في الشريعة الإسلامية، جاء في الطرق الحكمية لابن القيم عن ابن عقيل:« السِّياسة ما كان فعلًا يكون معه النَّاس أقربَ إلى الصَّلاح، وأبعدَ عن الفساد، وإن لم يضعه الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا نزل به وحيٌ، فإن أردت بقولك: (إلَّا ما وافق الشَّرعَ) أي لم يخالف ما نطق به الشَّرع: فصحيحٌ، وإن أردْت: لا سياسة إلَّا ما نطق به الشَّرعُ: فغلطٌ»[6].

فالحاكم إذا مطالب بحفظ حياة رعاياه وكرامتهم بجلب كل ما يقيم الحياة الإنسانية

من ضروريات وحاجيات وتحسينيات ودرء كل ما يهدد بقاء هذه الحياة من قريب أو من بعيد، سواء على مستوى علاقات المسلمين فيما بينهم أو على مستوى علاقات المسلمين مع غيرهم من الدول والمجتمعات، والحاكم هو أول ما يلجأ إليه الفرد إذا ظُلِم أو انتهكت حقوقه، والجميع في الاحتكام إليه سواء، فلا أحد من الرعية أفضل من أحد، يقول أبو بكر الطرطوشي في سراج الملوك: «أفضل الملوك من كان شركة بين الرعايا، لكل واحد منهم فيه قسطة، ليس أحد أحق به من أحد، لا يطمع القوي في حيفه ولا ييأس الضعيف من عدله»[7].

الركيزة الثانية: التعاون الدولي

ظهر هذا المصطلح بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر متجسدا في التنظيم الدولي الذي يعني البحث عن صيغة تمكن الدول من التواجد مع بعض وتقريب وجهات النظر بينها بطرق سلمية وودية عوض اللجوء إلى الحروب لفض النزاعات القائمة، وإيجاد وسيلة تعاون في شتى الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية من أجل استمرارية دوام الحياة البشرية[8].

وقد وردت كلمة التعاون في القرآن الكريم في موضع واحد حيث أمر الله عز وجل عباده بالتعاون على البر ونهاهم عن التعاون على الإثم، قال تعالى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}[المائدة: 2]، ولقد جاءت الآية بصيغة العموم لتشمل جميع الخلق، بيان ذلك ما جاء في تفسير القرطبي، قال الأخفش: هو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى، أي ليُعن بعضكم بعضا، وتحاثوا على ما أمر الله تعالى وأعملوا به، وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا منه[9]، والتعاون بالمفهوم الإسلامي له وجوه يقول ابن خويز منداد: والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، فواجب على العالِم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم[10]، ويعينهم الغني بماله[11]، والشجاع بشجاعته في سبيل الله[12]، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة (المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم)[13].

ويقول الله سبحانه وتعالى في آية أخرى مبرزا صورة من صور معاملة المسلمين لغيرهم على أن يبقى المسلمون يدا على من سواهم دائما، {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

الْمُقْسِطِينَ}[الممتحنة: 8]، فالمسلمون مأمورون بالمعاملة الحسنة مع غيرهم، إن هم جنحوا للسلم ولم يعتدوا، والإسلام ليس رهبانية كما لا يحصر علاقة الإنسان بربه أو بنفسه فقط بل هو إلى جانب ذلك ينظم علاقة الإنسان بالإنسان وبالمجتمع وبجميع الأمم، على أسس متينة قوامها التعاون والتسامح والعدل.

ومدار أحكام الشريعة كلها على جلب المصالح ودرء المفاسد، وهي بمثابة حصن من الرعاية مضروب على الإنسان يمنع عنه الفساد والتهارج وفوات الحياة، والسلم العالمي هو المقصد من تطبيق أحكام الله سبحانه وتعالى وهو المحور الذي تدور عليه الأحكام الشرعية، فقد أمر الله سبحانه وتعالى جميع الناس بالجنوح إلى السلم فقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ } [البقرة: 208]، علة ذلك أن الشريعة الإسلامية عدل كلها ولا سلم مع الظلم، بل الأحكام الشرعية تسعى إلى إزالة الظلم كلما وقع، يقول ابن القيم: «فإنَّ الشَّريعةَ مبناها وأساسها على الحِكَم ومصالح العبادِ في المعاشِ والمعاد، وهي عدلٌ كلُّها، ورحمةٌ كلُّها، ومصالحُ كلُّها، وحكمةٌ كلُّها؛ فكلُّ مسألةٍ خرجت عن العدل إلى الجَوْرِ، وعن الرَّحمة إلى ضدِّها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشَّريعة وإن أدخلت فيها بالتَّأويل؛ فالشَّريعة عدلُ اللَّه بين عباده، ورحمتهُ بين خلقه، وظلُّهُ في أرضه»[14].

وعليه، فبين السلم والعدل تلازم وثيق، فكلما امتد سلطان العدل امتد معه رواق السلم وكلما تقلص سلطان العدل وامتدت مكانه ظلل الجور تقلص رواق السلم أيضا وتفتحت في مكانه ثغرات الهرج والمرج[15].

الركيزة الثالثة: الوفاء بالعهود

إن التعاون الإنساني المبني على قيم العدالة والتسامح لا يمكن أن يكون مجرد نداءات وأمنيات، بل لا بد له من ترجمة عملية على أرض الواقع على المستوى الفردي والجماعي، كما أن ترجمته على الواقع لا يمكن أن تؤتي ثمارها إذا لم يحتكم الأفراد سواء على المستوى الداخلي أو الدولي إلى قانون تكون بنوده في صورة عقود أو عهود ينتظم بها الحال ويتحقق التلاقي بين جماهير الأمم على بصيرة وتعاون وثقة متبادلة.

ولقد أمر الله سبحانه بالوفاء بالعهد والالتزام بتطبيق بنوده وعده من أسباب القوة، غير أن هذا الالتزام يأخذ في نصوص القرآن طابعا خاصا من التشديد ومن القدسية يجعله

فرضا دينيا بالمعنى الحقيقي، فالميثاق والعهد الذي يعقده المسلم لا يرتبط به أمام الناس فحسب، بل إنه ينعقد في الوقت نفسه بينه وبين الله تعالى[16]؛ إذ يجعل المسلمُ ربَّه شهيدا وكفيلا على عقوده وعهوده، يقول تعالى: {وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ}[النحل:-91 92]، ويقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ}[المائدة: 1]، ويقول أيضا: {وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً }[الإسراء: 34]، ويقول أيضا: {إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّواْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ }[التوبة: 4]، ويقول أيضا: {وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }[البقرة: 177].

ولقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الوفاء بالعقود والعهود، وخاصة منها تلك المتعلقة بالأمة الإسلامية عامة في علاقاتها مع بقية الأمم، وكان بالمقابل ينهى علن الغدر وجعل أعظم الغدر غدر الحكام، فعن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم قال: (لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ أَلاَ وَلاَ غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَّةٍ)[17]. يقول الإمام النووي في شرح هذا الحديث: «بيان غلظ تحريم الغدر لا سيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن غدرَه يتعدى ضررُه إلى خلق كثيرين، وقيل لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء»[18].

ويعد الوفاء بالعهود عاملا مهما في ترسيخ ثقافة السلم والتعايش؛ يكفي في ذلك أن الإخلال بالعهود ونقضها هو أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب.

وللعهود قدسية بالغة في منظور الشريعة الإسلامية تُرتب لزومَ ووجوبَ الوفاء بها، لا أن تبقى حبرا على أوراق، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على الوفاء بالعهد، وكتب السير طافحة بالمرويات التي تؤكد ذلك، وتبين مدى حرص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على الوفاء بالعهود وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة الإسلامية والتي يكون نفعها أعظم لعموم الأفراد، والرواية التالية توضح ذلك، فقد روى الإمام أحمد في مسنده: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَكْتُبُ الكِتَابَ

إذ جَاءَهُ أَبُو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلِ بنِ عَمْرٍو فِي الحَدِيدِ قَدِ انْفَلَتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ وقد كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- خَرَجُوا وهم لاَ يَشُكُّونَ فِي الفَتْحِ لِرُؤْيَا رَآهَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَلَمَّا رَأَوْا مَا رَأَوْا مِنَ الصُّلْحِ وَالرُّجُوعِ وَمَا تَحَمَّلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى نَفْسِهِ دَخَلَ النَّاسَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ حَتَّى كَادُوا أَنْ يَهْلَكُوا فَلَمَّا رَأَى سُهَيْلٌ أَبَا جَنْدَلٍ قَامَ إِلَيْهِ فَضَرَبَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ يَا مُحَمَّدُ قَدْ لُجَّتِ الْقَضِيَّةُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكَ هَذَا، قَالَ صَدَقتَ. فقَامَ إِلَيهِ فَأَخَذَ بِتَلْبِيبِهِ، قَالَ وَصَرَخَ أَبُو جَنْدَلٍ بِأَعلَى صَوْتِهِ يَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ أَتَرُدُّونَنِى إِلَى أَهْلِ الشِّرْكِ فَيَفْتِنُونِى فِي دِينِى، قَالَ فَزَادَ النَّاسُ شَرًّا إِلَى مَا بِهِم فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « يَا أَبَا جَنْدَلٍ اصْبِرْ وَاحْتَسِبْ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَاعِلٌ لَكَ وَلِمَنْ مَعَكَ مِنَ المُسْتَضْعَفِينَ فَرَجاً وَمَخْرَجاً إِنَّا قَدْ عَقَدْنَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ صُلْحاً فَأَعْطَيْنَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَأَعْطَونَا عَلَيهِ عَهداً وَإِنَّا لَن نَغْدِرَ بِهِم »[19]

وهناك مثال من نوع آخر حيث إن القادم فيه كان من المشركين لا من المسلمين، فعَنِ الحسنِ بنِ عَلِيّ بنِ أَبِى رَافِعٍ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَعَثَتْنِى قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أُلْقِىَ فِى قَلبِىَ الإِسْلاَمُ فَقُلتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنّى وَاللَّهِ لاَ أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « إِنّى لاَ أَخِيسُ[20] بِالعَهْدِ وَلاَ أَحْبِسُ البُرُدَ[21] وَلَكِنِ ارْجِعْ فَإِنْ كَانَ فِى نَفْسِكَ الَّذِى فِى نَفْسِكَ الآنَ فَارْجِعْ »، قَالَ فَذَهَبْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِىَّ -صلى الله عليه وسلم- فَأَسْلَمْتُ.[22]

وهناك ما هو أعظم دلالة على قدسية العهود والمواثيق .. منها حادثة حذيفة رضي الله عنه وأبيه فعنه أنه قال: مَا مَنَعَنِى أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلاَّ أَنِّى خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِى - حُسَيْلٌ - قَالَ فَأَخَذَنَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ قَالُوا إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا فَقُلنَا مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلاَّ الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلاَ نُقَاتِلُ مَعَهُ فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ فَقَالَ « انْصَرِفَا نَفِى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ »[23].

وكذلك كان فعل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كانوا لا ينقضون عهدا ولا يخرقون هدنة تأسيا بوصايا النبي صلى الله عليه وسلم، جاء في سنن أبي داود أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان بينه وبين الروم عهدٌ وكان يسير نحو بلادهم حتَّى إذا انقضى العهدُ غزاهم فجاء رجلٌ على فرس أو بِرْذَوْنٍ[24] وهو يقولُ اللَّه أكبر اللَّهُ

أكبر وفاءً لا غدرٌ[25] فنظروا فإذا عَمْرو بنُ عَبَسَة فأرسل إليه معاويةُ فسألهُ فقال سمعتُ رسولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يقول: « مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلاَ يَشُدُّ عُقْدَةً وَلاَ يَحُلُّهَا[26] حَتَّى يَنْقَضِىَ أَمَدُهَا أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ[27] »، فرجع معاويةُ[28].

وقد عبر القرآن الكريم عن هذا الاتفاق الذي يحصل بين طرفين أو أكثر بالعهد والعقد والميثاق، فلفظ العهد نجده على سبيل المثال في قوله تعالى: {وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً }[الإسراء: 34]، ولفظ العقد في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ}[المائدة: 1]، ولفظ الميثاق في قوله تعالى: {وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }[الأنفال: 72]، وهذا التغاير في الألفاظ يطرق في نفس المتأمل باب التطلع إلى معرفة معانيها والفرق بينها والسياق الذي يتناسب مع مضامينها.

جاء في لسان العرب أن أصل لفظ [العهد] هو كل ما **عُوهِدَ اللَّهُ** عليه وكلُّ ما بين **العبادِ** من المواثِيقِ، وتأتي كلمة **العهد** بمعنى **الوصية** يقال : «عهد إلي في كذا»، أي أوصاني والعَهْدُ **التقدُّم إلى المرءِ في الشيءِ**، والعهد **الذي يُكتب للولاة**، وهو مشتق منه والجمع عُهودٌ وقد عَهِدَ إليه عَهْداً، والعَهْدُ **المَوْثِقُ واليمين** يحلف بها الرجل تقول: «عَلَيَّ عهدُ اللهِ لأفعلن كذا» والعهد أيضاً **الوفاء** وفي التنزيل {وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ }[الأعراف: 102] أي من وفاء، وقال أبو الهيثم: **العهْدُ** جمع **العُهْدَةِ** وهو **الميثاق واليمين** التي تستوثقُ بها ممن يعاهدُك، والعَهْدُ **الحِفاظُ ورعايةُ الحُرْمَة**، والعَهْدُ **الأَمانُ** وفي التنزيل: {فأَتِمُّوا إِليهم عَهْدَهُم إِلى مدَّتِهم}[التوبة: 4][29]

وفي أصل لفظ العقد، جاء في لسان العرب من معاني عقد: وعَقَدَ العَهْدَ واليمين يَعْقِدهما عَقْداً وعَقَّدهما أَكَّدهما، وفي حديث ابن عباس في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ} [النساء: 33] المُعاقَدَة: المُعاهَدة، والعَقْد العهد والجمع عُقود وهي أَوْكد العُهود ويقال عَهِدْتُ إِلى فلانٍ في كذا وكذا، وتأْويله أَلزمته ذلك فإِذا قلت عاقدته أَو عقدت عليه فتأْويله أَنك أَلزمته ذلك باستيثاق، والمعاقدة المعاهدة، وعاقده عهده، وتعاقد القوم تعاهدوا.[30]

ومن معاني الميثاق في لسان العرب: العهد، مِفْعال من الوَثاقِ وهو في الأَصل حبل أو قَيْد يُشدّ به الأسير والدابة وفي حديث مُعاذٍ وأبي موسى فرأَى رجلاً مُوثَقاً أي مأْسوراً

مشدوداً في الوَثاق[31]، والمِيثاقُ والمَوْثِقُ، كمَجْلِسٍ: العَهْدُ، ووَثَّقَهُ تَوْثيقاً: أَحْكَمَهُ[32]، قال اللهُ تعالَى : {وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ} [آل عمران: 81] أي : أخذَ العهْدَ عليهم بأنْ يُؤمِنوا بمحمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم، وأَخْذُ العهْدِ بمَعْنى الاستِحْلافِ[33].

ويقول العز بن عبد السلام :« الفرق بين العهد والميثاق واليمين، أن العهد هو إلزام والتزام، سواء كان فيه يمين أم لم يكن، والميثاق هو العهد المؤكد باليمين، واليمين معروفة»[34].

يظهر بعد استعراض معاني هذه الألفاظ التي تبدو مترادفة لاشتراكها في معنى الاتفاق أن العهد أوسع معنى من العقد والميثاق، ثم يأتي العقد الذي يزيد العهد توكيدا ثم الميثاق الذي يحمل معنى إحكام الاتفاق باليمين.

والعبرة دائما بجوهر العمل وموضوعه، فهذه الألفاظ يمكن أن تحل محل بعضها، لكن مصطلح المعاهدة الدولية الذي يستعمل كمصطلح دبلوماسي سياسي خارجي في وقتنا الحاضر، لا نجد له ذكرا في مصادر الفقه الإسلامي القديمة، ولما كانت المعاهدات الدولية مظهرا من مظاهر العلاقات الخارجية التي تناط بالدولة الإسلامية ويحكمها القانون الدولي الإسلامي يمكن أن تعرف على أنها «**اتفاق يعقد بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول يترتب عليه حقوق وواجبات تخص أطراف المعاهدة شريطة ألا تخالف أحكام القرآن والسنة**».

فالمعاهدات هي عمل إجرائي يدخل في صميم إرادة الدولة ذات السيادة وتعاملاتها مع غيرها من الدول اقتضته حتمية الاختلاف بين بني البشر وضرورة العيش في سلام وأمن، والحاجة إلى التعارف الجالب للتعاون حفاظا على الكيان الإنساني الذي يسمو فوق كل اعتبار.

خاتمة:

لقد اتفقت جميع الملل على أن حماية الحياة الإنسانية مقصد من المقاصد لا بد من رعايته وحفظه بتجنيد كافة الوسائل الموصلة لذلك، وأن الفكر الحالي يستند إلى إعطاء البعد الدولي للفرد وأنه مشمول بالرعاية بتكافل جهود جميع الأمم مما جعل الحياة الإنسانية تتربع على ركائز ذات طابع دولي تجاوزت بها الحماية الداخلية أو الإقليمية.

وهذه الفكرة هي نفسها التي تجسدت في الفكر الإسلامي وسبقت أفكار الغرب في العصر الحديث وتقررت بالآية القرآنية التي يقول الله سبحانه وتعالى فيها: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: 32].

ولما كان اجتماع الإنسان واتصاله ببعضه البعض ضروريا من أجل استمرارية الحياة الإنسانية ودفع عجلة الخلافة إلى الأمام كان من اللازم أن يُنظر إلى الفرد من زاوية يُتجاوز بها الإطار الداخلي، فاستدعى ذلك وضع قوانين عالمية ترعى حقوق الإنسان ويكون مقصدها هو حماية الحياة الإنسانية وإقامة تعاون مشترك يجسد تلك القوانين العالمية ويكون أساسه رعاية المصالح الأساسية التي بها تستمر الحياة وتقام الدنيا ويحفظ الدين وكذا الوفاء بالتزامات الدول التي تعود على الأفراد بالنفع وتحفظ الحقوق ورد أساليب الغدر والخيانة ودفع كل ضرر واقع أو متوقع على الحياة الإنسانية.

الهوامش:

(1) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطاانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط.1 (1409هـ / 1989م)، ص 2.

(2) ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، ط.5 [1984م]، ص 41

(3) ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 191.

(4) ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 190

(5) ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 190.

(6) ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تح: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، ص 17.

(7) الطرطوشي، سراج الملوك، ص 42

(8) ينظر: محمد سعادي، مفهوم القانون الدولي العام، دار الخلدونية، الجزائر، ط.1، 1429هـ- 2008م، ص135.

(9) ينظر: القرطبي. أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط.1 [1423هـ/ 2003م] ، 46/6.

(10) التعاون الثقافي

(11) التعاون الاقتصادي

(12) التعاون الإنساني

(13) تفسير القرطبي. المرجع السابق، 47/6.

(14) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ، بيروت ، 1973، 3/3.

(15) محمد سعيد رمضان البوطي، الجهاد في الإسلام، كيف نفهمه وكيف نمارسه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط.1، 1414هـ 1993، ص 228.

(16) ينظر: محمد عبد الله دراز، دراسات إسلامية في العلاقات الدولية والاجتماعية، تح: أحمد مصطفى فضلية، دار القلم، القاهرة، ط.5، 1424هـ - 2003م، ص 249.

(17) رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر.
(18) يحيى بن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.2، 1392هـ 44/12.
(19) راه أحمد في المسند
(20) أي لا أنقضه، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [خيس].
(21) أي لا أحبس الرسل الواردين علي، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [برد].
(22) رواه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يستجنُّ به في العهودِ
(23) رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الوفاء بالعهد.
(24) البِرْذَوْنُ: التركيّ من الخيل، والجمع: البَراذينُ ،وخلافها العِراب، والأنثى بِرْذَوْنة. ينظر: (علي بن المطرز، المغرب في ترتيب المعرب، تح: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط.1، 1979، 71/1).
(25) جاء في عون المعبود: (وإنما كره عمرو بن عبسة ذلك لأنه إذا هادنهم إلى مدة وهو مقيم في وطنه فقد صارت مدة مسيره بعد انقضاء المدة المضروبة كالمشروط مع المدة في أن لا يغزوهم فيها فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذي يتوقعونه فعد ذلك عمرو غدرا وأما إن نقض أهل الهدنة بأن ظهرت منهم خيانة فله أن يسير إليهم على غفلة منهم.) ينظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط.2، 1995م، 312/7.
(26) (يحلها): بضم الحاء من الحل بمعنى نقض العهد والشد ضده والظاهر أن المجموع كناية عن حفظ العهد وعدم التعرض له. ينظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، المرجع نفسه، 312/7.
(27) (أو ينبذ) بكسر الباء أي يرمي عهدهم (إليهم) بأن يخبرهم بأنه نقض العهد على تقدير خوف الخيانة منهم (على سواء) أي ليكون خصمه مساويا معه في النقض كي لا يكون ذلك منه غدرا لقوله تعالى وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء. ينظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، المرجع نفسه، 312/7.
(28) رواه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه. ورواه أحمد، مسند الكوفيين، حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه، رقم 18619.
(29) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [عهد]
(30) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [عقد]
(31) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [وثق]
(32) ينظر : الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة [وثق]
(33) مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس، مادة [وثق]
(34) عز الدين بن عبد السلام، فوائد في مشكل القرآن، تح: سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق، جدة، ط.2، 1402هـ/ 1982م، ص 156.

قراءة نقدية في آليات التفكير التراثية في موضوع «أسماء الله الحسنى»

زرقة لطفي هشام/جامعة تلمسان

Abstract

The patrimony thought of our work was about the subject of "the Supreme Names of God" through specified rules these publication, tried to illustrate and we decided it to tow parts, The first of these rules was based in the definition of the God supreme names which is identified in a specimen which contains some definitional steps of the name going by the confirmation of its religions legitimity. To the discussion of its knowledge expressions and their linguistic meanings .The second is interested on the production of the significance of the Supreme Name of God and we can resume it on two operations or steps. We illustrate on it the sens of the construction of here significance of the name which goes from the known which is born from it the sens of the birth of significance of human beings. 2- we make in it derive of the significance of the core from all the lucks and give it the aspect of exemplary employed with the global Islamic for the God self.

تفتح العلوم الإنسانية والاجتماعية التفكير في موضوع أسماء الله الحسنى وطرق كتابتها في التراث من جانبين أحدهما إبستيمولوجي متعلق بمضمون المعارف والعلوم التي يرسم الحقل العلمي حدودها، والآخر هو بمثابة مسائلة لعلاقة هذه المعارف بحيثياتها الاجتماعية والسياسية أو كما يسميها جورج غورفيتش G. Gurvitch «الأطر الاجتماعية للمعرفة». أما الوجه الثاني من المسائلة فلا سبيل إليه في موضوعنا، ذلك أن رهانات الاجتماعي والسياسي في تعلقها بموضوع من الموضوعات يحتاج، من الناحية المنهجية ، إلى حد أدنى من المعطيات الثابتة لا تتوفر لدراسة طبيعة ممارسات تجد أصلها في القرون الأولى لتشكل التراث الإسلامي [1] بقي لنا الوجه الأول للموضوع وهو ممكن الدراسة باعتبار أن النصوص التي وصلت إلينا هي معارف متعلقة بموضوعاتها وفي نفس الوقت هي سمات ودلائل يمكن استنطاقها ومقارنتها بغيرها ليتبيّن منها منطق تكونها وانتظامها، وهذا ما سنعمد إليه.

عند الحديث عن الكتب التراثية التي تطرقت لموضوع «الأسماء الحسنى» نجد أنفسنا

أمام نوعين أساسين منها:أوّلها تلك التي اختصت بموضوع «الأسماء» بطريقة مباشرة ومفصّلة وخصصت كل مباحثها لمدراسة جوانب متعددة منه. ثانيها كتب عرّجت على موضوع الأسماء وتطرّقت في بعض مباحثها إليه، دون أن يمثّل البحث فيها المقصد الأول لها، وهي بدورها نوعان: كتب التفسير التي قاربت موضوع الأسماء في خلال التفسير الكلي للقرآن، فالأسماء تتخلل السياقات القرآنية المختلفة وتميّزها، وكذلك كتب علم الكلام في مباحث الأسماء والصفات وإشكالات التشبيه والتنزيه[2].

إن النوع الأول منها هو الذي يهمنا في عملنا. إنها تلك الكتب التي قصد الكاتب فيها إلى التفكير في موضوع الأسماء باعتباره موضوعا مستقلا على شاكلة ما يفعل الباحثون اليوم في دراسة موضوعات تحدّد وتفصل عن غيرها ليتم تعميق المسائلة لها. عند تعرّضه لأشكال المقاربات التي نجدها في هذا النوع من الكتب، يقول دانيال جيماري Daniel Gimaret : «يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من المقاربات: الأولى معجمية صرفة، تهتم فقط بمعاني الأسماء واشتقاقاتها؛ الثانية، كلامية تهدف إلى تفسير الأسماء الإلهية في إطار نظرية عامة لصفات الله؛ وأخيرا الثالثة، والتي يمكن تسميتها «روحية»، هي تلك التي يقدمها أساسا أتباع مدرسة التصوف. إنها تتمثل في تأمل للأسماء الإلهية من منطلق العبادة والتوجه نحو الله» [3]. رغم ذلك لا يمكن فصل المقاربات بطريقة واضحة، وإنما أغلب الكتب هي جمع بين مقاربتين أو أكثر بطريقة معينة وبهذا الشكل تصبح هذه الكتب بمثابة نقاط تماس والتقاء لحقول بحثية مختلفة تعبر عنها مقارباتها لهذا الموضوع.

من زاوية نظر مغايرة، يمكن النظر إلى هذه الكتابات باعتبارها، من ناحية ابستيمولوجية، مسار تكوين حقل للكتابة حول هذا الموضوع وتشكّل لقواعده وأعرافه. إن ثمة لحظتين أساسيتين في هذا المسار: الأولى تأسيسية تمّ فيها جمع عدد كبير من الآيات والأحاديث الخاصة بالموضوع، وطرح بعض الإشكالات الأولى والمواقف المبدئية. إن الكتب المعبّرة عن هذه اللحظة هي بمثابة رهان التأسيس لموضوع جديد يبحث مستقلا عن غيره من المواضيع، إنها ترسم حدود الموضوع وتحدد إمكانات التفكير فيه. إنها لحظة تشكل النواة الصلبة للمقولات الضمنية الأساسية ولآليات إنتاج المعرفة في هذا الحقل. إنّ أشهر الكتب المعبّرة عن هذه اللحظة كتاب «الأسماء والصفات» للإمام الحافظ ابي بكر أحمد ابن الحسني ابن علي البيهقي (المتوفي سنة 457هـ). أمّا ثاني لحظة يمكن رصدها

هي لحظة التصرف في النصوص المؤسسة والعمل عليها، يتم فيها التقيّد بالتقسيم العام الذي تفرضه الكتب المؤسسة ولكنها تعمل في علاقتها باللحظة الأولى من خلال آلية معقدة يتم فيها استبعاد عناصر من النواة الصلبة لهذه الكتب واستبقاء أخرى، بالإضافة إلى تغييرات كثيرة قد تصبح معها مضامين الكتب الأولى ثانوية إن لم نقل هامشية، فمثلا كتاب «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى» لأبي حامد الغزالي، إذا ما قارنّاه بكتاب البيهقي فإنّنا نلاحظ كثرة الإستشهادات بالآيات والأحاديث عند البيهقي بمقابل ندرتها عند أبي حامد الغزالي، ونجد عملا تأمليا وذوقيا في الأسماء عند هذا الأخير لا نجده في غيره. يوجد كذلك نوع من كتب هذه المرحلة هي كتب تحاول أن تكون جامعة على شاكلة كتاب «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته» للأمام شمس الدين ابي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي فهو بمثابة موسوعة للأسماء جمع فيها بين البيهقي وشيء من تأمل الغزالي بإضافة عدد من الإشكالات التي لا نجدها عند الاثنين[4].

أما عند النظر في بنية هذه النصوص وطريقة عرضها فإن الأمر الأول اللافت للانتباه والذي يواجه القارئ لعدد من هذه النصوص أنها مبنية ومبوبة بنفس الطريقة، فهي غالبا ما تتكون من جزئين أساسين: الجزء الأول منها يتضمن أهم الإشكالات التراثية حول الأسماء سواء منها اللغوية، الفقهية أو العقائدية والجزء الثاني مختص بتعريف كل اسم من الأسماء الحسنى على حدة[5].

يقتصر عملنا هنا على القيام بقراءة نقدية للجزء الثاني من هذه الكتب التي اختصت بتعريفات أسماء الله الحسنى من أمثال ما كتب البيهقي والرازي وغيرهما. إن هذه القراءة النقدية تعمد إلى مسائلة طرائق الكتابة في هذا الموضوع وآليات إنتاج المعرفة بها، إننا نقصد هنا مباحثة أسئلة من قبيل:

ـ كيف تتكوّن دلالة الاسماء الحسنى؟ وما هي المقولات المعرفية المضمرة التي تعمل من خلالها هذه الدلالة؟

نموذج التعريف بالإسم

إنّ الجزء الثاني في النصوص الدّارسة لموضوع «أسماء الله الحسنى» والذي نجده في كلها تقريبا، يعمل على شرح الأسماء واحدا واحدا بحسب القائمة التي يتبناها الكاتب

لهذه الأسماء وهي قوائم، كما سبق ذكر ذلك، متعددة ومتنوعة. إننا هنا نقدم نموذجا لشرح اسم من الأسماء الحسنى لنعمد بعد ذلك إلى تحليله واستخراج أهم ما يتضمنه من آلية لإنتاج الدلالة ومحاولة فهم منطقها.

وقع اختيارنا على كتاب «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للإمام القرطبي (حول اسم الله «الكبير») وذلك لأن هذا الكتاب متأخر عن أكثر الكتب الأخرى (البيهقي، الغزالي، الرازي...) وهو تركيب لما تتضمنه ويعبر عن خلاصة لطريقة الاشتغال على الموضوع شاملة لسابقيه ومكملة لها. يقول الإمام القرطبي في شرحه لاسم الله «الكبير» «ورد في التنزيل فقال» فالحكم لله العلي الكبير» (غافر: 12) وقال «الكبير المتعال» (الرعد:9) وجاء في حديث أبي هريرة، وأجمعت عليه الأمة. وروي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم في الأوجاع والحمى «باسم الله الكبير نعوذ بالله العظيم من شرّ عرق نعّار ومن شرّ حرّ النّار» ويجوز إجراؤه على العبد وصفا منكرا كما تقدم. فأما «الله أكبر» وإن ورد مطلقا فهو يتضمن الإبانة وذلك دليل جريانه على العبد. وكبير: على وزن فعيل. مثل طريف. والماضي منه: كبر – بكسر العين – يكبّر – بفتحها في المستقبل – إذا أريد به كبر السنّ... والكبّر – بكسر الكاف وفتح الباء- مصدر الكبير والكبار. تقول : رجل كبير، وكبار بيّن الكبر. وفي التنزيل: «إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما» (الإسراء: 23) والكبر والكبرياء؛ ما يجده المتكبر منا في نفسه، وهو جماع يعروه تعاظم مع استصغار لمن تكبر عليه، قال الله عزو جل «إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه» (غافر:56) وكبر الشيء أيضا: معظمه. قال الله تعالى: «والذي تولى كبره» (النور: 11) وقد يكون كبير من كبر بضم العين في الماضي والمستقبل وله معنيان: أحدهما: كبر القدر والعظمة ويرجع ذلك إلى كمال الصفات وعظمة الذات والتقدم في المرتبة وبالمنزل والرتبة والسبق في الفضل وإلى الرفعة، كتقدم الآمر على المأمور، والمالك على المملوك، والفاضل على المفضول. ومنه قول العرب: فلان أكبر قدرا وأعظم سلطانا من فلان. وهذا المعنى هو الذي يليق بجلال الله سبحانه من كبر القدر والخطر والرتبة في الأسماء الحسنى واستحقاق الصفات العلى، وعلى هذا قوله تعالى: «ولذكر الله أكبر» (العنكبوت: 45). والمعنى الثاني : كبر الحجم وعظم الجرم والجثة، تقول: هذا الجسم أكبر من هذا، ومنه قوله تعالى «لخلق السموات والأرض أكبر من خلق

الناس» (غافر:57) وهذا محال في حق الله تعالى وإنما الذي يليق بجلال الله سبحانه، المعنى الأول. فالكبير على هذا وصف ذاتي له بالإضافة إلى رتب الموجودات كلها وأقدارها المعنوية، فكل موجود في الوجود سوى الله تعالى فهو صغير القدر والرتبة، والله سبحانه الكبير على الإطلاق وحده، أي الموصوف بالعظمة والجلال وكبر الشأن، فصغر دون جلاله وعظمته كل كبير... فيجب على كل مكلف أن يعلم: أن الله سبحانه هو الكبير على الإطلاق الذي لا شيء أكبر منه، وينزهه عن صفة الأجسام والأجرام كما نزّه تعالى بقوله الحق»الكبير المتعال» (الرعد:9) فأخبر أنه الكبير واقتضت الألف واللام الحصر، ثم قال: «المتعال» فنزّه نفسه سبحانه عما تكبر به الأجسام، وتعظم به الأجرام. ومن اعتقد ذلك فهو مشبه بجسم، مشرك. ثم عليه أن يتخلق بالأخلاق الحسنة الجميلة والسجايا الرفيعة الكريمة الجليلة، حتى يكون كبير قومه وشريف أهل زمانه وقرنه، ويتصاغر لكبريائه ويترك الإباء عن المسارعة في طاعته وترك الاستكبار على ما يأتي بيانه عند اسمه «المتكبر» إن شاء الله، ثم يثني عليه بهذا الوصف بلسانه متابعا بذلك عقد جنانه، فحينئذ ينشرح بنور الله صدره ويكبر قدره، فيكون كبيرا في الأرض والسماء بما رزقه من معرفة حقائق الأسماء»[6] .

من تعريف القرطبي يمكن أن نقدم تصميما عاما ونموذجيا يعبّر عن طريقة شرح الاسم والعناصر الدلالية المكوّنة له في الشكل الآتي:

1- إثبات وجود الاسم
- ذكر آية أو آيات يرد فيها الاسم
- ذكر حديث أو أحاديث يرد فيها الاسم

2- الدراسة اللغوية

← تحديدا الاشتقاق من الناحية الدلالية

← تحديد الصيغ الصرفية (موضعة الاسم داخلها)

← اقتراح الدلالات الممكنة ومناقشتها من خلال ← استشهادات ← القرآن

← السنة

← الشعر

← أقوال الأخرى

← الترجيح والإستناجات

-3 التأطير العقائدي للاسم بمنطق فقهي [هل يختص بالله أم يمكن استعماله خارج ذلك من خلال ثنائية يجوز/لا يجوز؟] (قد يعتمد هذا التأطير على أحد تصنيفات الأسماء)

-4 توظيف الكاتب للاسم بقصد (جانب صوفي، قيمي، العقائدي) ← مثال حظ العبد منه تفصيل إشكال معين.

إن ثمة بعض الملاحظات حول هذا التصميم نعمد إليها قبل تعميق المسائلة له وهي كالآتي:

- إن الترتيب الذي تأتي به النصوص لمختلف محاور التصميم قد تختلف في بعض الأحيان من كاتب إلى آخر ولكن الراجح هو ما قمنا بتفصيله بهذه الطريقة، فغالبا ما يبدأ بالإستشهادات (القرآن والسنة) فهذا عنصر ثابت وكذلك غالبا ما ينتهي الكاتب عند شرحه للاسم لمراده من ذلك أي إلى الحديث عن الإشكال الذي يستغله في عمله على الأسماء (صوفي- قيمي-...)
- لا تتقيد كل النصوص بفصل واضح بين محاور التصنيف فقد يتحدث الكاتب في محور ثم يعمد إلى آخر ثم يرجع إلى المحور الأول وهكذا.
- إن التصميم الذي نقدمه هنا هو أعقد تصميم، ذلك أنه يضم تقريبا كل العناصر والمحاور التي نجدها. إن الكثير من النصوص في تعريفها بالأسماء لا تعمد إلى كل هذه المحاور فقد تختصر محورا (مثلا اعتماد دلالة لغوية مباشرة عوض طول التحليل والإستشهاد) أو قد يحذف محور بكليته مثل ما يفعل الغزالي في كتابه حيث لا يستشهد بالآيات أو الأحاديث لإثبات شرعية الاسم وإنما يعمد إلى قائمة في الجزء الأول من كتابه ويكتفي بذلك.

آلية إنتاج دلالة الإسم

نقترح هنا رؤيتنا لآلية إنتاج الأسماء الحسنى في النصوص التي تم أخذها كنموذج لهذه الدراسة. إننا نتصور هذه الآلية عبارة عن عناصر ثلاثة تنتظم وتعمل بطريقة معقّدة: تحديد اتجاه في بناء هذه الدلالة، استعمال نواة دلالة موجودة مسبقا، وأخيرا العمل على

هذه النواة الدلالية من خلال مجموعة تحديدات لتحقق لنا دلالة الاسم. هذه العناصر الثلاثة تعمل متتالية. **أولا** يتم فيه تحديد اتجاه في بناء دلالة الاسم يذهب من المعلوم إلى المجهول. إنّ المعلوم هنا هي المعارف ا لموجودة حول الإنسان والوجود عموما والمجهول هو الذات الإلهية ومسمياتها[7].

ثانيا: هذا المعلوم الذي ينطلق اتجاه بناء الدلالة منه، ليس إلا نواه دلالة خاصة بالإنسان هي عبارة عن مجموعة تمثلات حول ذات الإنسان، صفاته، أفعاله وعلاقته بالوجود المحيط به. إن هذه النواة الدلالية هي الوحيدة التي في حوزت المفكّر في الأسماء فهي المادة الأولى التي يعتمد عليها، هذه النواة الدلالية يمكن أن تكون واعية وظاهرة في متن الشرح يفصح عنها مباشرة أو غير واعية وغير ظاهرة في النص، تعمل كما في حال كونها ظاهرة وتحقق الأثر نفسه ولكنّها مضمرة ولا يحيل إليها الكاتب. مثال ما شرحنا قول الغزالي في شرحه لاسم الله «العزيز» «هو الخطير الذي يقل وجود مثله، وتستند الحاجة إليه، ويصعب الوصول إليه...» [8] إن ضمير «هو» هنا لا يرجع إلى ذات «الله» سبحانه وتعالى وإنما إلى الإنسان فهذه المعايير الثلاثة التي يقدمها الغزالي هنا للتعريف هي للتعريف بالإنسان العزيز، إنها نواة دلالة «العزيز» عند الإنسان ومن خلالها يتجه الكاتب إلى بناء دلالة الاسم. إن نفس هذا الميكانيزم الدلالي نجده مثلا عند البيهقي في شرحه لاسم «الغني» «إنه الكامل بماله وعنده فلا يحتاج إلى غيره»[9] فالضمير[10] هنا عام يخص الإنسان ثم يُتمّ حديثه «وربنا جل ثناؤة بهذه الصفة..»[11]

ثالثا: يأتي عمل الكاتب على نواة الدلالة الخاصة بالإنسان، عملا من خلال ديناميكية تحديدات مدارها حول عمليتين محوريتين: الأولى يمكن أن نصطلح عليها بالذهاب نحو المثالية تحاول أن تدفع بالدلالات الناتجة عن نواة الدلالة الخاصة بالاسم إلى أقصى حدودها المثالية أي أحسن طريقة ممكنة لتحويل النواة الدلالية إلى نموذج. يحدث ذلك عندما تتوافق الرؤية في النص بين نواة الدلالة الأولى وما يريد أن يثبته الكاتب أو ينفيه عن الذات الإلهية. في مقطع النص الذي أوردناه عن الغزالي ينهيه بقوله «وليس ذلك على الكمال إلا الله، عز وجل، فإننا قد بينا أنه لا يعرف الله إلا الله، فهو العزيز المطلق الحق، لا يوازيه فيه غيره»

[12]. يمكن أن نخلص ذلك بالخطاطة الآتية:

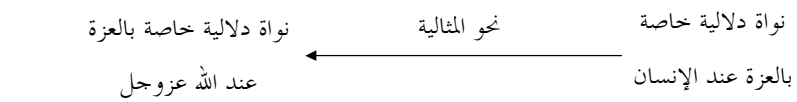

أمّا العملية الثانية لا تذهب من المحسوس إلى المثالي، وإنما تعمد إلى تطهير نواة الدلالة الخاصة بالإنسان من خصائص وصفات لا يراها الكاتب لائقة بالذات الإلهية. إنها عبارة عن عملية تنزيه لله عز وجل عن اعتبارات لسيقة بالإنسان ولا تتطابق مع ما ينبغي لربنا سبحانه. إن الهدف من هذه العملية كذلك هو تشكيل رؤية مثالية مثلما هو الهدف في العملية الأولى ولكن بتحديدات مختلفة. بعد شرحه للدلالة العامة لمعنى الرحمة في اسم الله «الرّحيم» عمد الغزالي إلى تطهير الدلالة مما يشو بها قائلا «الرحمة لا تخلو عن رقة مؤلمة تعتري الرحيم، فتحركه إلى قضاء حاجة المرحوم، والرب، سبحانه وتعالى، منزه عنها. فلعلك تظن أن ذلك نقصان في معنى الرحمة. فاعلم أن ذلك كمال وليس بنقصان في معنى الرحمة...» [13]. نلاحظ هنا كيف نزّه الغزالي الذات الإلهية عن نقائص تنتمي إلى نواة الدلالة الخاصة بالإنسان.

من خلال ديناميكية التحديدات التي تعمل بها هذه النصوص (المثالية/التطهير) تنتج لنا نواة دلالة «الاسم» كتصور عام لصفة من صفات الذات الإلهية (العلم، القدرة، الرحمة،...) تصور ترسم حدوده المواقف العقائدية لهذا الكاتب أو ذاك، وتعمل الحدود الضابطة لهذا التصوّر من خلال الثنائية الفقهية (يجوز/لا يجوز) التي تثبت الرؤية العامة وتحدد معالمها. إن ثمة هنا، مفارقة، من جهة أن دلالة الاسم تبنى من خلال دلالة سابقة خاصة بالإنسان (عدد من المماثلات الخاصة بكل اسم) ومن جهة أخرى تأتي الرؤية العقائدية لنفي التشبيه وتنزيه الذات الإلاهية عن كل التشكّلات الخاصة بالإنسان. يمكن لنا أن نلاحظ هنا أن دلالات الأسماء في السياق القرآني كثيرا ما ترتبط، ليس من خلال المماثلة كما هو الحال مع الإنسان، وإنما في علائقية سردية كبيرة يمكن أن تفيد في تعرف «الأسماء الحسنى» لا نجدها في النصوص التراثية.

بعد أن يتم بناء نواة دلالة الاسم، كثيرا ما تذهب النصوص التراثية إلى إعادة التفكير في موضوع «الإنسان» من خلالها، وينعكس الاتجاه الأول الذي كانت تذهب فيه هذه

النصوص عند بناءها لدلالة الاسم (المعلوم «الإنسان» ← المجهول «الله»)

ليصبح الاتجاه من «الله» ← «الإنسان» ولكن هذا الاتجاه ليس اتجاها معرفيا وإنما هو اتجاه قيمي أو كما يسميه الغزالي «حظ العبد من هذا الاسم» تحاول فيه هذه النصوص تحديد إستفادات أخلاقية وقيمية يحصل عليها الإنسان كلما اقترب من دلالات الاسم، وفي حالة التشبه بها يقول الغزالي في شرحه حظ العبد من اسم الله «الرّحيم» «أن لا يدع حاجة لمحتاج إلا يسدها بقدر طاقته، ولا يترك فقيرا في جواره وبلده إلا يقوم بتعهّده ودفع فقره، إما بماله أو جاهه أو السعي في حقه بالشفاعة إلى غيره، فإن عجز عن جميع ذلك فيعينه بالدعاء، وإظهار الحزن بسبب حاجته، رقة عليه وعطفا، حتى كأنه مساهم له في ضرّه وحاجته»[14]

أخيرا يمكن أن نلخص آلية إنتاج دلالة الأسماء بالخطاطة الآتية:

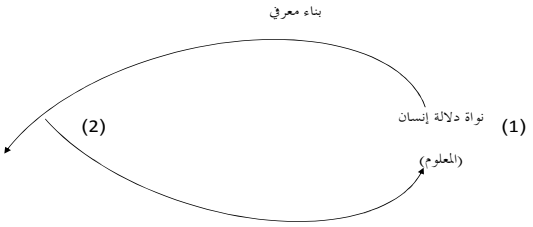

الحلقة الدلالية لآلية تكوّن الاسم

إنناّ إذ نمعن النظر في طريقة اشتغال السلف على موضوع «أسماء الله الحسنى» وكيفية إنتاج دلالة الاسم، فإننا نقصد من وراء ذلك إلى مراجعة نقدية قد تحيل إلى فتح الباب لآليات دلالية أخرى تكون أساس رؤيتنا الإسلامية.

الهوامش:

(1) طرق كتابة التاريخ تعتمد على آلية اقتطاع وترتيب لأولوية المعطيات التي تثبتها النصوص التاريخية. إن ما بقي لنا من التراث الإسلامي هو نصوص تتعلق بمضمون المعارف أكثر مما تتعلق بشروط إنتاجها.

(2) يعرض دانيال جيماري Daniel Gimaret في كتابه «الأسماء الإلهية في الإسلام» « Les noms divins en islam Cerf، Paris، 1988 »، قائمة مفصلة جدا لكل الكتب التراثية التي تحدثت عن الأسماء الموجودة منها والمفقودة. راجع الفصل الأول لكتابه (من ص 15 إلى ص35).

(3) D. Gimaret, Les noms divins en islam, Cerf, Paris, 1988, P15.

(4) إن ما نقدمه من وصف هنا ليس عاما وإنما ثمة دائما استثناءات فالتصنيف كآلية منطقية غالبا ما يكون اختزاليا. يشذ عن هذا التصنيف مثلا كتاب «اشتقاق أسماء الله الحسنى» للزجاجي الذي لا يتقيد بالنموذج العام لا في منهجية كتابته ولا في طريقة أشكلته للموضوع.

(5) رغم أن أبا حامد الغزالي و فخر الدين الرازي يبوبان في الظاهر بطريقة مختلفة] وجود 3 أجزاء الأول في السوابق والمقدمات الثاني في المقاصد والغايات الثالث في اللواحق والتكميلات[إلا أن مردها إلى الجزئين المذكورين أعلاه فالسوابق واللواحق ليست سوى الجزء الأول الخاص بأهم الإشكالات المتعلقة بالموضوع والمقاصد والغايات هي تعريفات الأسماء الواحد تلو الآخر.

(6) القرطبي، «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته»، تحقيق عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت ، 2006، ص 190-193.

(7) سنرى أن هذا الاتجاه سينعكس في آخر عمل الآلية ليصبح من الأسماء إلى الإنسان في آلية قيمية (حظ العبد من الاسم) وليس في آلية معرفية.

(8) الغزالي أبي حامد محمد بن محمد، «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى»، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، دار بن حزم، 2003، ص 73.

(9) البيهقي ابي بكر أحمد بن الحسين بن علي، «كتاب الأسماء والصفات»، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص 36.

(10) لا يأتي التعبير عن نواة الدلالة الخاصة بالإنسان دائما من خلال الضمير فقد يتحدث النص مباشرة عن الذات الإلهية، رغم ذلك ففي كلتى الحالتين فإن المقولات التي يفكر بها الكاتب تأتي عن نواة دلالة خاصة بالإنسان

(11) البيهقي، نفس المرجع، ص 36.

(12) الغزالي، نفس المرجع، ص 62.

(13) الغزالي، نفس المرجع، ص 62.

(14) الغزالي، نفس المرجع، ص 64.

المجتمع الجزائري من منظور سوسيوثقافي

بلحريزي سعاد/جامعة تلمسان

«إن التغيير الذي تحتاجه مجتمعاتنا يأتي من الداخل لا من الخارج ومن الأسفل لا من الأعلى».

الملخص:

يتضمن هذا المقال دراسة اشكالية التخلف في المجتمع الجزائري وكذا مسألة التطلع إلى التغيير نحو الأحسن والتطور، لكن وفق مقاربة سوسيوثقافية، لا سياسية أو اقتصادية فقط، متبعين في ذلك خطة تشمُل الأشكال الثقافية التي تُعيق التقدم والرقي لمجتمعنا.

Le Résumé :

Cet article contient une étude sur la problématique de sous-développement dans la société algérienne, et aussi la question de regard au changement vers le mieux et le développement ; mais selon une approche socio-culturelle non seulement politique ou économique ; en suivant d'un plan de travail expose les formes culturelles qui reste un obstacle devant chaque projet de notre avancement et progrès sociale.

The abstract:

This article contains a study of the social remain behind problem's in Algeria, and also the object of direct o's looks towards it change to the better and the development, but into a socio-cultural approach, not only political or economical, in following a way of acting expose the cultural forms witch cause obstruction to our social progress.

مقدمة:

لا زال المجتمع الجزائري يعيش ظاهرة التخلف عن ركب الدول الصناعية الكبرى بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الشأن وكثيرا ما تُفسَّر حالة التخلف هاته بأسباب سياسية إلا أنني حاولت في هذا المقال أن أبحث في العوامل الثقافية، فكان التساؤل التالي:

- بغض النظر عن السياسة، كيف يمكن أن تساهم الثقافة في ظاهرة تخلف المجتمع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية:

الثقافة، التخلف الاجتماعي، المجتمع التقليدي، المجتمع الحديث، المواطنة، الحقوق

والواجبات، القيم الاجتماعية، المادية، الوازع الديني، التبعية، القابلية للاستعمار.

تعريف التخلف الاجتماعي:

ومعناه تأخر مجتمعات إنسانية عن أخرى في جوانب مختلفة كالتقنية، الاقتصادية، السياسية والثقافية ويشير عكسه إلى مفهوم التقدم أو التطور أو التغير نحو الأحسن والأفضل، كما يدل مفهوم التخلف أيضا على عدم تمكن المجتمعات من تحقيق اكتفائها الغذائي والاقتصادي، أو حتى في مجالات أخرى كامتلاك المعرفة والتكنولوجيا.

تعريف الثقافة:

عُرّفت الثقافة في قاموس أكسفورد بأنها: الاتجاهات والقيم السائدة في مجتمع معين، كما تعبر عنها الرموز اللغوية والأساطير والطقوس وأساليب الحياة ومؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والسياسية.

يعرف إدوارد تايلور الثقافة في كتابة» الثقافة البدائية» الذي نشره عام 1871 بأنها الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والأخلاق والعادات وكل قدرات وأعراف أخرى اكتسبها الإنسان كفرد في مجتمع .

وتعاريف أخرى عديدة للثقافة إلا أننا قد اخترنا تعريف **مالك بن نبي** للثقافة بصفته قد أشار إلى النظرية الثقافية في تفسير إشكالية الحضارة في المجتمعات الإسلامية والعربية.

تعريف مالك بن نبي للثقافة: «هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.»[1]

الثقافة والتقدم الاجتماعي:

يُعتقد دائما أن سبيل الخروج من التخلف وتحقيق التطور والتقدم الاجتماعي يتمحور في السياسة أو في الاقتصاد ويُتجاهل دائما دور الثقافة أو عالم الأفكار في إحداث التغيير نحو الأحسن، حيث يعلمنا التاريخ أن عالم الأفكار هو الأساس في عملية النهوض الحضاري لأي مجتمع، بمعنى أن بقاء نظام الأفكار سليمًا وفاعلاً سوف ينقل المجتمع إلى الواقع الأحسن والأمثلة على ذلك عديدة منها : اليابان، الصين، ألمانيا...إلخ، فالثقافة تعد عاملا مهما من عوامل رقي المجتمعات وتقدم الأمم.

الأسباب الثقافية للتخلف الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

- **ثقافة التبعية:**

يتنافى مفهوم الديمقراطية والحرية مع مفهوم التبعية، إذ لا يمكن تحقيق الأولان في ظل وجود الثاني، والمعروف أن مجتمعنا الجزائري والمجتمعات العربية تعيش ظاهرة التبعية العِلْمية للغرب، لكن الأمر لم يقف هنا بل أدى إلى انتشار ظاهرة أخرى تتمثل في ثقافة التبعية التي مست جانب اللغة، العادات والتقاليد.

فالمغلوب مولع بتقليد الغالب مثلما أشار إلى ذلك **ابن خلدون** ورغم أن الغلبة قد تكون عسكريا، اقتصاديا، سياسيا، الأمر الذي به يمكن أن نفسر وضعية مجتمعاتنا العربية اليوم التي تعد مغلوبة في الميادين سابقة الذكر، إلاّ أن ما يهمني في هذا المقال بصفتي أعالج العامل الثقافي كمسبب للتخلف الاجتماعي، هو قضية الغلبة في ميدان العلوم والمعرفة، هذه الأخيرة –أي العلوم والمعرفة- التي تشكل إحدى عناصر الثقافة حسب تعريف **تايلور** لها.

« إنّ تبعية الدول النامية هي نتيجة للشعور الجماعي لأبناء هذه الدول بالارتياح للتبعية وتفضيل ما هو أجنبي»[2]، كما أن مفهوم ثقافة التبعية لدى أفراد المجتمعات من دول العالم الثالث ومنها الجزائر والعالم العربي قد يتطور إلى « استبطان الفكرة الدونية عن الذات التي مصدرها المستعمِر المتغلب، والاقتناع بها»[3]

- **ثقافة الدونية:**

إن الفكرة الدونية عن الذات لدى أفراد المجتمعات العربية بما فيها الجزائر في الوقت الحديث قد نشأت عن التبعية للغرب في ميدان العلوم والمعرفة، أحد الميادين التي غُلبت فيها مجتمعاتنا، لأنه لا يمكن الحديث اليوم عن الاستعمار العسكري كمصدر لهذه الفكرة، كون أن أغلب المجتمعات العربية قد نالت استقلالها العسكري في القرن 20.

إلا أنه من ناحية أخرى يمكن الحديث عن هزيمة المجتمعات العربية أمام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة عسكريا كمصدر لتعزيز هذه الفكرة لدى أفراد هذه المجتمعات، مما يعيق أي حركة للتقدم الاجتماعي والخروج من التخلف.

- **ثقافة الحق دون الواجب:**

يرتبط هاذين المصطلحين بمفهوم أعم وهو المواطنة التي تُعْرف على أنها تلك «العلاقة الرابطة بين الفرد ودولة إقامته، حيث ينتمي إليها عاطفيا ووجدانيا كما يحمل جنسيتها وكل ما تستوجبه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق والواجبات على أرض الواقع وفي جميع المجالات السياسية، المدنية، الاقتصادية والاجتماعية.»[4]

ومن قيم المواطنة الحس المدني الذي يعني وعي المواطن بمسؤوليته تجاه وطنه الذي يتجلى في احترامه لقوانينه النابع من ذات المواطن لا من إكراه مؤسسات الضبط الاجتماعي، كما يظهر الحس المدني في سلوك المواطن اليومي من خلال ضمانه تحقيق المصلحة الفردية والعامة في نفس الوقت.

الانتقال من مفهوم «الجماعة» إلى مفهوم المواطنة:

* إن الملاحِظ للمجتمع الجزائري يرى أنه تحوَّل من مبدأ الوطنية في المرحلة التقليدية إلى مبدأ المواطنة في المرحلة الحديثة، حيث « كان التنظيم السياسي في المجتمع الجزائري التقليدي يتمثل في جمعية الشيوخ أو مجلس الشيوخ الذي يسير طبقًا للقوانين العادية، أقوال الأسلاف والقواعد الإسلامية وكانت «الجماعة» تتكلف بمباركة الزواج، إعلان الطلاق ومعاقبة المخالفين»[5]

عند الاستقلال لم تَخْتف «الجماعة» ولكنها تنازلت عن عدة صلاحيات لصالح السلطة المحلية أو الوطنية مثل: البلدية، حيث تم انتقال التنظيم القانوني من العرف إلى القانون المدني في تسجيل الولادات والوفيات وعقود الزواج والطلاق...إلخ، وانحصر دور مجلس الشيوخ في حل بعض النزاعات التي لا تريد الجماعة أن تصبح رسمية.

– ورغم أنه أعيد تشكيل مجموعات اجتماعية منزلية متفرقة في المدينة، تلتقي في المقاهي للراحة وللعب، إلا أن التحالف بينها لأجل التتويج بشيخ العرش قد تفكك تاركًا المجال للتنظيم السياسي الذي وضعته الدولة والقائم على الحقوق والواجبات من خلال المواطنة.

– لم يَعُد الفرد هو ابن العائلة، «وإنما هو ابن المجتمع ويعد مواطنًا، لأن انتماءه إلى مجتمعه صار أكثر من انتمائه إلى الأسرة الممتدة، فقد أصبح له عمل يحصل من ورائه

على أجر وله مستوى تعليمي وعلاقات مع الجماعات الثانوية في المجتمع»[6]، السياسية منها والاجتماعية مثل: الجمعيات، الأحزاب، النقابات وشركات التأمين.

– إلا أن ثقافة المواطنة كما ينبغي أن تكون لم ترق إلى المستوى المطلوب لدى أفراد المجتمع الجزائري، حيث نجدهم يطالبون بحقوقهم قبل أداء واجباتهم، بل إن هذه الأخيرة لا تُذكر في قاموس الكثيرين منهم، بينما كلنا يَعرف أن أداء الواجب هو الكفيل الوحيد للتطور الاجتماعي والحصول على الحقوق.

« ثم إن ثقافة القابلية للاستعمار عائدة ما دام الأفراد متقاعسين عن أداء واجباتهم»[7] مثلما أشار إلى ذلك **مالك بن نبي** في الكثير من مؤلفاته.

- **ثقافة المصلحة الخاصة دون العامة:**

مما نلمسه كذلك هو طغيان المصلحة الخاصة على العامة ويتجلى ذلك مثلا في الاهتمام بنظافة بيوتنا بدل نظافة شوارعنا، بل على حسابها، كما أن القانون لا يُحترم إلا في وجود أجهزة الرقابة والضبط؛ أما إذا انتقلنا إلى قيمة المسؤولية فإننا نجدها ضعيفة عند أفراد المجتمع الجزائري، الذين هم بهذه المواصفات ينتمون إلى دائرة التخلف الثقافي مما يساهم في خَلْقِ تخلف المجتمع في ميادينه الأخرى وهذا حتى في ظل توَفُر منابع الطاقة في الجانب الاقتصادي ورجل سلطة أو رئيس ناجح في الجانب السياسي، هذا ما أشار إليه **مالك بن نبي** في العديد من مؤلفاته أثناء حديثه عن معاناه الفكر السياسي العربي مما أسماه « ب:« فرط التسيس»، حيث تم إغفال بُعْد النهضة الاجتماعي وكان التركيز على البُعد السياسي المتمحور حول فكرة استلام السلطة لكل من يريد أن يطبق وصفته السحرية التي تُخرج المجتمع من مرضه الحضاري المزمن وبهذا تم تأجيل أي عمل نهضوي اجتماعي «صغير» في انتظار العمل السياسي» الكبير» والحقيقة أن النهضة أو الخروج من دائرة التخلف مُؤَلَّف من أعمال «صغيرة» تتمثل في مجموعة من الواجبات يؤديها كل فرد»[8]داخل المجتمع أي التصور الحقيقي والممارسة العملية لمفهوم المواطنة بكل قيمها.

والنتيجة أن تَطلُّعنا إلى التغيير نحو الرقي والتطور لن يتحقق في ظل غياب قيم المواطنة الحقيقية.

- **ثقافة طغيان القيم المادية:**

من المفروض أن تسير الحياة الاجتماعية وفق التوازن بين القيم المادية والروحية، إلا أن الذي يسود مجتمعنا هو طغيان الأولى على الثانية وانتشار ثقافة الربح السريع نتيجة ضعف الوازع الديني، بالإضافة إلى أفكار أخرى تعيق أي حركة للتقدم الاجتماعي منها « أن المسلم لا يحسن الاستفادة من الوقت ولا مما لديه من العلم ولا مما لديه من المال وهو لا يفكر ليعمل، بل ليقول كلامًا مجردًا، بل إنه يبغض الأفكار المنطقية التي يمكن أن تتحول إلى عمل ونشاط»[9] لأنه مع تضييع الوقت وثقافة الراحة والسكون أو الأعمال السهلة التي لا تتطلب جهدا لكن بأكبر دخل وأسرعه في ظل ثقافة الريع البترولي؛ من دون تحويله لهذه المداخيل والأموال إلى مشاريع منتجة مثلما تنص عليه ثقافة الاستثمار وإنما تُصرف وفق ثقافة الاستهلاك في اللباس، البناء،...وغيرها أو تُكَدس وفق ثقافة الاكتناز.

إن طغيان القيم المادية على الروحية أدى إلى انحطاط وانهيار دول وحضارات بأكملها مثلما يُظْهر ذلك تاريخ الدولة الإسلامية في عديد الكتابات منها: مقدمة **ابن خلدون** ومؤلفات **مالك بن نبي**.

فقد أشار الأول في فصل أن العرب لا يحصل لهم الملك إلاَّ بصيغة دينية (القيم الروحية) من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة...»وذلك بما يشمُلهم من الدين المُذْهِب للغِلظة والأَنَفة الوازع عن التحاسد والتنافس...تَمَّ اجتماعهم وحصل لهم التغلب والملك»[10]

وفي فصل أن من طبيعة الملك التَّرَف أشار **ابن خلدون** «أن الأمة إذا تغلبت وملكت ما بأيدي أهل المُلك قبلها...يتجاوزون ضرورات العيش إلى نَوافله ويذهبون إلى إتباع مَن قَبْلهم في عوائدهم وأحوالهم وتصير لتلك النوافل عوائد ضرورية في تحصيلها»[11].

وإذا بلغ التأنق في كل واحدة من الصنائع التي تؤنَّق من أصناف الترف والأحوال المنزلية تَبِعه طاعة الشهوات، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معًا في دينها ولا دنياها وتتحول بذلك من الكد والتعب في تلبية حاجات العوائد إلى التَّلَوُّن بألوان الشَّر في تحصيلها.

يرى **مالك بن نبي** كذلك أن كل حضارة تبدأ ببزوغ فكرة دينية يتحرر الفرد فيها من هيمنة الغريزة ويخضع لهيمنة الروح وفي هذه المرحلة تصل شبكة العلاقات الاجتماعية إلى قمة كثافتها ويكافئ هذا في الحضارة الإسلامية مرحلة النبوة والخلافة الراشدة وأما المرحلة الثانية للحضارة فإنها تنعطف فيها بسبب المشكلات المادية حيث تتحرر فيها الغرائز من سيطرة الروح، وهنا تنقص الفاعلية الاجتماعية للفكرة الدينية، الذي يكافئ عهد بني أمية أين ينشأ المرض الاجتماعي في انتظار ظهور أثاره المحسوسة فيما بعد خلال المرحلة الثالثة وهي تُمثِّل طور الانحطاط والانحلال حيث لا يعود للفكرة الدينية فيه من وظيفة اجتماعية وتتفكك شبكة العلاقات الاجتماعية وتنتهي بذلك دورة الحضارة.

خاتمة:

في الختام نشير أن هذا المقال تضمن بالدراسة والتحليل أحد العوامل المفسرة لوضع المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية والإسلامية في الوقت الحديث أي الحالي، إذ يتعلق الأمر بالعامل الثقافي الذي يَعرف تخلفا يتمثل في سيادة بعض الأفكار المعتلة والمميتة بالإضافة إلى الاستيراد – الخارج عن حدود اقتباس تجارب الغير بغرض الاستفادة – لبعضها الآخر (أي الأفكار) من ثقافة غربية أقل قيمة من الثقافة الإسلامية، لأن تَغَلُّب الغرب عسكريا أو علميا ليس معناه تفوقه ثقافيا. وهكذا يمكن القول أن الاهتمام بالثقافة لذاتها، أي لما تعبر عنه وما تمثله في النسق الاجتماعي بقي اهتمامًا ضعيفًا في العالم العربي والجزائري كما أُعتبرت الثقافة بشكل عام أقل قيمة في إحداث التغيير الاجتماعي من العوامل السياسية والاقتصادية.

الهوامش:

(1) محمد شاويش: مالك بن نبي والوضع الراهن، ط1، دار الفكر دمشق، سوريا، 2007، ص46.

(2) مزيان محمد وآخرون: قراءات في طرائق التدريس ، ط1، جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، باتنة، الجزائر، 1994، ص149.

(3) محمد شاويش: مرجع سابق، ص21.

(4) رحوي عائشة: المدرسة والمواطنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010/2009، ص14.

(5) بلحريزي سعاد: «البيانات العائلية في الجزائر بعد الاستقلال» مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 13 ، ديسمبر 2007، ص149 نقلا عن مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984، ص36.

(6) المرجع نفسه، ص152 نقلا عن، Djamchid Bahnam : le devenir de la famille , Dynamique familiale dans les différents aires culturelles , UNESCO, Paris, 1992, p49.

(7) محمد شاويش: مرجع سابق، ص37.

(8) المرجع نفسه، ص39.

(9) المرجع نفسه، ص 44.

(10) عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر والديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص151.

(11) المرجع نفسه، ص167.

واقع الوقف في الجزائر

كوديد سفيان/المركز الجامعي بعين تموشنت

الملخص:

يتناول البحث دراسة واقع الوقف في الجزائر، ولغرض الإحاطة بالموضوع ، تطرقنا إلى مفهوم الوقف وأصله الشرعي وأشرنا إلى أنواعه، وتم تحديد المضمون الاقتصادي للوقف باعتباره مؤسسة اقتصادية. كما تم التطرق إلى التطور التاريخي للوقف من قبل العهد العثماني إلى استرجاع السيادة الوطنية وذلك من خلال تحديد أهم التحولات التي عرفها الوقف. حددنا في البحث الدور الاستثماري للوقف وأهم الطرق الاستثمارية وهذا باعتمادنا على أهم ما وصلت إلية البحوث، وأشرنا في الأخير إلى أهم المشاريع الاستثمارية الوقفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الوقف، المضمون الاقتصادي، التطور التاريخي، المشاريع الاستثمارية.

Résumé :

Cette recherche porte sur l'étude de la réalité du waqf en Algérie, nous avons traité le concept de waqf, l'origine légitime et leur types. On a déterminé le contenu économique de waqf et leur développement historique pendant la période de l'empire ottoman en Algérie et après la récupération de la souveraineté nationale, en identifiant les transformations les plus importantes subies par le waqf.

On a identifié le rôle d'investissement de waqf et les formes les plus importantes d'investissement. Nous avons cité en fin de cet article, les projets d'investissement de waqf en Algérie.

Mots clés :waqf, contenu économique, développement historique, projets d'investissement.

Abstract :

This research focuses on the study of the reality of the waqf in Algeria, we treated the concept of waqf, the legitimate origin and type. It was determined the economic content of waqf and their historical development during the period of the Ottoman Empire in Algeria and after recovery of national sovereignty, identifying the most important transformations of the waqf. We identified the role of waqf investment and the most important forms of investment. We mentioned at the end of this article, the waqf investment projects in Algeria.

Keywords: Waqf, economic content, historical development, investment projects

مقـدمـة

يعيش العالم أزمات اقتصادية متعاقبة في ضل نظام اقتصادي رأسمالي أضعف اقتصاديات العديد من الدول منها الدول الكبرى، وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة في النظام الرأسمالي في الكثير من بلدان العالم وإعادة النظر في العديد من البدائل الأخرى ومن بينها النظام الاقتصادي الإسلامي.

يعتبر نظام الوقف أحد ركائز الاقتصاد الإسلامي، إذ اعتبر قطاع ثالث يساهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق احتياجات المجتمع.

لقد أسهم الوقف قديما في ضل الدولة الإسلامية في تحقيق التكافل الاجتماعي والمساهمة في الحد من المشاكل الاجتماعية، وفي وقت ليس ببعيد في ضل الخلافة العثمانية في الجزائر ازدهرت الأوقاف، ووصلت إلى أوج عظمتها من خلال الدور الكبير الذي كانت تلعبه في ظل تنوع الأموال الوقفية وانتشارها. لقد كان للحملة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر دور كبير في تدمير وتخريب كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، المعتمد على نظام الوقف لتحقيق التكافل الاجتماعي، حيث قام الاحتلال بالإستلاء على معظم الأوقاف، وسهل التعامل العقاري والتجاري للأملاك الوقفية، وهذا من خلال العديد من المراسيم والقوانين التي كانت تهدف إلى تصفية الوقف.

وبعد استرجاع السيادة الوطنية لم تعرف الأوقاف أي اهتمام من طرف الدولة، وذلك في ضل سريان القوانين الفرنسية، إلا في الآونة الأخيرة والتي عرفت مجموعة من الجهود لاسترجاع الأوقاف واستثمارها.

من خلال ما سبق نحاول أن نحدد في هذا البحث مفهوم الوقف ومضمونه الاقتصادي، ضف إلى ذلك تجربة الوقف في الجزائر، وأهم الطرق الاستثمارية للأوقاف مع ذكر أهم المشاريع الوقفية في الجزائر. ولذلك تم تقسيم البحث إلى الأجزاء التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الوقف وأصله الشرعي.
- المبحث الثاني: المضمون الاقتصادي للوقف.
- المبحث الثالث: تجربة الوقف في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الوقف وأصله الشرعي.

أولا: الوقف في اللغة.

استعمل الفقهاء كلمتي حبس ووقف في التعبير عن الوقف، فهناك من عرف الوقف لغة بالحبس، يقال: وقفت كذا أي حبسته[1]. وقال ابن فارس في كلمة حبس :«الحبس ما وقف «والجمع أحباس وقال :إنها أصل واحد يدل «على تمكث في شيء»[2].

وقد عرف الوقف: الوقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء وأوقفه بمعنى حبسه وأحبسه، وتجمع على أوقاف ووقوف، وسمي وقفا لما فيه من حبس المال على الجهة المعنية.

يلاحظ من التعاريف التي تطرقنا لها أن الحبس والوقف يتضمنان معنى الإمساك والمنع والتمكث.

ثانيا: الوقف والاحتساب.

يعني الاحتساب القيام بعمل من أعمال الحسبة[3]* :«فالاحتساب طلب الأجر، والاسم الحسبة وفي الحديث: من صام رمضان إيمانا واحتسابا، أي طالبا لوجه الله تعالى وثوابه، والاحتساب في الأعمال الصالحات وعن المكروهات هو البدار إلى طلب الأجر، وتحصيله بالتسليم والصبر أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلبا للثواب المرجو منها»[4].

من خلال هذا التعريف نجد أن الاحتساب هو عمل مشروع يفعل لله تعالى ومن أمثلة هذا العمل الوقف، والذي يمثل جزء من الأعمال الدينية.

---

1 محمد عبد الله المغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتهما: دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2005،ص76.

2 منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، ادارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006،ص 54.

3 * الحسبة في الشريعة عمل يتناول كل عمل مشروع يفعل لله تعالى كالأذان والإقامة والوقف وأداء الشهادة..... ولهذا قيل: القضاء باب من أبواب الحسبة وقيل جزء من أجزاء الاحتساب. راجع :مركز دراسات الوحدة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 43.

4 مركز دراسات الوحدة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص43.

ثالثا: تعريف الوقف اصطلاحا.

ذكر الفقهاء تعاريف مختلفة للوقف تبعا لآرائهم في مسائله الجزئية، إلا أنه يغلب على تعاريف الفقهاء للوقف إدخال شروط الوقف حسب مذاهبهم المتعددة ضمن التعريف. فالمناوي يعرف الوقف على أنه «حبس المملوك وتسبيل منفعته مع بقاء عينه ودوام به من أهل التبرع، على معين يملك بتمليكه أو جهة عامة في غير معصية تقربا إلى الله»[1].

والكبيسي في أنيس الفقهاء يعرف الوقف بأنه «حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين» وفي تعريف آخر له يعطي مفهوما بديلا يجعل فيه الوقف حبسا»على حكم الله تعالى». ومتله تعريف المفتي السيد محمد عميم الاحسان المجددي الذي يدخل في التعريف أيضا شروط مذهبه فيجعل الوقف» حبس العين على ملك الله تعالى»[2].

وقد أورد أبو زهرة رحمه الله تعريفا جامعا، يستخلص منه أن الوقف هو حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شرط الواقف[3].

رابعا: المشروعية.

يستشهد العلماء لمشروعية الوقف بقوله تعالى:«لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون»[4]و»يأيها الذين أمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض»[5]، فالوقف ليس عطاء عاديا، بل فيه شيء من الشدة على النفس بتخليها عما تحبه. وهذا العطاء يكون من الطيب العزيز وليس من الكسب الحرام والمعصية. وفي الحديث الشريف:« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». فالواقع أن الصدقة الجارية هي الوقف بعينه لأن منفعتها مستمرة،

1 منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006،ص56.

2 منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006،ص 57.

3 محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الأمانة العامة الأوقاف، دولة الكويت، الكويت، 1423هـ ص 9.

4 القرآن الكريم، سورة أل عمران، الآية 92.

5 القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 267.

وكذلك الأمر في العملين الحسبيين الآخرين[1].

ويستدل العلماء أيضا على مشروعية الوقف بحديث عمر بن الخطاب أنه أصاب أرضا من أرض خيبر، فقال: يا رسول الله، أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها! فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ولا تورث، في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل[2].

خامسا: تنوع الأوقاف الإسلامية.

لقد أدى التوسع الكبير في إنشاء الأوقاف الإسلامية والمحافظة عليها خلال العصور التاريخية المتتابعة إلى تنوع كبير في أنواع وأغراض الوقف وأهدافه.

-1التنوع في شكل الإدارة.

من حيث إدارة الوقف، فإنه يدار من قبل الواقف نفسه، أو واحد من ذريته، أو من خلال المشرف على الجهة المستفيدة، كأن يذكر الواقف في حجة وقفه أن يدار الوقف من قبل إمام المسجد الذي تنفق عليه خيرات الواقف. ومن جهة أخرى ومع مرور الزمن فقدت وثائق إنشاء الأوقاف فلم يعرف شكل إدارتها، فتولى القضاء عندئذ تعيين إدارة الوقف، وأوجدت إدارة حكومية للأوقاف، خاصة بعد صدور قانون إنشاء وزارة للأوقاف في الدولة العثمانية، وهو ما نجده في وقتنا في الدول العربية والإسلامية.

-2 التنوع من حيث أنواع الواقفين.

إن أكثر أوقاف الصحابة كانت من أغنيائهم واستمرت أوقاف الأغنياء[3]* مع مر العصور وهي التي شكلت الجزء الأكبر من الأوقاف الإسلامية.

---

1 مركز دراسات الوحدة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص45.

2 مركز دراسات الوحدة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت ،مرجع سابق، ص45.

3 * يذكر الإمام محمد أبو زهرة في كتابه عن الوقف أن كثيرا من أوقاف الأغنياء والحكام كانوا يحبسونها خوفا من بطش وسطوة من يليهم من الحكام الذين شاع فيهم مصادرة أموال سابقيهم في الحكم بعد قتلهم، وكذا مصادرة أموال بعض الأغنياء ممن يرون أنهم ساعدوا الحكام السابقين ودعموهم. فكان هؤلاء وأولئك يجعلون أموالهم أوقافا ليمنعوا من يليهم من الحكام من أخذها عنوة ومصادرتها. راجع منذر قحف، الوقف الإسلامي :تطوره، إدارته، تنميته، مرجع سابق، ص33.

وفي العصر العباسي ظهر نوع أخر من الأوقاف أطلق عليها الفقهاء اسم الأرصاد، حيث كان الحكام يقيمون المدارس والجامعات ويوقفون الأراضي والبساتين، وكان جزء كبير من هذه الأراضي والبساتين من الأموال العامة. وقد توسعت الأرصاد توسعا كبيرا وبخاصة في العهود الأيوبية والمملوكية والعثمانية. فقامت المدارس والجامعات والمكتبات العامة ونشأت الأرصاد من أراض وبساتين تخصص إيراداتها للإنفاق على هذه المدارس والجامعات والمكتبات، وقد توافق مع النوعين السابقين نوع ثالث من الواقفين الذين يوقفون جزءا من أموالهم من خلال الوصايا التي يضعونها لتنفذ بعد موت الموصي، حيث كان كثير منهم يوصون بالإنفاق على وجوه البر والخير العامة في حدود ثلث ما يتركون من ثروات[1].

-3 التنوع من حيث المضمون الاقتصادي:

من حيث المضمون الاقتصادي يوجد نوعين من الأوقاف، النوع الأول هو الأوقاف المباشرة التي تقدم خدمات مباشرة، وهي تمثل رأس مال إنتاجي يهدف إلى تقديم منافع للأجيال المقبلة، كان قد اقتطعه جيل سابق من دخله من أجل البناء الإنمائي للخدمات الخيرية في المستقبل.و أما النوع الثاني فيتمثل بالأموال الموقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية أو تجارية، فالأملاك الاستثمارية يمكن أن تنتج سلع أو خدمات تباع لطالبيها في السوق وتستعمل إيراداتها الصافية في الإنفاق على غرض الوقف.

-4 من حيث الشكل الفقهي أو القانوني: يقسم الفقهاء الوقف من حيث الانتفاع إلى ثلاث أقسام:

أ- الوقف العام أو الخيري: وهو الوقف الذي يشترط الواقف صرف عائده إلى جهة خيرية مستمرة الوجود، مثل الفقراء والمساكين والمساجد والمستشفيات..إلخ.

ب-الوقف الأهلي أو الذري: (يسمى أيضا الخاص) هو الوقف الذي يخصص الواقف عائده ومنافعه لذريته أو لأشخاص بأعيانهم، كأن يكون الوقف على الزوجة والأولاد وذريتهم من بعدهم وعلى جيران الواقف.

1 مندر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت،8..2001-10-12، الموقع الإلكتروني:

www.kantakji.com/figh/files/wakf/7005.pdf

ج- الوقف المشترك: هو ما خصص الواقف في وقفه جزئا من منافعه وخيراته لذريته وجزء آخر لوجوه الخير والبر عامة.

-5 من حيث استمرار الوقف عبر الزمن: الوقف يعتمد على الاستمرار مع الوقت وبهذا تجد الوقف المؤبد والذي يتضاعف فيه الأجر أضعافا كبيرة وتستمر خيراته طيلة وجوده. كما يجري أجره بإذن الله للواقف ما استمر جريانه.

إن استمرار الوقف من غير الأرض مرهون بمدى توفر عنصر يرافق الوقف والمتمثل في الصيانة بالنسبة للبناء، وإن لم توجد مصادر للإنفاق على الصيانة والترميم، فإن الوقف يصبح مؤقتا.

المبحث الثاني: المضمون الاقتصادي للوقف.

لقد توصلنا في المبحث الأول إلى أن الوقف عمل تعبدي يسعى من خلاله الفرد إلى التقرب من خالقه، إذ يضحى بما يملك من أجل المنفعة العامة، ولهذه العبادة دلالة اقتصادية نريد تحديدها من خلال تعريف الاقتصاد وتحديد مجموعة من أهداف الوقف.

يعرف أ.د عيسى عبده الاقتصاد: «إن الاقتصاد يبحث في كسب المعاش وإشباع الحاجات والادخار والاستثمار وفي ملكية الأشياء وتمليكها، وفي هذه الأشياء ينفق الناس كل الدخول أو معظمها»[1]

في حين يهدف الوقف إلى ما يلي[2]:

- إن أول أهداف الوقف وأسماها ترتيب الأجر والثواب المستمر للعباد في حياتهم، وبعد مماتهم من خلال الإنفاق والتصدق والبذل في وجوه البر.
- تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وإيجاد عنصر التوازن بين الأغنياء والفقراء في المجتمع المسلم، إذ يعمل الوقف على تنظيم الحياة من خلال تأمين حياة كريمة للفقير وإعانة العاجزين.
- يضمن الوقف بقاء المال وحمايته، ودوام الانتفاع به، والاستفادة منه أكبر مدة ممكنة،

1 محمد البشير مغلي، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 314.

2 أيمن محمد العمر، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية،ص23، تاريخ الاقتباس: 2011-01-29، الموقع الالكتروني:...*www.islam.gov.kw/eftaa/.../1269159625.doc*

والمحافظة عليه من أن يعبث به من لا يحسن التصرف فيه، وهذا من شأنه أن يضمن للأمة نوعا من الرخاء الاقتصادي والضمان المعيشي.

من خلال التعريف السابق للاقتصاد وأهداف الوقف يمكن تحديد القاسم المشترك بينهما، والذي يتمثل في المنفعة رغم الاختلاف من زوايا أخرى مختلفة، بحيث أن الوقف يسعى إلى تحقيق الانتفاع الجماعي دون مقابل مادي ملموس، وهذا تقربا لله عز وجل في مقابل الاقتصاد الذي هو الإشباع المادي والسعي نحو الأرباح وتحقيق النفع الذاتي.

والوقف خلقية اقتصادية إسلامية رفيعة، وهي وسط بين رهبنة»العفة الاختيارية» في مدعى الراهب الاقتصادي مالتوس، ولهفة الاقتصادانية « économisme » وثن الرأسمالية الافتراسية الحديثة[1].

ويقول منذر قحف عن الوقف أنه أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبدا، أو مؤقت في الوقف المؤقت. فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزيع خيراتها المستقبلية على أغراض الوقف بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد، ولعل هذا المعنى للوقف يجعل وقف الأسهم والحصص أو الوحدات في الصناديق الاستثمارية، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، من أهم الأشكال الحديثة للوقف، لأن هذه الأشكال تعبر عن حقيقة المضمون الاقتصادي للوقف الإسلامي[2].

المبحث الثالث: تجربة الوقف في الجزائر.

أولا: نبذة تاريخية عن الوقف في الجزائر

-1 الأوقاف قبل العهد العثماني:

مما لا شك فيه أن الجزائر التي كانت تعرف بالمغرب الأوسط عرفت الأوقاف بعد وصول نعمة الإسلام إليها عن طريق الفتوحات الإسلامية، بحكم أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، عرفوا باندفاعهم إلى الحبس وبالأخص من كانت له القدرة والمال

1 محمد البشير مغلي، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص315..

2 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط ،ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان، 8-12/10/2001، تاريخ الاقتباس: 29-01-2011، ص 11، الموقع الالكتروني: www.kantakji.com/figh/files/wakf/7005.pdf

على التسبيل.

-2 الأوقاف في العهد العثماني:

لقد تميزت الفترة العثمانية بازدهار الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد، وذلك بالتزامن مع انتشار الطرق والزوايا في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى مستهل القرن التاسع عشر[1]. ووجد السكان في الوقف أحسن وسيلة وخير عزاء أمام مظالم الحكام، وانعدام الأمن وهجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل، وقد وجد الحكام الأتراك أن خير وسيلة لنفوذهم في الجزائر واستقرار حكمهم، تكمن في تعزيز الرابطة الدينية مع السكان.

لقد عرف العهد العثماني تطور كبير للأوقاف إذ وصلت إلى أوج عظمتها وشكلت نظاما وافرا، ساهم في تحقيق احتياجات المجتمع، وأهم الأوقاف التي عرفتها البلاد في العهد العثماني تتمثل فيما يلي[2]:

- إدارة سبل الخيرات التي أسسها شعبان خوجة سنة 999هـ/1590م.
- أوقاف الحرمين الشريفين: تعد أقدم المؤسسات الوقفية.
- أوقاف النازحين من الأندلس.
- أوقاف الأشراف وأوقاف بيت المال.
- أوقاف الجامع الأعظم بالعاصمة والزوايا والجوامع الكبيرة في كل من قسنطينة ومعسكر وتلمسان والمدية.

-3 الأوقاف في عهد الاحتلال الفرنسي:

لقد كانت السياسة الاستعمارية تهدف إلى هدم ما بنته المؤسسة الوقفية، التي مثلت للاحتلال عائق أمام تفكيك المجتمع الجزائري والتوسع الاستيطاني، إذ وجدت في الوقف مؤسسة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين.

---

1 محمد أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 32.

2 محمد البشير مغيلي، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف لدولة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003،ص 318.

ولذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار العديد من القرارات التي تنص على رفع الحصانة عن الأملاك الوقفية، وإدخالها في نطاق التبادل التجاري، وليسهل الاستيلاء عليها من طرف المستوطنين، فكان أول قرار صدر في هذا الصدد، مرسوم 08 سبتمبر 1830» مرسوم دي يرمون» ، الذي قضى بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، ومنح الصلاحيات للحكومة الفرنسية في إدارة الأوقاف الإسلامية بحلولها محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد.

كما ظهرت مخططات لتصفية مؤسسات الأوقاف حيث بدأت في 25 أكتوبر من سنة 1832، حيث تقدم المدير العام لأملاك الدولة الفرنسية، بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني الفرنسي، حيث كانت له صلاحية التصرف في عدد كبير من الأوقاف، وتم في هذا الصدد إصدار مرسوم في 31 أكتوبر 1838 تم تلاه المنشور الملكي في 24 أوت 1838 والذي قسم الملاك إلى ثلاثة أنواع[1]:

- أملاك الدولة: تخص كل العقارات المحولة، التي توجه للمصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية، وكان من ضمنها الأوقاف.
- الأملاك المستعمرة.
- الأملاك المحتجزة.

بعد المرسوم السابق ظهر مرسوم 30 أكتوبر 1858 وقانون 1873، وتم من خلالهما إخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وسمح بامتلاك الأوقاف وتوزيعها. إن القرارات والمراسيم التي تم إصدارها، كانت تهدف إلى تصفية الأوقاف الإسلامية لصالح المستعمر، والقضاء على المقومات الاقتصادية والأسس الاجتماعية للشعب الجزائري.

-4 الأوقاف بعد استرجاع السيادة الوطنية:

بعد استرجاع السيادة الوطنية في سنة 1962، استمر سريان القوانين الفرنسية ماعدا تلك التي تمس السيادة الوطنية، وهذا ما أدى إلى إهمال الأوقاف ولم تعمل السلطات على حماية ما تبقى منها وصيانتها، وبهذا لم تكتسب إطار شرعي أو قانوني، بل استمر التضييق عليها باستثناء مجالات محدودة، تتمثل في دور العبادة ومدارس تعليم القرآن.

1 فارس مسدود وكمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مقال مقتبس بتاريخ: 22/09/2011، ص 9، موقع مركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية.

وكمحاولة لتدارك الموقف، أصدرت الدولة مجموعة من المراسيم، والقوانين نذكر منها حسب التسلسل الزمني ونحددها من خلال النقاط التالية:

- مرسوم سبتمبر 1964: مرسوم يخص نظام الأملاك الوقفية العامة، والذي أصدر باقتراح من وزير الأوقاف.

- مرسوم الثورة الزراعية نوفمبر 1971: لم يستثني الأراضي الموقوفة من التأميم، إلا أنه أدرج معظم الأراضي الوقفية ضمن الثورة الزراعية.

- دستور 1989: نصت المادة 49 من دستور 1989على أن:«الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصيصها». كان دستور 1989 هو الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالأوقاف، بحيث أصبحت هذه الأخيرة بموجبه تتمتع بالحماية القانونية الدستورية.

ثانيا: الهيكل الحكومي المسير للأوقاف:

في إطار إعادة هيكلة وزارة الشؤون الدينية، أنشئت مديرية حملت اسم مديرية الشعائر الدينية والأملاك الوقفية، وبعد صدور دستور 1989 الذي أقر الحماية على الأملاك الوقفية، عدلت التسمية إلى مديرية الأوقاف والشعائر الدينية، حيث كان نصيب الأوقاف منها مديرية فرعية للأوقاف تقوم بمهمة التسيير الإداري والمالي للأوقاف عبر ولايات الوطن[1].

ازدادت نشاطات الأوقاف بعد صدور قانون أفريل 1992 من خلال ملف استرجاع الأملاك الوقفية، والأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية.

استقلت الأوقاف بمديرية قائمة بذاتها «مديرية الأوقاف» بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في ديسمبر 1994 وأصبحت بذلك وزارة الشؤون الدينية هي الجهة المسيرة للوقف العام الخيري، بوصفها الوصي القانوني على الأوقاف العامة، بينما الوقف الخاص يسير من طرف المستفيدين من ريعه ولا دخل للوزارة فيه، إلأ في إطار تسوية النزاعات إن وجدت.

1 فارس مسدود وكمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مقال مقتبس بتاريخ: 22/09/2011، ص 11، موقع مركز فقه المعاملات المالية الإسلامية.

ثالثا:الدور الاقتصادي للأوقاف وطرق استثمارها.

-1 الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر.

إن الدور الذي تلعبه الأوقاف في الجزائر لا يتعدى الدور التقليدي الذي عرفته في الغالب، والمتمثل في تمويل المساجد والمدارس القرآنية، والانتفاع بريعها بصفة مباشرة من طرف الجهة الموقوف عليها في حالة الأوقاف الخاصة، أما الأوقاف العامة فريعها يصب في حساب خاص بها لدى الخزينة المركزية ،ولا يستخدم منه إلا ما هو ضروري لتسديد نفقات العمليات المتصلة بالبحث عن الأوقاف المفقودة واستخراجها[1].

إن إدارة الأوقاف تكتسي طابعا مركزيا، وهذا ما عقّد عملية إدارة الوقف الجزائري، رغم التنوع الكبير للأوقاف الجزائرية، وهذا ما يؤكده أحد التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والملخص في الجدول التالي[2]:

الأملاك الوقفية	عددها
السكنات	1981
المكتبات	1
المحلات التجارية	787
الأسواق	1
حمامات الوضوء	269
المدارس	2
الحمامات	26
المستودعات	17
النوادي	11
المخبزات	8
النخيل المستأجرة	7850
أشجار مستثمرة	1630

تجدر الإشارة أن هذه الأوقاف تم حصرها في ماي 1998 والعملية لازالت متواصلة،

1 محمد أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص37.

2 نقلا عن: فارس مسدود وكمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مقال مقتبس بتاريخ: 22/09/2011، موقع مركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية.

وهذا جزء صغير مقارنة مع الأوقاف المفقودة علما أن العهد العثماني، كانت فيه الأوقاف تشكل جزء كبير من الأراضي والأصول في الجزائر، والتي اندثرت بفعل الآلة الإستدمارية الفرنسية.

إن الدور الذي تلعبه الأوقاف والازدهار الذي حققته في ظل الدولة الإسلامية، يحثنا على إعادة النظر في الأوقاف والخروج بها من مجالها الفقهي، وإعادة إحيائها بشكل يجعل منها مورد لتحقيق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، في ظل عجز الدولة على تلبية هذه الاحتياجات نظرا لازدياد الكثافة السكانية وتضاعف النفقات.

لقد أكد الكثير من الباحثين ومن بينهم منذر قحف على أن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع العام والخاص، وطبيعة نشاطه تدخل في إطار البر والإحسان والرحمة والتعاون.

إن توسع الأوقاف وتزايدها في عهد الدولة الإسلامية، أكد أهميتها، وهذا ما يجب تطبيقه في وقتنا الحاضر لأن نتائجها ستكون أكبر نظرا للتطور الاقتصادي والمالي وكثرة سبل استثمار الوقف.

من هذا نطرح التساؤل حول ماهية السبل الممكنة لاستثمار الأموال الوقفية، والخروج بها من دائرة الإنفاق على المساجد والمدارس القرآنية؟ هذا ما سيجيب عليه العنصر القادم الموسوم بطرق استثمار الوقف.

-2طرق استثمار الوقف.

أ- الوقف والاستثمار.

في هذا العنصر نحاول تحديد العلاقة بين الوقف والاستثمار وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول مقارنة

	الوقف	الاستثمار
المفهوم	حبس الأصول الثابتة لإنتاج المنافع والعوائد والثمار	إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق ربح على المدى البعيد
الهدف	تحقيق منفعة ونيل جزاء يوم القيامة	تحقيق منفعة على المدى الطويل
المدى الزمني	البعيد- التأبيد	البعيد – الاستمرار
المجال	الأموال الممكن الانتفاع بها مع بقاء أصلها	الأصول الممكن استثمارها

من خلال الجدول المقترح، فإننا نصل إلى استنتاج مفاده أن الوقف نفسه استثمار، لأن الاستثمار يهدف إلى إضافة أرباح لتغطية المصاريف، فيبقى رأس المال محفوظ، والوقف يهدف إلى الانتفاع بالأموال مع بقاء أصلها[1].

ب- طرق استثمار موارد الوقف.

إن من مقاصد الوقف الاستمرار والتأبيد، فلا يكمن أن يتحقق هذان المقصدان بدون استثمار ناجح، لأن المصاريف المتزايدة يمكن لها القضاء على أصل الوقف، فما هي أهم أوجه الاستثمارات الممكنة للوقف؟.

في هذا العنصر سنقوم باستعراض أهم الطرق الاستثمارية للوقف القديمة منها والحديثة، مسترشدين بما وصلت إليه البحوث والدراسات وهي[2]:

الطريقة الأولى: الإجارة.

كانت أهمها وأكثرها شيوعا بل كاد الفقهاء أن يربطوا بينها وبين جواز بعض أنواع الوقف.

الطريقة الثانية: المزارعة.

وهي أن تتفق إدارة الوقف مع طرف آخر ليقوم بغرس الأرض الموقوفة أو زرعها على أن يكون الناتج بينهما حسب الاتفاق.

الطريقة الثالثة: المساقاة.

خاصة بالبساتين والأرضي التي فيها الأشجار المثمرة، حيث تتفق إدارة الوقف مع طرف أخر ليقوم برعايتها وسقيها على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق.

الطريقة الرابعة: المضاربة أو القراض.

هي المشاركة بين المال والخبرة والعمل، بأن يقدم رب المال إلى الآخر ليستثمره

1 هنا تجدر الإشارة إلى تنوع الأموال التي يمكن وقفها، وهي الأموال التي ينتفع بها مع بقاء أصلها، كالمباني والأراضي، والأشياء التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها مثل الطعام فلا يمكن وقفها.

2 نقلا عن: على محي الدين القرة داغي، استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، موقع مركز فقه المعاملات المالية الإسلامية، ص 5.

استثمارا مطلقا أو مقيدا حسب الاتفاق، على أن يكون الربح بالنسبة بينهما حسب الاتفاق. والمضاربة تتحقق في باب الوقف في ثلاث حالات[1]:

1- إذا كان الوقف عبارة عن نقود عند من أجاز ذلك منهم المالكية وبعض الحنفية والإمام أحمد في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية. وحينئذ تستثمر هذه النقود عن طريق المضاربة الشرعية.

2- إذا كانت لدى إدارة الوقف نقود فاضت عن المصاريف، أو أنها تدخل ضمن الحصة التي تستثمر لأجل إدامة الوقف، فهذه يمكن أن تدخل في المضاربة الشرعية.

3- بعض الأدوات أو الحيوانات الموقوفة حيث يجوز عند الحنابلة أن تكون المضاربة بإعطاء آلة العمل من رب العمل وتشغيلها من قبل المضارب، ويكون الناتج بين الطرفين، كمن يقدم إلى الأجير فرسا أو سيارة ويكون الناتج بينهما.

الطريقة الخامسة: المشاركة.

أ- المشاركة العادية: تتفق إدارة الوقف بجزء من أموالها الخاصة للاستثمار مع شريك ناجح في مشروع.

ب-المشاركة المتناقصة لصالح الوقف: الدخول في مشروع ناجح مع طرف مستثمر، حيث يتم بينهما المشاركة العادية تم يخرج المستثمر البنك مثلا تدريجيا من خلال بيع أسهمه لصالح الوقف ويجوز العكس.

ج- المشاركة في شركات المساهمة عن طريق تأسيسها أو شراء أسهمها.

د- المشاركة في الصناديق الاستثمارية المشروعة بجميع أنواعها.

الطريقة السادسة: الاستصناع.

الاستصناع عقد أجازه جماعة من الفقهاء منهم الحنفية وأقره مجمع القفه الإسلامي في دورته السابعة.

عقد الاستصناع يمكن إدارة الوقف من الاستفادة منه لبناء مشروعات ضخمة حيث تستطيع أن تتفق مع البنوك الإسلامية أو المستثمرين على تمويل المشاريع العقارية.

1 على محي الدين القرة داغي، استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، موقع مركز فقه المعاملات المالية الإسلامية، ص11

غالبا ما يتم الاستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الاستصناع الموازي حيث لا تبني هي ولا تستصنع وإنما تتفق مع المقاولين لتنفيذ المشروع طبقا للمواصفات المتفق عليها مع إدارة الوقف.

الطريقة السابعة: المرابحات.

يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المرابحات لشراء ما تحتاج إليه عن طريق المرابحة العادية والمرابحة للأمر بالشراء كما تجريها البنوك الإسلامية والتي تتم عبر خطوات أولها وعد بالشراء من إدارة الوقف وثانيها شراء البنك المبيع وتسلمه وحيازته تم بيعه لإدارة الوقف بربح متفق عليه.

الطريقة الثامنة: سندات المقارضة وسندات الاستثمار.

هذا النوع من السندات أجازها مجمع الفقه الإسلامي، وتستطيع إدارة الوقف أن تساهم في هذه السندات المشروعة بالاكتتاب فيها أو شرائها أو أن تقوم هي بإصدارها.

الطريقة التاسعة:صكوك أخرى.

لا تنحصر مشروعية الصكوك على المقارضة التي أجازها مجمع الفقه الإسلامي، بل يمكن ترتيب صكوك(سندات مشروعة) أخرى مثل صكوك الإجارة التشغيلية أو التمويلية وصكوك المشاركة الدائمة وغيرها.

-3 الاستثمار الوقفي في الجزائر:

بموجب قانون رقم 01/07 المؤرخ في 22 ماي 2001 فتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة، وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع وقفية نذكر منها[1]:

أ- مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران:يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية.

ب-مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت: تم تمويله من صندوق الأوقاف وهو

1 الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف

لصالح فئة الشباب.

ج- مشاريع استثمارية بسيدي يحيى ولاية الجزائر: تتمثل في انجاز مراكز تجارية وإدارية على أرض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز مقابل مبالغ مالية.

د- مشروع استثماري بحي الكرام (مكايسي) الجزائر: يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في: مسجد، 150 مسكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة الخدمات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.

هـ- مشروع شركة طاكسي وقف: الذي انطلق بـ30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى.

خاتمة

لقد حددت الدراسة مفهوم الوقف وتنوعه ومضمونه الاقتصادي، وكذا واقع الوقف في الجزائر، من خلال التطرق إلى التطور التاريخي من قبل العهد العثماني إلى بزوغ فجر السيادة الوطنية، والإهمال الذي عرفه في ظل سريان القوانين الفرنسية، إلى أن أعادت الحكومة الاهتمام به في الآونة الأخيرة.

لقد كان الوقف ولا يزال مؤسسة اقتصادية لها دور في تحقيق التكافل الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي، وجهود الحكومة في الآونة الأخيرة نابعة من هذه الأهداف، فالمشاريع الاستثمارية التي جسدتها الدولة خير دليل على ذلك.

وفي الأخير يمكننا أن نخلص إلى أن الوقف يحتاج إلى الكثير من الاهتمام والإصلاحات المتعلقة بالجانب الإداري والتمويلي والاستثماري، ويمكننا أن نقدم مجموعة من التوصيات في النقاط التالية:

- نشر المفاهيم الحديثة للوقف وتوعية المجتمع به، لأن الوقف على المساجد والمصاحف ليس هو الشكل الحقيقي للوقف.
- بدل جهود من أجل استرجاع الأوقاف المفقودة.
- توسيع المشاريع الوقفية لتشمل كل الولايات.

- وقف الأسهم والحصص في الصناديق الاستثمارية والودائع في البنوك الإسلامية لأنها أهم الأشكال الحديثة للوقف.
- البحث عن السبل الحديثة لاستثمار الأموال الوقفية.
- الوقف على الرعاية الصحية والعلم.

قائمة المراجع:

*القرآن الكريم.

-1الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

-2 أيمن محمد العمر، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، تاريخ الاقتباس: 2011-01-29، الموقع الالكتروني:.www islam.gov.kw/eftaa/…/1269159625.doc

-3 على محي الدين القرة داغي، استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، موقع مركز فقه المعاملات المالية الإسلامية.

-4 فارس مسدود وكمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مقال مقتبس بتاريخ: 22/09/2011، موقع مركز فقه المعاملات المالية الإسلامية.

-5 محمد البشير مغلي، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

-6محمد عبد الله المغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتهما: دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2005.

-7 مركز دراسات الوحدة العربية، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

-8 محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الأمانة العامة الأوقاف، دولة الكويت، الكويت، 1423هـ .

-9 مندر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت،8..12-10-2001، الموقع الإلكتروني:www.kantakji.com/figh/files/wakf/7005.pdf

-10منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006.

دور الأب إلى جانب الطفل في العائلة الجزائرية

عمار عبد الحق/جامعة معسكر

الملخص

يولد الطفل في هذه الدنيا في الحالات العادية داخل عائلة مكونة من الأب والأم، ولكل واحد منهما دور يقوم به ووظيفة يؤدها وعليه أن يحتل مكانة داخل العائلة لأجل بلوغ الهدف المتمثل في التنشئة الاجتماعية للطفل في ظروف جيدة.

إذا كانت الأم ترتقي إلى مكانة الأم بسهولة، بفعل الأسباب البيولوجية (الحمل، الوضع)؛ فالأب عليه أن يصير أبا، وعليه أن يبذل مجهودا على المستوى النفسي والفيزيقي للارتقاء إلى مكانة الأب. وهذا الارتقاء لا يمكن أن يكون إلا إذا سمحت به الأم.

في مقالنا هذا حاولنا معرفة الدور الذي يؤديه الأب داخل العائلة الجزائرية تجاه الطفل ومعرفة ما إذا كانت الأم تسمح لزوجها أن يحتل مكانته إلى جانب أطفالها وكذلك معرفة إذا كان الأب يقوم بمجهودات للارتقاء إلى هذه مكانة.

الكلمات المفتاحية : الأب، الدور، العلاقة التفاعلية، العائلة، الوظيفة، المكانة، السلوك.

مقدمة

تعتبر العائلة الوحدة الأولية التي تبنى عليها كل المجتمعات، وهذه الوحدة تختلف في تركيبتها من مجتمع لآخر، وذلك بحسب القيم والمعطيات الاجتماعية والثقافية التي تحكم المجتمع؛ ولهذا نجد عدة أنواع من العائلات في المجتمعات الغربية المعاصرة، فمن عائلة ثنائية الوالدين بجنسين مختلفين تربط بينهما علاقة زواج إلى عائلة أحادية الوالد، مرورا بالعائلة الثنائية الوالدين من جنس واحد...

في المجتمع الجزائري نمط العائلة السائد هو العائلة الثنائية الوالدين بجنسين مختلفين وتربط بينهما علاقة زواج؛ وهي بذلك تحافظ على التركيبة الأولية أو التقليدية للعائلة، مع أننا نلاحظ بروز نمط العائلة النووية والتي تتكون من أب وأم وطفل،والتي أصبحت تأخذ مساحة أكبر في المجتمع الجزائري. لقد ظلت العائلة الجزائرية، ولمدة طويلة، تخضع للنظام العائلي الأبوي، وهو النظام العائلي الذي كان سائدا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط؛ وللإشارة فإنه في هذا النظام، يحتل الأب مكانة السلطة المطلقة فهو الحامل لاسم العائلة وهو الذي يعطيه لمن يعقبه (الطفل).

لقد أجريت دراسات عديدة حول أهمية الأم في النمو النفسي السليم للطفل وذلك منذ بداية القرن الماضي، بحيث أن الدراسات كانت تُركز على العلاقة التفاعلية أم-طفل وما لها من خصوصيات. كل هذا مع أن أب التحليل النفسي S. Freud ومن جاؤوا من بعده من المحللين النفسانيين ركزوا على الدور الأساسي الذي يلعبه الأب في الفصل بين الأم والطفل وأهمية دخول الأب على مستوى العلاقة الثنائية أم-طفل، وتحويلها إلى علاقة ثلاثية أب-أم-طفل على شكل مثلث، أين كل عنصر يتفاعل مع العنصرين الآخرين. هذا التركيز على ضرورة كسر العلاقة الثنائية أم-طفل يرجع لما للأب من أهمية في النمو النفسي والاجتماعي السليم للطفل.

الإشكالية

في الظروف العادية يأتي الطفل في عائلة تتكون من الأب والأم تربط بينهما علاقة زواج، وداخل هذه العائلة لكل منهما دور، ووظيفة ومكانة خاصة به، بهدف أساسي وهو النمو السليم للطفل والتنشئة الجيدة لهذا الأخير. فبقدر ما أن الطفل بحاجة إلى من يوفر له العطف والحنان فهو بحاجة إلى من يوفر له الحماية والأمان.

بالنسبة لـ Le Camus فإن الأب يلعب دورا أساسيا داخل العائلة إلى جانب الطفل إذ أنه سيؤثر بشكل كبير على نمو هذا الأخير، إذ يجب على الأب أن يكون مساهما في التنشئة الاجتماعية للطفل (الرعاية، اللعب، التربية)، ونجد هنا Le Camus يتحدث عن «الأب الحاضر». لكي يكون حاضرا يجب على الأب أن يتمتع بمكانة الأب في العائلة ويجب عليه أن يلعب دور الأب في العائلة ويؤدي وظيفته كأب داخل العائلة.

إذا كانت الأم أُمًا منذ البداية، ذلك لأسباب بيولوجية بالدرجة الأولى، حيث أنها ترتقي بسهولة إلى مكان الأم بفعل حمل الطفل ووضعه، فإن الأمر ليس بهذه السهولة بالنسبة للأب، فالأب يجب أن يصير أبا (De Montigny F. et Lacharité C.,2005)، وهذه الصيرورة لا تكون ممكنة إلا إذا سمحت بها الأم، كما نلاحظ ذلك في المقولة التالية: «الأغلبية الساحقة لأطباء النساء والقابلات يظنون أن الأب يستطيع أن يجد بداخلها (مصحة التوليد) مكانه الكلي. فقط على الأم أن ترغب في ذلك وأن تدعوه لذلك» (Le Camus J., 2011).

ما هو دور الأب داخل العائلة الجزائرية ؟ هل تترك الأم زوجها يقوم بدور الأب إلى

جانب أطفالها ؟ والأب هل يقوم بمجهودات للارتقاء إلى مكانته المخصصة له داخل العائلة والتي ستسمح له بأداء دوره إلى جانب الطفل؟

إن دور الأب هو كسر العلاقة الازدواجية أم-طفل كما هو مذكور في أعمال S. Freud فيما يخص الأُودِب، ويجب على الأب منع العلاقة الغير شرعية، الرحمية incestueuse))، هذا المنع سوف يُسَيِرُ علاقات الفرد مع محيطه ويُنَظِمُ رغباته. ويمكننا أن نفهم أن دور الأب هو تمثيل القانون. هذه النظرة للأب قد تغيرت حاليا وأصبح الأب لا يلعب دور المانع والمحرج أو الممثل للقانون فقط، وهذا نظرا للتغيرات التي طرأت على العائلة، في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

مفهوم الأب

أولا وقبل كل شيء لا بد لنا من الإشارة إلى وجود اختلاف كبير بين مصطلح الأب من جهة ومصطلح الوالد من جهة أخرى. مصطلح الوالد يحيلنا إلى ما هو بيولوجي وما هو علاقة فزيولوجية بين فرد أول، هو الأصل أو السلف وفرد ثان هو الفرع أو الخلف. أما مصطلح الأب فيحيلنا إلى كل ما هو اجتماعي وما هو ثقافي وأنتروبولوجي. نشير كذلك إلى أن مصطلح الأب له بعد نَسَبيٌ، بحيث أن الأب يسمح للطفل بالحصول على اسم يدرجه تحت نسب معين ويجعله ينتمي إلى شجرة نسب معينة.

الحُوَيْن المنوي للأب يحتوي على نصف المورثات والجينات، كما أن بويضة الأم بدورها تحتوي على نصف المورثات والجينات؛ وبتوحدهما تتكون بيضة موحدة تمثل نقطة البداية للجنين وتحتوي على مورثات الأب والأم. من الضروري هنا الإشارة إلى H. Wallon حيث يقول بأن «النمو النفسي للطفل يقدم تضاد (Opposition) كما هو ملاحظ في كل تطور... عند الطفل تتواجه وتتداخل بالاشتراك عوامل ذات مصدر بيولوجي واجتماعي» (Wallon H., 2002) ، ويظهر لنا جليا هنا بأن الأب يلعب دورا مهما في نمو الطفل من الناحية البيولوجية، بحيث أنه سيقدم للطفل نصف المورثات، والتي ستساهم في تحديد المظهر الخارجي للطفل، هذا المظهر الخارجي الذي سيتفاعل به مع محيطه.

من الناحية الاجتماعية فإن الأب هو ذلك الشخص الذي يتكفل بالطفل، بحاجاته المعنوية والمادية. الحاجة الأولية للطفل في المجتمع هي حاجته إلى الهوية والتي لا يحصل عليها إلا بحصوله على اسم يسمح للآخر بالتعرف عليه، هذا الاسم يعطى له من

طرف الأب، «الأب يبقى أولا محطة نقل للنسب الاسمي» (Badinter E., 1980). إذن «الاسم» يشكل الرابطة المهمة بين الأب والطفل، وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات متبادلة فيما بينهما.

الدور، الوظيفة والمكانة :

يعرف الدور على أنه نوع الفعل أو السلوك الذي يقوم به الفرد، أو هو مجموع الضوابط والانتظارات التي تحكم سلوك الفرد، بحسب مكانته الاجتماعية أو وظيفته داخل المجموعة.«ويشير الدور إلى سلوكات ، أفعال أو مواقف شعورية، قصدية، ملموسة، قابلة للتبادل ونسبية، مثل المهام المنزلية ... ويمكن للأم والأب القيام بها» (Daillaire Y., 2006). كما أن «مصطلح الدور يحيل إلى مجموع السلوكات التي ينتظرها المجتمع من الأب اعتبارا من المكانة التي يحتلها» (Le Camus J., 2011).

من جهة أخرى يمكن القول بأن الدور هو «مجموع التصرفات الملموسة والمنتظرة إما من طرف المجتمع أو من طرف العائلة»، حسب التعريف الذي قدمته Segalen وأشارت إليهF. Hurstel في مقالها بعنوان «كسور في الأبوة : رهاناتها بالنسبة لدور ووظيفة الآباء المعاصرين» (Hurstel F., 2002). الشيء الملاحظ هو كون الدور يحدد بحسب معطيات اجتماعية-ثقافية.

«الوظيفة ... بعكس الأدوار، لاشعورية، غير قصدية» (Daillaire Y., 2006) ونوعية، بمعنى خاصةٌ بالنوع (الرجل-المرأة). فوظيفة الأب تختلف عن وظيفة الأم. حيث أنS. Freud يرى بأن الأم هي «الحب والحنان» والأب يمثل «القانون والسلطة» (Badinter E., 1980).

كما أن وظيفة الأب تتلخص في الفصل بين الأم والطفل وهذه الوظيفة جد هامة بالنسبة للتحليليين، حيث أنها تمنع العلاقة الرحمية، «كغير (tiers) يقوم الأب بوظيفة الفصل والمنع وهذا بالنسبة للطفل من الجنسين. هذه الوظيفة للأب معاينة من طرف جميع المحللين النفسانيين كمؤسسة لمنع زنا المحارم (Le Camus J., 2011) «(l'inceste).

لكن الأب قبل ذلك يؤدي وظيفة الجسر بين الأم والطفل، «الوظيفة الأبوية لا تتلخص في الفصل، المنع، الإخصاء، كما هي عادة مقدمة. قبل الفصل، يقوم الأب بالجمع

بين الأم والطفل، إنه يضمن ظروف اللقاء، والرابطة» (Ciccone A., 2007). Le Camus يرى أن مصطلح الوظيفة يشير إلى «المساهمة الوالدية التي ترجع إلى حاجات الطفل، والمتمثلة في الحب والقانون» (Le Camus J., 2011).

المكانة من جهتها تسمح بتنظيم العلاقات الإنسانية داخل المجتمع. فمكانة الفرد هي تلك الوضعية الاجتماعية التي يحتلها داخل المجموعة، وذلك بحسب بعدي الزمن والنسق. ويجب الإشارة إلى أن المكانة تفرض على الفرد واجبات لا بد له من القيام بها وتعطيه ميزات يستفيد منها ويتوقعها.

يعرف Lehalle المكانة على أنها «توافق مجموع...السلوكات التي ينتظرها الفرد شرعا من الآخرين بسبب الوضعية الاجتماعية التي يحتلها» (Lehalle H., 1995).

الأب في التحليل النفسي :

إن S. Freud يرجع بنا في كتابه الطوطم والطابو (Totem et Tabou)، إلى أب العشيرة الأولية وأولاده، الذين اتفاقوا على قتله لتشدده والذي ظل يحتفظ بالنساء له لوحده ويمنع الأولاد من معاشرتهن، لم يكتف الأولاد بقتل الأب بل قاموا بأكله، «من خلال فعل الامتصاص حققوا تماهيهم معه وتَمَلَك كل واحد منهم جزء من قوته» (Freud 2004 ,S.).

يقول S. Freud بأن هناك أحاسيس متناقضة كان يعيشها الأولاد، فمن جهة لديهم كراهية كبيرة تجاهه لتشدده، حيث ظل يمنعهم من الوصول إلى القوة وتحقيق نزواتهم الجنسية، ومن جهة أخرى لديهم أحاسيس حب وإعجاب تجاهه. بقتله توصل الأولاد إلى تحقيق الكره تجاهه وأحسوا في البداية بنوع من السعادة لكن سرعان ما تملكتهم أحاسيس بتأنيب الضمير والشعور بالذنب، وبذلك أصبح الأب، الميت، أقوى بكثير مما كان عليه عندما كان حيا. فما كان يمنعه بوجوده أصبح الأولاد يمتنعون عن القيام به بفعل الشعور بالذنب الذي أصبحوا يعيشونه.

تعتبر عقدة أودب (le complexe d'Oedipe) من أهم الاكتشافات التي توصل إليها S. Freud ، والذي يرى بأنها تحدث ما بين سن الثالثة والخامسة من عمر الطفل، وهي المرحلة التي توافق المرحلة القضيبية. ويجب الإشارة إلى أن هذه العقدة متواجدة داخل

كل المجتمعات المبنية على النظام العائلي، وبخاصة النظام العائلي الأبوي، «عقدة أودب هي بالتأكيد حصيلة المؤسسة الاجتماعية المتمثلة في العائلة» (Houser M 1984.,).

«هذه العقدة التي عادة نقلصها في شكلها الإيجابي، إلى أن الطفل لديه رغبات القتل تجاه الوالد من نفس الجنس ورغبات جنسية تجاه الوالد من الجنس المعاكس» (Le Camus J., 2004). فالطفل الذكر لديه أحاسيس حب تجاه الأم وأحاسيس كراهية تجاه الأب والأمر معكوس بالنسبة للطفل الأنثى. ومن الضروري أن يدخل الأب على مستوى تلك العلاقة الثنائية أم-طفل، بحيث على الأب أن يقوم بدوره المهم في تحويل هذه العلاقة الثنائية إلى علاقة ثلاثية، على شكل مثلث، أين يتمركز كل واحد من الأفراد الثلاثة الأب، الأم والطفل على قمة من قمم هذا المثلث.

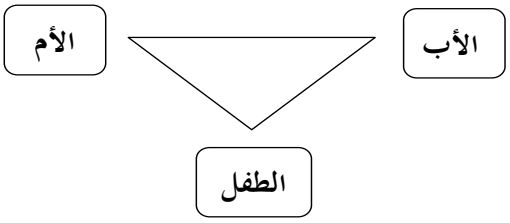

إذن «يجب على الأب أن يتدخل، عندما يحين الوقت، داخل الزوج[1] أم/طفل. هو من عليه أن يفصلهم عن بعضهم وأن يستبدل العلاقة الثنائية الأولية بالعلاقة الثلاثية، والتي بحصر المعنى، هي وحدها إنسانية» (Badinter E., 1980).

نلاحظ هنا أن الأب يلعب دور الفاصل أو المفرق بين الأم والطفل، فهو يمنع تلك العلاقة الإنصهارية (symbiotique) ، أين يكون هناك جسد واحد يشمل كل من الأم والطفل بمعنى أن الطفل لا يمثل إلا امتدادا للأم، والعكس صحيح بمعنى أن الأم هي امتداد للطفل. وبدوره الفاصل، يعمل الأب على إعطاء الطفل الشعور بوجوده ككيان مستقل عن الأم.

وجود الأب سيسمح للطفل بالإحساس بوجود شخص آخر يختلف عن الأم من الناحية الفزيولوجية والنفسية واللغوية... هذا الشخص يستحق أن يكون محل أحاسيس مختلفة : حب، كره، إعجاب ... ونجد Badinter تقول بأن «الأب يمثل مصرفا لكراهية

1 le couple الزوج :

الطفل» (Badinter E., op. cit). وجهة النظر هذه أخذتها هذه الباحثة من عند Winnicott، حيث يرى بأنه «من السهل على الأطفال أن يكون لهم أبوين. واحد يبقى يُنظر إليه على أنه محبوب بينما الآخر يكون ممقوتا، هذا لديه تأثير موازن» (Winncott D. W., 2002)، من هنا نلاحظ بأن الأب يسمح للأم بأن تكون أُمًا جيدةً. كما أن الأب يلعب دورا مهما في تشكل الأنا الأعلى، حيث أن «سلطة الأب المدمجة (introjectée) داخل الأنا تشكل نواة الأنا الأعلى والذي يُفترض من الأب الانضباط حتى يؤبد (perpétue) منعه لزنا المحارم» (Freud S., 1969).

يلعب الأب كذلك دورا مهما في اكتساب الهوية الجنسية لدى الطفل، فبعد المرحلة الأولى من النمو النفسي-الجنسي للطفل، تلك المرحلة التي تتميز باللاتمايز الجنسي بين الذكر والأنثى، وأين إشباع الرغبات والشعور باللذة لدى الطفل يتم من خلال عملية المص والإخراج. تأتي مرحلة التمايز الجنسي، ويلعب الأب دورا مهما هنا، إذ أنه يمثل الجنس الآخر مقارنة مع الأم. نجد Le Camus يشير إلى S. Freud الذي يقول : «اكتشاف الاختلاف التشريحي للجنس يشكل لحظة حاسمة في سيرورة التعرف النفسي على التجنس[1] النفسي للفتى أو الفتاة» (Le Camus J., 2011).

دور الأب داخل العائلة الجزائرية التقليدية :

تتمثل العائلة في مجموعة أشخاص تجمع بينهم رابطة قرابة، وهي تتكون من أجيال متعاقبة. كما يمكننا أن نُعَرِف العائلة على أنها «مجموعة تتكون من الأب، الأم والأطفال» (Dictionnaire Larousse, , 2002)، الناتجين عن العلاقة الزوجية بين الأولين.

إن العائلة تمثل العنصر الأساسي للتنشئة الاجتماعية، وتعمل على تلقين الأطفال القوانين والنظم التي تسيرها من جهة، ومن جهة أخرى هي تعمل على تبليغ الطفل القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تحكم المجتمع الذي تنتمي إليه.

إن العائلة الجزائرية التقليدية تخضع للنظام الأبوي[2] ، حيث «تقوم القرابة المرتبطة بالعائلة، على نسب الأب ...، كرمز لها» (شارب مطاير د.، 2010) ، كما أن اسم الأب هو المتداول وليس اسم الأم. في هذا النوع من العائلات السلطة المطلقة بيدي الأب،

1 Sexuation : التجنس

2 Le Système Patriarcal : النظام الأبوي

فهو الآمر الناهي، صاحب الرأي الأول والأخير، «فالأب هو المحور الذي تُنَظم حوله العائلة» (شارب مطاير د.، 2010)، وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا النظام العائلي قد «عرفته كنظام اجتماعي، كثيرٌ من مجتمعات البحر الأبيض المتوسط» (Lacoste Dujardin C., 1985).

مرت العائلة في المجتمع الجزائري من العائلة الكبيرة، أو العائلة الموسعة (Addi L., 1999) إلى العائلة الصغيرة، أو العائلة النووية. لقد تميز الأب في العائلة في المجتمع الجزائري بالصرامة الممزوجة بالقسوة وحتى العنف، لم تكن هناك رابطة عاطفية تربط بين الأب وأطفاله، ظاهريا. غياب الرابطة العاطفية هذا يعود إلى وجود مسافة بين الأب وأطفاله، فهو يرى أن دوره في تربية الأطفال يفرض عليه أن يبقى بعيدا عنهم، من هنا يتضح لنا جليا بأن «حضور الأب داخل العائلة كان صغير جدا» (Lacoste Dujardin C., op. cit.).

الأب «الحاضر» (Le Camus J., 2005):

يعتبر Le Camus الأب «الحاضر» أحدث أنواع الأب، ف«إذا كان لا بد من تعيين الأب »المثالي» للقرن الواحد والعشرين... أصفه بـ »الحاضر» في معنى »مواضب» (investi)، جاهز، مشارك (حضوره أكيد) وأيضا في معنى ملموس، مسؤول، واع بوظيفته كأب له جنس ذكر (لديه حضور)» (Le Camus J., 2005).

يجب على الأب أن يكون حاضرا نفسيا وجسديا. ويواصل Le Camus في شرحه لمعنى مصطلح حاضر على أنه ضد غائب أو متناوب، وضد عاجز أو قاصر. فعلى الأب أن يعطي من وقته، من عمله، من ذاته ومن طاقته للطفل دون أن ينتظر من هذا الطفل الاعتراف بالجميل أو المقابل. لكن مع هذا فحضور الأب ليس كافيا بالنسبة لـ Le Camus، فهو يشدد على أن هذا الحضور لا بد من أن يبدأ منذ الميلاد، ويركز على أن الأب لا بد أن يكون مشاركا ومميزا :

- مشاركا : يعني أن الأب هنا ومتقيد للعب دوره في المهام اليومية، والتي تفرضها عليه الأبوة، وأن يتدخل مباشرة وبدون واسطة. المشاركة تستوجب كذلك التفاعل الوجداني مع الطفل.

- مميزا : يميز بينه وبين الأم والطفل من حيث الجنس، ويميز بينه وبين الطفل من حيث الجيل، بمعنى أنه من جيل والطفل من جيل آخر.

«أن يكون مشاركا ومميزا بالنسبة للأب، فهذا يعني الموافقة في نفس الوقت على قضاء وقتا مهما، كميا ونفسيا مضبوطا، مع طفله (في العناية، اللعب، التربية العائلية، الخ.)، ويأخذ مكانة محددة، بازدواجية مكانة رجل (ضد امرأة) وراشد (ضد طفل)» (Le Camus J., 2005). إن التمايز الجنسي لا يجب أخذه من حيث المعطى البيولوجي، ولكن يجب أخذه من حيث المعطى الأنتروبولوجي و/أو حتى الثقافي.

إن العلاقة الأولية تكون بين الطفل والأم انصهارية (Symbiotique)، ثم تبدأ مرحلة الانفصال والفردانية كما تشير إلى ذلك Mahler، حيث ينفصل الطفل عن الأم ويصبح يدرك أنه فرد قائم بذاته. ونجد Le Camus يؤكد أن هذه المرحلة المهمة لا يمكن أن تستمر لمدة ستة وثلاثين شهرا كما تقول Mahler إنما يمكن اختصارها إذا حضر الأب مبكرا.

سرد الحياة لمنير 39 سنة :

لقد ولدت في 1972، بتلمسان. أعمل موظفا وأنا حاصل على شهادة تقني سام في المحاسبة. أعيش في شقتي الخاصة منذ 3 سنوات، زوجتي لا تعمل، كانت تعمل في بداية زواجنا، ثم طلبت منها التوقف عن العمل والتفرغ لأعمال المنزل وذلك بعد ميلاد طفلنا عثمان.

تزوجت منذ تسع سنوات تقريبا. كان زواجي عادي، بمعنى أنه عندما بلغت سن الزواج أصبحت أمي وأخواتي تلححن علي في الزواج. لدي ثلاثة أخوات فقط، وأنا الثالث في الترتيب العائلي.

بعد إلحاح أمي وأخواتي علي في الزواج قررت أن أتزوج، وطلبت منهن أن يبحثن لي عن عروس. في أول الأمر رفضت أمي ذلك وقالت بأنه من واجبي أن أختار أنا بنفسي زوجتي، فالأمور قد تغيرت ولم تعد كما في السابق ... لكن سرعان ما نعتت لي أختي الكبرى أخت جارتها وطلبت مني أن أذهب لأراها في عملها، حتى إذا ما أعجبتني تقدمنا لخطبتها. ذاك ما حدث، وهكذا تزوجت...

بعد شهرين تقريبا من زواجنا بدأت تظهر على زوجتي أعراض الحمل... فقررت أختي الكبرى أن تصطحبها إلى الطبيبة. لم أرافقهما في ذلك اليوم لأنني كنت أعمل، ضف إلى ذلك أن هذه الأشياء خاصة بالنساء. بعد أن فحصت الطبيبة زوجتي وأخبرتها بأنها حامل، قامت هذه الأخيرة بمهاتفتي وقالت لي بأنني سأصير أبا. كانت الفرحة كبيرة ولا أستطيع أن أصفها.

بدأت منذ تلك اللحظة أحب زوجتي، هذا لا يعني أنني لم أكن أحبها، لا، لكن إحساسي تجاهها أصبح مغايرا، أصبح أكثر عمقا، فهي الآن سوف تصير أم أطفالي. أصبحت أكثر اهتماما بها، وألبي لها كل طلباتها...

لأكون صادقا لم أرافق زوجتي لأي كشف عند الطبيب طيلة فترة الحمل... كما قلت من قبل هذه الأمور خاصة بالنساء (سوق النسا). وكذلك طبيعة عملي، فأنا موظف وألتحق بعملي على الساعة الثامنة صباحا ولا أنصرف إلا مع الساعة الرابعة والنصف. لكن هذا لم يمنعني من شراء الدواء المطلوب في كل مرة وأن أطمئن على زوجتي وعلى الطفل في كل مرة بأن أسأل زوجتي عن كل صغيرة وكبيرة قالها الطبيب.

ثم جاء يوم الوضع وكان يوما خاصا، فعندما أحست زوجتي بآلام المخاض حملتها مباشرة إلى المستشفى، كانت الساعة متأخرة (الساعة 3 صباحا)... كنت أظن أن الوضع سيكون سريعا، لكن الطبيبة قالت بأن الوضع لا زال أمامه ساعات. فذهبت إلى المنزل ولم أستطع النوم لأنني كنت قلقا جدا. في صباح اليوم الموالي توجهت مباشرة إلى المستشفى لأطمئن على حالة زوجتي، لم تكن قد وضعت بعد. بقيت أترقب ساعة يأتي طفلي إلى الدنيا. كانت الساعات طويلة. ثم ساءت الحال واضطر الأطباء لإجراء عملية قيصرية لأجل الإسراع في إخراج الطفل من بطن أمه لأنه بدء يعاني. في تلك اللحظات انتابني شعور كبير بالخوف، فأنا خائف على زوجتي وعلى الطفل الذي انتظرته.

جرت الأمور على خير والحمد لله وأصبحت أبا لطفل جميل سميته عثمان كما أرادت أمي، وكما كنت قد اتفقت على ذلك مع زوجتي. مباشرة بعد العملية جاءت الممرضة إلي وأرتني طفلي عثمان، لم أحمله في يدي بل اكتفيت بأن قبلته، ثم أخذته إلى غرفة خاصة بأطفال النساء اللاتي تجرى لهن عملية قيصرية. لقد بقيت قلقا بشأن زوجتي مع أن الطبيب طمأنني على حالتها وأكد لي أنها ستستفيق بعد حين...

لقد أحسست أنني أصبحت أبا حتى قبل أن أحمل عثمان بين يدي، فأنا كنت أحلم به مع زوجتي لأوقات طويلة وكنا ننظر له دائما في المستقبل... كيف يمكننا أن نربيه بطريقة حسنة... لكنني أدركت بأنني صرت أبا عندما حملت عثمان لأول مرة بين يدي.

لقد مكثت زوجتي في المستشفى طيلة ستة أيام كما قرر الطبيب، لكن عثمان لم يبقى معها، فمنذ اليوم الأول أخذته معي إلى المنزل برفقة والدتي. وكنت آتي به إلى المستشفى مرتين في اليوم لكي ترضعه أمه وفي الليل كنت أستعين بالحليب الاصطناعي، وكانت أمي هي من تحضره وتعطيه له.

لكنني بعد ذلك قمت بتحضير الرضاعة لعثمان لعدة مرات وقمت بتغذيته بنفسي بالملعقة لمرات كثيرة خاصة عندما كنت أرى أن زوجتي مشغولة جدا، مع أنها توقفت عن العمل عندما طلبت منها ذلك لأجل أن تتفرغ لتربية طفلنا، وأظن بأنها تخلت بسهولة عن عملها لسببين : الأول أنها كانت تعمل في إطار تشغيل الشباب والثاني أنها كانت تحب عثمان كثيرا ولا تريد أن تفارقه أبدا، حتى أنني لبعض الأوقات كنت أجد صعوبة في الاقتراب منه واللعب معه.

أنا ألعب كثيرا مع عثمان، الآن وقد بلغ التسع سنوات تقريبا، لقد بدأت ألعب معه عندما بلغ الخامسة من عمره، ففي هذه السن أصبح أكثر فهما لما أقوله له ويستطيع أن يجيبني بوضوح... في السنوات الأولى لم أكن أفهمه ولا أفهم إشاراته وكانت أمه هي من تفهمني ما يريده مني.

أعتقد بأن الأب يمكنه أن يتدخل إلى جانب طفله عندما يصبح هذا الأخير له لغة تفهم بشكل واضح وسهل... أتذكر عندما كان عثمان صغيرا وكنت أعود إلى المنزل من العمل منهكا تعبا، ولا أستطيع أن أفهم ما يريده مني، كنت أطلب من زوجتي أن تبعده عني.

لم يكن يمر يوما دون أن آتيه بالشكولاطة أو الحلوى ، أعتقد أن مهمتي في تلك المرحلة كانت تتلخص في تأمين الطعام والملبس لعثمان لا أكثر. فالمهام الأخرى من إطعام وتنظيف وإعطاء الحمام... هي من مهام الأم، فهي الأكثر تأهيلا للقيام بها بفعل تركيبتها. عندما كان عثمان يخطئ، كنت أعاقبه وحتى أضربه وذلك لأؤدبه.

قبل أن نقوم بتحليل سرد الحياة لمنير لا بد لنا من تعريف هذا المصطلح. إن طريقة

سرد الحياة تأخذ مصدرها من علمين أساسيين وهما علم الاجتماع وعلم التاريخ. هذه الطريقة تسمح بإعطاء معنى للأحداث التي عاشها الفرد، والتي قد تكون انتهت أو لا زال يعيشها؛ كما أن التنقيب في الماضي يعد أساس هذه الطريقة. هناك من الباحثين من يطلق على هذه الطريقة «تاريخ الحياة»(Pineau G. et Legrand J. L., 2007). ولقد وضع الباحثون عدة تعريفات لطريقة سرد الحياة، نذكر منها :

- تعريف Bertaux : «يكون هناك سرد للحياة عندما يحكي فرد لشخص، باحث كان أم لا، أي حلقة من التجارب التي عاشها» (Bertaux D., 1997).
- تعريف Wacheux : «تحليل سرد من طرف فاعل[1] لأحداث عاشها. الباحث هو الذي يحض على الخطاب. ويبقى الفاعل حر في تركيب الأحداث، والتعليق عليها» (Wacheux F., 1996).

إن طريقة سرد الحياة تعتمد على التقاط مادة خاصة بالسيرة الذاتية للفرد، فهذا المصطلح يعني سرد التجارب الشخصية للفرد في الحياة، وهو عبارة عن وثيقة تحتوي على وقائع عاشها الفرد سابقا ويستحضرها حاليا بحضرة الباحث وبناء على طلب من هذا الأخير.

سرد الحياة ليس فقط تنظيم متسلسل زمنيا لأحداث الفرد وإنما هو بناء ماضي الفرد بحيث يكون له معنى، وهو يتميز بكونه «معطيات مأخوذة من تجربة ووجهة نظر الشخص، وهي تركز على الأفكار المستوحات من المادة المحصل عليها، كما أنها تعمل أساسا على فهم الأشياء والأحداث مع التركيز على إعطاء أهمية كبيرة لوجهة نظر الشخص، مصدر المعلومات» (Levesque J. Y, 1991).

نعود إلى سرد الحياة لمنير لأجل تحليله : نلاحظ بأن العائلة، والمتمثلة في الأم والأخوات، هي التي تقرر لمنير وتلح عليه بأن وقت الزواج قد حان وأنه عليه أخذ التدابير لذلك. وهنا نسجل شيئا من التناقض أو التردد، فمنير بقوله أنه قرر الزواج، فهو فاعل (acteur) من جهة، ومن جهة أخرى هو يفوض الأمر للعائلة في تحديد الزوجة وهنا يصبح سلبي (passif). هذا يعني أنه في الوضعية الأولى يعد فردا (sujet) وفي الوضعية

1 Acteur الفاعل :

الثانية يعد موضوعا (objet).

و سوف نلاحظ بأن منير سيرفض البقاء في وضعية الفاعل أو الفرد عندما تطلب منه الأم بأن يختار الزوجة ويقبل بأن يستمر في وضعية الموضوع عندما يقبل بالزوجة التي تقترحها الأخت الكبرى، وهنا نجد مسألة مهمة وهي مدى أهمية العلاقة بين الأخ والأخت في المجتمع الجزائري، حيث يظهر «أن هذه العلاقة تلعب دورا مهما في النمو الوجداني وفي البناء النفسي للفرد داخل الفضاء العربي الإسلامي. الأخت هي في وضعية منافسة مع الزوجة. ومثل هذه الظاهرة لا تشاهد إلا في هذه المنطقة الثقافية» (6Fsian H., 200). ولهذا نجد هنا الأخت الكبرى هي التي تختار الزوجة لمنير بعد ما وجهته الأم إلى أن يقوم بالاختيار بنفسه.

الأخت تهدف باختيارها الزوجة لأخيها إلى تفادي سوء التفاهم المستقبلي (بعد زواجه) بحيث أنها تكون قد اختارت بديلة عنها لأخيها. وهنا نجد Fsian يتحدث عن وجود «أودب أفقي» (Fsian H., op. cit.)، ويمكننا أن نتساءل من هنا معه هل «الزوجة ...هي بديلة الأخت وليس الأم» ؟ (Fsian H., op. cit.) هذه المعطيات كلها تحيلنا إلى أن منير سوف يحتل مكانة الزوج من منظور الأخت (العائلة)، ولهذا سوف نجده لا يرافق زوجته عند الطبيب المختص في أمراض النساء، بل هي الأخت نفسها التي تقوم بذلك بحجة أنه مشغول وأن هذه الأمور من خاصيات النساء.

مباشرة بعد الزواج يأتي الطفل الأول، وهنا نلاحظ أن الزوجة هي التي تدفع بزوجها إلى أن يصير أبا، فالزوجة لها دور أساسي في أن تجعل زوجها أبا أو أن ترفض له ذلك، فهي بقولها قد جعلت منير يحس بالمسؤولية التي عليه الاستعداد لها ومواجهتها، «إنها الأم التي في فكرها وبكلامها تخلق الأبوة النفسية لهذا الذي سوف يعينه الطفل كأبا له» (Le Camus J., 2004). يمكن أن نقول بأن الزوجة جعلت منير يشعر بأن عليه أن يلعب دوره كأب داخل العائلة، حيث اعترفت له بأبوته لطفلها.

لقد أصبح منير أكثر اهتماما بزوجته بعد علمه بحملها إلا أنه لم يصطحبها إلى الطبيبة خلال فترة الحمل كلية، فهو يرى بأن هذه الأمور خاصة بالنساء، وربما يحق لنا أن نعتبر بأن تدخل الأخت هو الذي منعه من مرافقة زوجته إلى الطبيبة، كما حدث في المرة الأولى ولنا أن نُذَكِر بأنها، أي الأخت هي من «...قررت...» اصطحابها إلى الطبيبة.

هذا يظهر لنا بأن منير مع أنه تغير من حيث الأحاسيس تجاه زوجته، إلا أنه ظل وفيا لـ»البرمجة» التي نشأ عليها داخل عائلته.

لكن في يوم الوضع يبدو أن منير أصبح يأخذ المبادرة لوحده لأنه رافق زوجته إلى المستشفى بمفرده. هذا يحيلنا إلى أن منير قد اكتسب نوع من الاستقلالية عن العائلة من خلال اندماجه في العلاقة الجديدة مع زوجته. فيمكننا القول بأن «...العلاقة هي التي تلد الكائن...» (Fsian H., 2006)، بمعنى أن علاقة الكائن مع أمه ستلد الطفل وعلاقة الكائن مع زوجته ستلد الزوج أما علاقة الكائن مع الطفل فستلد الأب.

في المستشفى لم يحمل منير طفله مباشرة بعد أن جاءت به الممرضة، ربما كان مترددا كعادته، ونحن نعلم بأن حمل الأب للطفل له دلالة كبيرة من حيث أنه يعترف بالطفل على أنه من صلبه، وبذلك يسجله مباشرة في سلسلته النسبية هذا فيما يخص الطفل، أما فيما يخص الأب فحمل الطفل يجعل الأب له إدراك حسي بأبوته.

يبدو للوهلة الأولى بأن إدراك منير لذاته بأنه أصبح أبا قد جعله يقوم بأدوار كانت من خصوصيات الأم مباشرة مكانة الأب إلى جانب طفله، بحيث أنه أخذ مكانا قريبا من طفله فقد حضر له الرضاعة وقام بتغذيته بالملعقة لمرات عديدة.

إن التدخل الحقيقي للأب إلى جانب الطفل كان في السن الخامسة من عمر الطفل، في تلك السن التي اعتبرها منير على أنها السن التي بدأ الطفل يفهمه فيها. والمسافة التي وجدت قبل هذه السن بين منير وطفله جعلته لا يفهم إشارات طفله وبطبيعة الحال كانت الأم تقوم بترجمتها له، على أساس أنها تفهمها، والسبب هو كون هذه المسافة الموجودة ملأتها الأم. وقد تشكل نوع من التحالف بين الأم والطفل، فكما هو معلوم في كل علاقة ثلاثية يوجد دائما تحالف اثنين ضد واحد (Caplow T., 1984)، والسبب في ذلك هو الحفاظ على توازن القوى داخل العلاقة والحفاظ على الثبات الداخلي للعائلة التقليدية (homéostasie familiale[1])، ويبدو أن منير أصبح يمثل أبا للعائلة وليس أبا لعثمان في تلك الفترة، وقد أخذ يعزز ذلك التحالف بين الأم والطفل من خلال طلبه من الأم أن تبعد عنه عثمان وكأن الطفل ملك للأم وهو لا شأن له به فنجد منير يقول «... كنت أطلب من زوجتي أن تبعده عني».

1 Concept utilisé par Jackson dans ses études sur les thérapies familiales.

لقد اكتفى الأب بدور المعيل للعائلة فهو كان يهتم فقط بما يأكله طفله وما يلبسه دون أن يهتم بالجانب الوجداني أو النفسي للطفل، من هنا نقول بأنه اكتفى بالدور الاقتصادي داخل العائلة في المرحلة الأولى من حياة عثمان (حتى السن الخامسة من عمره)، تماما كما كان الأب في العائلة التقليدية، والسبب يرجع أساسا إلى اعتقاد منير بأن الطفل قبل أن تكون له لغة يعبر بها عن نفسه، فهو لا يفهم شيئا وعليه فهذه المرحلة هي مرحلة الأم، بمعنى أن هذه مرحلة تمر فيها علاقته مع طفله عن طريق الأم، «... في السنوات الأولى لم أكن أفهمه ولا أفهم إشاراته وكانت أمه هي من تفهمني ما يريده مني...» يقول منير، فالعلاقة مع الطفل لم تكن مباشرة.

خلاصة

من الوهلة الأولى يظهر بأن أب بداية القرن الواحد والعشرين مختلف في دوره عن الأب في ثقافتنا التقليدية، وذلك يعود لتغير عدة عوامل في المجتمع منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية. هذا التغير على مستوى هذه الأبعاد في المجتمع الجزائري أثر بالضرورة على العائلة. من التغيرات المهمة التي يمكن الإشارة إليها طبيعة السكن، بحيث أن الفرد في المجتمع الجزائري أصبح يفضل العيش داخل العائلة الصغيرة عوض العائلة الموسعة. ونحن نعلم بأن العائلة الصغيرة أو النووية تتكون أساسا من الأب، الأم والطفل، وطبيعة السكن هذه ستؤثر على العلاقة التفاعلية بين هذه العناصر الثلاثة.

هذا ما لمسناه خلال تحليلنا لسرد الحياة المقدم من طرف منير، والذي عاش داخل عائلة مصغرة. منير وجد نفسه يمارس دوره كأب ويعيش أبوته بشكل فعال كما هو ملاحظ الأمر الذي جعله يصير بنفسه أبا.

يجب الإشارة إلى أن الأب حاليا داخل العائلة الجزائرية أصبح غالبا ما يحضر الفحوصات الطبية إلى جانب زوجته ويحضر تخطيط الصدى كما أنه عادة ما يكون حاضرا ساعة الولادة[1]. كل هذه التصرفات والسلوكات لم تكن تمارس من طرف الأب في ثقافتنا التقليدية، فهو لم يكن يرافق الزوجة عند الطبيب عند ظهور علامات الحمل، بل كانت أم الزوجة أو أخت الزوج هي التي ترافقها (حضور العائلة كان إجباري)،

1 حضور الأب ساعة الولادة يكون في قاعة الانتظار.

نُذَكِر هنا بأن هذه السلوكات من مرافقة الزوجة إلى الطبيب عند ظهور أعراض الحمل إلى حضوره تخطيط الصدى، تعطي للأب وعيا كبيرا بوجود الطفل مما قد ينمي لديه الإحساس بأنه صار أبا. مع ذلك وجدنا أن منير لم يرافق زوجته إلى الطبيب، بل أخته هي التي رافقتها، لكن ساعة الوضع فإننا نجد منير هو من يقوم بمرافقة زوجته إلى المستشفى، هذا يحيلنا إلى وجود تناقض في سلوكه.

يمكننا القول بأن الزوج/الأب بدأ يخرج من علاقة زوجية داخل الجماعة إلى علاقة زوجية ثنائية، إذ الفرد لم يعد محددا بانتمائه إلى مجموعة. إذن علاقة الزوج-زوجة أصبحت منفصلة عن العائلة الموسعة وتتم بعيدا عنها، وهذه العلاقة تُمَكِن الفرد من العيش كزوج لزوجته أولا ثم كأب لأطفاله.

هذه المعطيات كلها تجعلنا نفكر في وجود توجه جديد لتعريف الفرد، وتحديد مصطلح الشخص بعيدا عن المجموعة. فالتقاليد كانت تقضي بأن يبقى الزوج يعيش مع عائلته وعلاقته تتم مع زوجته من خلال العائلة. هذا التوجه الجديد يجعل الأب عامة يغير من نظرته نحو الأبوة، والدور الذي عليه القيام به إلى جانب الزوجة وإلى جانب الطفل.

إن العلاقة أم-طفل لا يجب أن تكون أكثر أهمية من العلاقة أب-طفل، ولا بد على الأب من القيام بمجهود كبير حتى يتمكن من لعب دوره إلى جانب طفله، ويعمل على الفصل بين الأم والطفل، بمعنى يعمل على كسر العلاقة الأولية الثنائية أم-طفل. فعلى الأب أن يبرهن أنه أب وذلك بشكل يومي.

من المهم التركيز على أن الحوار الجسدي بين الأب والطفل، عن طريق القيام بتغيير اللفافة، إعطاء الرضاعة، إطعام الطفل بالملعقة، غسل الطفل، أخذه إلى المرحاض وتنظيفه وغيرها من السلوكات، أصبح الأب حاليا يقوم بها مع طفله بشكل «عادي». بعكس الأب في العائلة التقليدية الذي لم يكن يقوم بهذه السلوكات على الإطلاق. إذن لم يعد الأب يرى دوره يقتصر على إعالة العائلة، بمعنى أن يرى نفسه مطالبا بجلب الطعام واللباس لطفله، بل أصبح يقوم بمحاورة طفله وباللعب معه.

إن العوامل التي ساعدت الأب على الاقتراب من طفله عديدة، ويمكن التركيز على عاملين:

- العامل الأول : اكتشاف الأب لكفاءاته في العناية بالطفل وقدرته على فهمه بنفس درجة الأم إن هو أولاه الاهتمام اللازم منذ ميلاده.
- العامل الثاني : قيام الأم بتقديم الطفل لأبيه، بمعنى أنه عندما تعلم بحملها، تعين الأب على أنه هو أب الطفل من خلال خطابها له على أنه أب طفلها.

المراجع بالعربية :

1- شارب مطاير د.،2010، الفضاء المنزلي والعمل : الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية، رسالة نيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران.

المراجع بالفرنسية :

2- Addi L., 1999, les mutations de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine, éd. la découverte, Paris.

3- Badinter E., 1980, L'amour en plus : histoire de l'amour maternel (XVII-XX siècle), éd. Flammarion, Paris.

4- Bertaux D., 1997, les récits de vie, Paris, collection 128, éd. Natahn, Paris.

5- Caplow T., 1984, Deux contre Un : les coalitions dans les triades, éd. ESF, Paris.

6- Ciccone A., 2007, fonctions Parentales (maternelle et paternelle), in Manuel de psychologie et de psychopathologie clinique générale, éd. Masson, p. 100106-.

7- Daillaire Y., la réelle fonction du père, septembre 2006, psychologie Quebec, p.22-23.

8- De Montigny F. et Lacharité C., Devenir père : un portrait des premiers moments, Enfances, N° 3, 2005, p. 40-55.

9- Freud S., 1969, la vie sexuelle, 4° éd. PUF, Paris.

10- Freud S., 2004, Totem et Tabou, éd Payot, Paris.

11- Fsian H., 2006, Identité féminine-Identité masculine : A propos des relations hommes/femmes en Algérie, thèse de doctorat d'Etat en psychologie clinique, université d'Oran.

12- Hurstel F., 2002, Fractures dans la paternité : leurs enjeux pour le rôle et la fonction des pères contemporains, Filigrane, volume 11, numéro 2, p. 39 à 53.

13- Houser M., 1984, l'Aspect Génétique. In, J. Bergeret et al, Psychologie Pathologique, Masson, Paris.

14- Lacoste-Dujardin C., 1985, des mères contre les femmes : maternité et patriarcat au maghreb, éd. la découverte, Paris.

15- Lacoste-Dujardin C., 2008, la vaillance des femmes : les relations entre femmes et hommes berbère de Kabylie, éd. la découverte, Paris.

16- Lehalle H., 1995, Psychologie des adolescents, 4° éd. PUF, Paris.

17- Levesque J. Y, 1991, le concept de douance : une construction sociale, éd. De la mer.

18- Le Camus J., 2004, Le vrai rôle du père, éd. Odile Jacob, Paris,.

19- Le Camus J., 2005, Comment être père aujourd'hui, éd. Odile Jacob, paris.

20- Le Camus J., 2011, Un père pour grandir : essai sur la paternité, édit. Robert Laffont, Paris.

21- Pineau G. et Legrand J. L., 2007. Les histoires de vie, éd. PUF, Paris.

22- Wacheux F., 1996 ; Méthode qualitatives et recherche en gestion, éd. Economica, Paris.

23- Wallon H., 2002, l'évolution psychologique de l'enfant, éd. Armand Colin, Paris.

24- Winncott D. W., 2002, l'enfant et sa famille, éd. Payot.

البحث الاجتماعي وعولمة المفاهيم

خالدي محمد/جامعة تلمسان

تلخيص:

نهدف من خلال هذا البحث الى محاولة فهم واقع البحث الاجتماعي في العالم العربي في اطار اشكالية مرجعية الباحث المتأرجحة بين الحداثة والتقليد ، وموضة البحث ،اي المواضيع التي يتم البحث فيها هل هي نابعة من الواقع الاجتماعي الذي ينتج الظواهر ام اي يتحول البحث الى مجرد تقليد لمواضيع ينتجها الغرب ويصدرها وبالتالي يصبح مجال البحث الاجتماعي متأثرا بحركة نسميها عولمة المفاهيم، وذلك ما يحجب عن الباحث الاجتماعي العربي الظواهر الاجتماعية الحقيقية والاصيلة داخل مجتمعاتنا .

Le résumé

Nous visons par cette recherche pour essayer de comprendre la réalité de la recherche sociale dans le monde arabe dans le cadre d'une problématique et d'un balancement de chercheur entre modernité et tradition, et une mode de Rechercher, tous les sujets qui sont consultables Est-il découle de la réalité sociale, qui produit des phénomènes ou des tours rechercher dans une simple imitation des fils préparé et publié par l'Occident et devient ainsi le domaine de la recherche sociale influencé par le mouvement que nous appelons mondialisation des concepts, alors que dire des sciences sociales des phénomènes sociaux arabes obscurs et les véritables pur au sein de nos sociétés.

Summary

We come by this research to try to understand the reality of social research in the Arab world as part of a problem and a researcher sway between modernity and tradition, and mode Search all subjects are available is it stems from social reality, which produces phenomena or search laps in a simple imitation of the son prepared and published by the West and became the field of social research influenced by the movement that we call globalization concepts, then what social scientists of Arab social phenomena obscure pure and true within our societies.

تمهيد :

لقد قطع البحث الاجتماعي في الغرب أشواطا كبيرة في معالجته للظواهر الاجتماعية ، ومساهمته في الإنتاج العلمي، وبلورته لمفاهيم ونظريات ساهمت في تفسير وفهم التغيرات التي عرفتها المجتمعات الغربية، وخاصة من عصر النهضة إلى اليوم.

واستفادت البحوث الاجتماعية من تطور العلوم الأخرى (الفيزياء ، الطبيعة) من خلال تأثرها بالمنهج التجريبي ، إضافة إلى مكانة الحقل الابستيمولوجي ودوره في مراقبة وتوجيه مناهج ونتائج تلك البحوث.

لكن لازال البحث عندنا يراوح مكانه يبحث عن ذاته عن هويته بعيدا عن حقيقة ظواهره التي يتناولها.

إن الطرح الذي نريد أن نبينه متعلق بحركة نسميها بعولمة المفاهيم ، أي أن البحث الاجتماعي وعملية إنتاج المفاهيم في الغرب أصبحت تسوق وتصدر إلى المجتمعات الأخرى خاصة في مجال البحوث الاجتماعية . يشبه ذلك إلى حد كبير كما حدث في الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي للعولمة ، وبالتالي هل اهتمام المثقفين والباحثين في مجتمعاتنا بمفاهيم مثل الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، المواطنة، العلمانية وغيرها يعبر عن متطلبات واقعية وضرورة اجتماعية أم تأثر بموضة عالمية ؟

البحث بين الواقع والتمثل :

في البداية نورد المثال الشهير لأفلاطون فهو يعبر عن معرفة الواقع احسن تعبير :

لنفرض أن شجرة تقع على ضفة نهر، وأنت واقف بجانبها تنظر إلى الماء؛ في هذه الحالة سترى الشجرة عبارة عن شبح منطبع في ماء النهر ، فهذه أدنى درجات معرفتنا بالواقع، ولنسمِّها: «المعرفة الشبح». لنفرض الآن أنك ابتعدت عن الشجرة قليلا والتفت إلى الجهة الأخرى، ففي أية صورة سترى الشجرة؟ إنك سترى ظلها مرتسما على الأرض، وهذه درجة أخرى من المعرفة نسميها: «المعرفة الظل». أما إذا واجهت الشجرة ونظرت إلى جذعها وأغصانها، فأنت ستراها في صورة على عدسة العين، وهذه معرفة أرقى من الأوليين لأن ما ينطبع في عينيك ليس شبح الشجرة ولا ظلها بل صورتها المحسوسة، فلنسم هذه بـ : «المعرفة الصورة». هل تُمثِّل هذه حقيقة الشجرة؟ كلا، فالصورة البصرية لا تقدم لك معرفة إلا بهذه الشجرة المشار إليها، التي قد تكون مُورقة وقد لا تكون، مثمرة أو غير مثمرة، نخلة أو سدرة... إذن فليست هي «حقيقة الشجرة». حقيقة الشجرة أو نموذجها الأكمل لا نحصل عليه بالحواس، بل بالعقل، بالترقي في المعرفة العقلية.

إذن، هاهنا أربع درجات من «الواقع»،: الواقع الشبح، والواقع الظل، والواقع

المحسوس، والواقع المثال. والسؤال الآن هو: إلى أي نوع من هذه الأنواع الأربعة تنتمي معرفتنا بـ الواقع الاجتماعي سيكون الجواب، بناء على ما سبق، أن معرفتنا له ستكون تابعة لموقعنا منه: هل ننظر إليه في الماء، أم ننظر إلى ظله، أم إلى صورته، أم نفكر فيه بناء على ما هو عليه في حقيقته متجاوزين أشباحه وظلاله وصوره الحسية؟!

فأين نحن إذن؟ أين نقع من الواقع الاجتماعي؟[1]

إن أبجديات البحث تقوم على المبدأ التالي:

ملاحظة الظواهر ، ومحاولة تفسيرها أو فهمها ،ثم صياغتها في مفاهيم . وبالتالي الانطلاق من الواقع للوصول إلى التنظير وهذا في علم المناهج يسمى استقراءا وقد يكون البحث معاكسا لهذا أي يكون استنباطا الانطلاق من مفاهيم ومحاولة قياسها في الواقع وهذه هي المشكلة أي استعارة المفاهيم من واقع ومحاولة إسقاطها على واقع وبالتالي إخضاع الواقع لفكر معين .فالأمر قد يكون جائزا إذا وظفنا الإجراءات المنهجية والطرق الإجرائية للاقتراب من الواقع .فالمفاهيم المستعارة حتى تكتسي الطابع الشرعي في البحث لابد توظف في نفس البيئة.فعلى سبيل المثال استعار **ميشال كروزييه Michel CROZIER**

مصطلح الفاعل العقلاني (**acteur**) من عند فيبر. وبورديو استعان بمفهوم إعادة الإنتاج

الذي استخدمه ماركس...وغيرهم.

إن واجب الباحث الاجتماعي الاهتمام بما يحيط به من ظواهر أي الاهتمام بدراسة مجتمعه أولا .فقد حاول **اريسطو** قديما الاهتمام بمسائل كثيرة تخص المجتمع اليوناني من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل معالجته أنماط الحكم ، وظاهرة الرق ، ومشكلة الفائدة وغيرها.)[2](

إضافة إلى ذلك **اريسطو** كان يؤمن بازدواجه المعرفة الاستقرائية والاستنباطية ، حيث

1 – محمد عابد الجابري،**الواقع السياسي العربي المعاصر**،مجلة فكر ونقد،www.fikrwanakd.aljabiriabed.net

2 - Philippe BRACHET, **science et société**, Editions bublisup, Paris ,1993.p90.

قسم العلوم إلى قسمين :علوم نظرية وعلوم عملية.[1]

كما أن **ابن خلدون** هو بدوره اهتم بدراسة المجتمعات المغاربية واستطاع أن يضع مسافة بينه وبينها وبلور مفاهيم نظريته التي سميت بالعمران البشري، وذلك انطلاقا من ملاحظته لظواهر العصبية والملك والمعاش والصنائع وغيرها .

وبالتالي اهتم **ابن خلدون** بملاحظة الواقع وتفسيره ، فهو يستنكر الأفكار البعيدة كل البعد عن التطبيق العملي ، فتلك الأفكار قد تحجب الواقع وحقيقة الظواهر.[2]

فابن خلدون يهتم بكل أبعاد الحياة الاجتماعية وذلك ما صرح به في المقدمة فهو يربط ببحثه كل ما يرتبط بظاهرة العمران ، وأكثر من ذلك لا يمكن إدراك أي ظاهرة إلا باتصالها بظواهر البنية الاجتماعية الأخرى.[3]

الفكرة التي يمكن إن نستنتجها هي : لا يمكن لأي باحث اجتماعي أن يدرس ظاهرة دون ربطها بالبناء الكلي للمجتمع . فعلى سبيل المثال إذا خذنا مفهوم المواطنة فقد تطور في سياق الحداثة الغربية فلا يمكن ان فهم هذه الظاهرة إلا في ارتباطها بظواهر أخرى ، مثل الفر دانية ، والعلمانية ،الديمقراطية , والحرية ....

زيادة على ذلك أن لكل مفهوم حمولته النظرية والثقافية وحتى الاديولوجية وبالتالي استعارة المفاهيم تطرح مشكلا ابستيمولوجيا خطيرا وعائقا كبيرا أمام الاقتراب من واقع مجتمعاتنا لان المفاهيم لا يمكن توظيفها أو إثرائها إلا في بيئتها.

امام هذه المشكلة يقدم لنا محمد عابد الجابري حلا يسميه **بتبيئة** المفاهيم أي عملية نقل المفهوم من بيئة إلى بيئة تكون مشروعة إلا اذا نجحت في تكييف المفهوم مع البيئة الجديدة وهذا ما سنبينه لاحقا.[4]

إن مسالة البحث في حد ذاتها مخاطرة ، لأنها تتجه نحو الاكتشاف وبالتالي يجب

1 - ماهر عبد القادر محمد علي،**فلسفة العلوم** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1997 ،ص15.

2 - عبد الغني مغربي ،**الفكر السوسيولوجي عند ابن خلدون ،ترجمة** :محمح الشريف بن دالي حسين ، دار القصبة، الجزائر، 2006،ص86.

3 - **المرجع نفسه ،ص92.**

4 - محمد عابد الجابري ، **المثقفون في الحضارة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2000 ،13 .

أن لا تكون عشوائية بل تتبع مسعى أو طريقا يعتمد على الدقة والتنظيم والموضوعية.[1]

ومن هنا : هل المفاهيم التي أصبحت تشكل موضة للبحث والتي يتم تداولها اليوم تعبر عن الاهتمامات الحقيقية داخل مجتمعاتنا ، أم تنطبق علينا مقولة ابن خلدون ''المغلوب مولع بتقليد الغالب''. في كل نواحي الحياة. لا يمكن فهم بروز استخدام مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة والعلمانية وحقوق الانسان وغيرها في البلدان العربية إلا إذا فهمنا اهتمامات هذه الدول الحديثة الاستقلال في فترات الستينات والسبعينات.ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين أساسيين هما:

أولا :لقد برزت مفاهيم الحداثة والديمقراطية في القاموس السياسي العربي بعد أن تراجع عهد الفكر القومي في مشاريع الدولة العربية وبالتالي غاب التفكير حول تلك المفاهيم وفي هذا الباب يرى **خالد لحروب** أن هذا الغياب جاء نتيجة اهتمامات أخرى تصب في جوهر الفكر القومي وهي :

- الاهتمام بمواضيع مثل دور الدم واللغة والتاريخ في تشكيل الوعي القومي العربي.
- حتميات التخلص من الاستعمار والتبعية إلى الخارج ومواجهة الخطر الصهيوني.
- الشك في قيام ديمقراطية عربية لأنها بمثابة الخطر على الوحدة العربية .
- للإشارة هذه السباب نلمسها خاصة عند مثقفي الفكر القومي مثل ساطع الحصري ، قسطنطين زريق وغيرهم.

ثانيا :سقوط القطبية الثنائية من الصراع العالمي وبقاء الأحادية الغربية الرأسمالية وتجلي مؤشرات العولمة متأصلة في نموذج واحد ومهددة كل الثقافات الأخرى خاصة الثقافات السياسية وظهور ما نسميه بعولمة المفاهيم. زيادة على ذلك مساعدة التطور التكنولوجي في مجال الإعلام وكثرة الارتباطات الاقتصادية والسياسية بين الدول والمعاهدات الدولية وغيرها كل ذلك أدى إلى تبني الكثير من المفاهيم في الخطابات العربية سواء بالنسبة للنخب السياسية او المثقفة.[2]

البحث الاجتماعي ومشكلة المرجعية :

1 - Maurce ANGERS,**Initiation pratique a la methodologie des sciences humaine** ,CASBAH Editions ,alger ,1997,p3.

2 - خالد لحروب واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2001.ص100

إن انجاز أي بحث اجتماعي هي في الأصل عملية بناء متكامل قائم على أسس فلابد على كل بحث أن يتأسس على ثلاث أبعاد – بعد ابستيمولوجي ، وبعد نظري ، وبعد ميداني. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تعتبر المعرفة العلمية بأنها تراكمية تسلسلية ، فلا يمكن لأي باحث أو مفكر أن ينطلق من العدم ، عل حد تعبير الجابري '' ليس هنالك مثقف يفكر من الصفر'' هذا يعني أن إنتاج المعرفة لا يحدث من فراغ .فالابتكار لا يتجسد إلا في طريقة البناء الشيء الذي نمثله في عملية بناء المنازل ، فالمواد المستعملة في البناء واحدة لكن أشكال

المنازل تختلف. فنفس الشيء يحدث تماما عندما يتعلق الأمر بالبحوث الاجتماعية ، فإذا أخذنا مثلا ظاهرة **التغير الاجتماعي** فطريقة تفسيرها تختلف من مفكر لأخر **فاوغست كونت** ربطها بتغير مستويات الفكر البشري ''**قانون الحالات الثلاث**'' أما **ماركس** أرجعها إلى تراكمات ظاهرة الصراع الطبقي ، أما **دوركايم** فيفسرها بتغير أشكال التضامن الاجتماعي .

فالظاهرة الاجتماعية واحدة لكن طرق الاقتراب منها وتفسيرها وفهمها وبلورتها في مفاهيم تختلف من مفكر لأخر .

إن الاقتراب من حقيقة الظواهر ليس شيئا بسيطا بل لابد على الباحث أن يتكون ويستعد جيدا ، فإذا كان البيولوجي يعتمد على على المجهر لملاحظة الظواهر الحية مثل الجراثيم والفيروسات ، فكيف يلاحظ الباحث الظواهر الاجتماعية ؟

فلابد له من وسيلة . إن الوسيلة الوحدة المتاحة أمامه هي النظرية أو ما يسمى بالمرجعية العلمية.

فلا يمكن لأي باحث اجتماعي أن يوجه بحثه إلا من مرجعية علمية ومعرفية ترشده إلى التفسير والفهم والتأويل.[1]

فقد نستحضر ابن خلدون في دراسة ظاهرة القرابة ، أو دوركايم في دراسة الانتحار ، أو فيبر في دراسة البيروقراطية ...

1 - محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ،ص 7.

وبالتالي فان غياب المرجعية العلمية التي تغذي البحوث هي السبب في عدم فعالية البحوث في مجتمعاتنا وتميزها بالرداءة. وفتحت المجال أمام التقليد الأعمى الذي لا يستجيب لمتطلبات الواقع والذي يستفيض في عملية الإسقاط الفاشل لمفاهيم دخيلة.

كل ذلك يساهم في حجب الرؤيا عن ملاحظة الظواهر الأصيلة في المجتمع ، فمجتمعاتنا غنية بالظواهر فعلى كل باحث أن يكيف المقاربات باعتبارها وسائل منهجية وينزع عنها صفة القداسة،لأنه في العلم لا يوجد شيء ثابت وقطعي بل الكل نسبي.

في هذا المقام لابد من التذكير بشيء أخر أجبرنا على التقليد والتبعية ، هو عدم امتلاك تراثنا العلمي لمرجعيات أصيلة ما عدى ابن خلدون والتي أهمل وقد تجاوزه الزمن .

كذلك إن فكرة المرجعية العلمية قد تفسح في كثير من الأحيان إلى تسرب المرجعية الاديولوجية بوعي أو بدون وعي ،فقد انقسم الباحثون والمفكرون إلى تفسير الظواهر مرة في إطار حداثي علماني غربي ،وتارة في إطار سلفي تقليدي تراثي.

يقول **برهان غليون** :'' **هكذا اصبح الصراع بين انصار الحداثة وانصار الاصالة محور التفكير في العصر الحديث ...يشق المثقفين العرب ...الى معسكرين متخاصمين ، لكل منهما رؤيته الخاصة للماضي والحاضر ، ونظرته للتاريخ ومفهومه للعقل والعقلانية ، وفي هذا الصراع تنحو دعوة الأصالة إلى توحيد نفسها بالدين ، بينما تنحو دعوة الحداثة إلى مطابقة ذاتها مع العلم** .''[1]

في نفس المجال يصف **علي حرب** المثقف العربي الذي هو محموم بفكرة تطبيق المفاهيم بقوله ''**انه وهم المماهات ذو الجذر الأفلاطوني والأساس الديكارتي والتنظير الهيغلي والتطبيق الماركسي ،واعني بهذا الوهم الاعتقاد بمقولة كل ينطبق على جزئياته ، أو مفهوم يمتلك مصداقيته أو صورة ذهنية تتطابق مع الموجودات العينية والوقائع الملموسة** .''[2]

قد يكون الباحث الاجتماعي من ينطبق عليه هذا القول الذي يتحدث عن وهم تطبيق الأفكار والمفاهيم وتوظيفها ونقلها من بيئة إلى أخرى، وبالتالي عدم إدراك أن الأفكار

1 - برهان غليون، **اغتيال العقل** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990 ،ص21.

2 - علي حرب ،**اوهام النخبة** ،المركز الثقافي العربي ،بيروت ن2004 ،ص 66 .

والمفاهيم إلي يراد دراستها في واقع مغاير فهي مرتبطة ببنيات اجتماعية حسب مفهوم **بورديو** وبالتالي تكون متأثرة بسياقات اجتماعية ومتغيرة حتى في بيئتها الأصلية.[1]

بعد عرض كل هذه الأفكار نعود إلى صلب مداخلتنا ونقول إن المفاهيم التي أصبحت ذات طابع كوني قد يرتبط معظمها بالمرجعية الاديولوجية أكثر من المرجعية العلمية ، وان كثيرا منها مرتبط بغايات يراد لها أن تحصل ، أي محاولة إخضاع الواقع لفكر وهذا هو الخطأ بل يجب العكس ، وعلى الفكر أن يساعد على فهم الواقع يقول **دوركايم** :'' **يمكن للعلم أن يبين لنا كيف تؤدي الأسباب إلى النتائج ، وليس الغايات التي يجب البحث عنها .إذ ليس من مهام العلم أن يتوقف عن ما يجب أن يكون ، أو ما هو مرغوب فيه.**''[2]

هكذا يرجعنا **دوركايم** إلى بديهيات البحث العلمي بالبحث عن أسباب الظواهر وليس الغايات التي تؤديها.

هكذا يمكن القول على أن اهتمامات الباحث الاجتماعي قد تكون مرتبطة بآماله وتطلعاته أكثر من واقعه ،ولهذا نسمع كثيرا مقولات من قبيل هذا المفهوم هو موضوع الساعة فلابد من البحث فيه من الأمثلة على ذلك مفهوم **الديمقراطية** ، وحقوق الإنسان والمثير للعجب هنا هو اننا اكتشفنا الغرب ولم نكتشف انفسنا .

قائمة المراجع

المراجع بالعربية :

1- محمد عابد الجابري،الواقع السياسي العربي المعاصر،مجلة فكر ونقد،www.fikrwanakd.aljabiriabed.net

-2 ماهر عبد القادر محمد علي،فلسفة العلوم ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1997 .

-3 عبد الغني مغربي ،الفكر السوسيولوجي عند ابن خلدون ،ترجمة :محمح الشريف بن دالي حسين ، دار القصبة ،الجزائر، 2006،

-5 محمد عابد الجابري ، المثقفون في الحضارة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2000 .

6 - خالد لحروب واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2001.

-7 برهان غليون، اغتيال العقل ، الؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990 .

-8 علي حرب ،اوهام النخبة ،المركز الثقافي العربي ،بيروت ن2004.

1 -Mohammed chaouki zine **,identité et altérité,** Edition elikhtilef,Alger,2002,24.

2 - ايميل دوركايم ، **قواعد المنهج في علم الاجتماع** ، ترجمة :سعيد سبعون ،دار القصبة،2008 ،76 .

-9 أيميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة :سعيد سبعون ،دار القصبة،2008 .

المراجع بالاجنبية :

10 - Philippe BRACHET, science et société, Editions bublisup, Paris ,1993.

11- Maurice ANGERS, initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines, CASBAH Editions, Alger ,1997.

12- Mohammed chaouki zine ,identité et altérité, Edition elikhtilef,Alger,2002.

النشاط السياسي في السنغال (1870-1919)

بن شوش محمد/ جامعة الجزائر - 2 - بوزريعة

تمهيد

أصيب الاحتلال الفرنسي في 03 سبتمبر 1870م بفاجعة مزدوجة، وهي الهزيمة في سيدان وإلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث، وفي اليوم الموالي تجمع الفرنسيون أمام فندق مدينة باريس وطالبوا بالجمهورية، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا. أما ما يتعلق بمستعمرة السنغال فقد تميز الوضع بمحاولة تطبيق مبدأ المشاركة والإدماج السياسي بالأربع بلديات، وكان نداء للسكان لانتخاب ممثليهم في غرفة المنتخبين [1].

بدأ النشاط السياسي في السنغال بظهور بلدية غوري وسان لويس وروفيسك وداكار في نهاية منتصف القرن التاسع عشر [2]، وركز الاحتلال منذ البداية بأن تكون المشاركة في الانتخابات البلدية بطريقة تختلف اختلافا جوهريا عما يوجد بفرنسا وأصبحت المشاركة الانتخابية السنغالية هي الحقل السياسي النشيط الذي يحقق بعض الاستقلالية والاندماج أو نوع من المقاومة لبعض السنغاليين [3].

ظهر قانون 10 أوت 1872م الذي نص على تكوين بلديان سان لويس وغوري، وبذلك دُشن النشاط بشرح واضح لخصوصيات البلديات[4] .ومهام الوظائف الإدارية وطريقة مشاركة السنغاليين في الانتخابات [5]. أصبح للسنغاليين نواب يمثلونهم في الجمعية التأسيسية والتشريعية [6].

تميز النشاط السياسي بالسنغال في منتصف القرن التاسع عشر ببداية إرسال عرائض إلى باريس تعبر عن البؤس والحياة المزرية التي أصبح يعيشها السنغاليون بسبب تصرفات الشركات التجارية [7].، وطريقة تعيين رئيس البلدية ونوابه ومستشاريه وشروط الانتخاب [8].، وطالب البعض بعد ذلك بحق المواطنة والتمتع بالحقوق مثل الفرنسيين [9].

سيطر المولدون على الحياة السياسية بالبلديات الأربع وخدموا مصالح الشركات الاستعمارية، خاصة الغرف التجارية التابعة لبوردو ومارسيليا [10]ولم توجد أية معارضة سياسية محلية، وكان الهم الوحيد للمولدين والفرنسيين هو القلق على إنتاج الفول السوداني والسكة الحديدية والحقوق الجمركية والمؤسسات الاقتصادية، وكان ذلك

الموضوع المفضل للحملات الانتخابية بسبب سيطرة مجموعة الضغط المتكونة من تجار بوردو الذين احتكروا التجارة وعملية الاستيراد والتصدير [11].

2 – **الصحافة السنغالية واثرها على النشاط السياسي**(1881 – 1896م):

تعتبر السنغال من أقدم المستعمرات الفرنسية وظهرت بها الحياة السياسية بظهور البلديات، لكن الصحافة ظهرت متأخرة مقارنة مع باقي المستعمرات. لقد كانت الانطلاقة السياسية بظهور مناقشات

حول النظام الجمركي، والسكك الحديدية، والملاحة بنهر السنغال وأوضاع النشاط الزراعي والتجاري، وأصبحت الحياة السياسية والفائدة التجارية تضغطان لإنشاء جريدة تعبر عن مختلف اهتمامات القوى الفاعلة في السنغال، وتأخر ذلك كثيرا بسبب العامل الاقتصادي والتخوف من ضعف نسبة القراء وانخفاض مبيعات الجرائد وصعوبة ضمان المداخيل لاستمرار نشاط الجريدة وخاصة في أوساط الأوربيين والمولدين والأقلية السنغالية المتعلمة والمبعثرة طول السنة في نقاط ومراكز التجارة [12].

أسس الحاكم العام فيدرب المونيتور السنغالي (Moniteur du Sénégal) سنة 1856م، وكان جريدة لنشر الأوامر والقرارات والقوانين، بالإضافة إلى بعض المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعلومات عن الأوضاع العسكرية، وكان الهدف هو سد الطريق أمام أي مطالبة بإنشاء صحيفة في السنغال [13]، ونصت المادة 69 من قانون 20 جويلية1881م على حرية الصحافة، لكن إدارة الاحتلال سعت بمختلف الوسائل لمنع ظهور صحافة منافسة لجريدة فيدرب ومعرقلة لمشروع الاحتلال الفرنسي الرسمي [14].

عاش السنغال فترة (1885 – 1886م) أزمة اقتصادية حادة بسبب انخفاض قيمة وأسعار الفول السوداني واشتداد منافسة إنتاج الهند وعم اليأس والفشل في أوساط المنتجين والتجار، ويضاف إلى ذلك تأزم الأوضاع واشتداد المقاومة في كايور وفوتاتورو [15]، وأدت هذه الظروف إلى ظهور جريدة المنبه السنغالي (Réveil du Sénégal) في جويلية 1885م بمناسبة الانتخابات التشريعية، وظهر بعد ذلك السنغالي الصغير (Le petit Sénégalais) في أوت 1886م [16] . وبعد 1896 ظهرت جريدة إفريقيا الغربية (L'Afrique Occidentale) والاتحاد الإفريقي [17] (L'Union Africaine). وأهم هذه الجرائد المنبه السنغالي (Le Réveil du Sénégal) التي تأسست بسان لويس بمناسبة

الحملة الانتخابية لسنة 1885م، وهي جريدة سياسية، وأدبية وتجارية ومالية تصدر كل يوم أحد من الأسبوع. وهي خاصة بالمجموعة المولدة (Mulâtres) وتابعة لأسرة ديفيس كريسبين [18]، اهتمت الجريدة بنشر تقارير جلسات الجمعية العامة، وأحداث الحملة الانتخابية، وقضايا القضاء وحتى أحداث وأوضاع بعض المستعمرات الفرنسية [19]. كما ركزت الجريدة على دراسة ونقد المشاريع الإصلاحية المختلفة للحكومة السنغالية، وتناولت صلاحيات الحاكم العام وأثرها على الجانب الاقتصادي، واعتبرت بأن السكة الحديدية هي مشروع مسالم ومفيد للسنغاليين واهتمت الجريدة أيضا بالزراعة وركزت كثيرا على الشركة الزراعية التي تأسست سنة 1875م بسان لويس [20].

اعتبر البعض المنبه السنغالي بأنه الشاهد الحي الذي اهتم بمعايشة وطرح المشاكل في فترة التوسع الاستعماري والمدافع الأساسي عن مصالح سكان بلدية سان لويس [21].

اما جريدة السنغالي الصغير (Le Petit Sénégalais) التي ظهرت في أوت 1886م [22]كان شعارها «العدو هو الاكليروس» [23]، وتناولت بالتفصيل قضايا فساد رجال الكنيسة وأخبار وأنشطة المحافل الماسونية بسواحل غرب إفريقيا، وتوزيعها وانتشارها والمشاركة في الانتخابات السنغالية، وفضحت بعض أخطاء القضاء الإسلامي واعتبرت بعض أئمة المساجد مثل رجال الكنيسة وأنشطتهم. وركزت الجريدة على نشر أحداث فوتاتورو وتخوفت من عودة سلطة الإمام القوي الذي يحكم بالشريعة الإسلامية [24]، كما دافعت الجريدة على ضرورة إدماج السنغاليين وعارضت بشدة التشريع الإسلامي ونصحت السنغاليين بالانخراط في الخدمة العسكرية للاندماج في الثقافة الفرنسية والقضاء على تأثير الطرق الصوفية. وكثفت جريدة السنغالي الصغير الدفاع والمطالبة بمدارس وثانويات لائكية وعارضت طريقة توزيع المنح المدرسية وضعف المشاركة السنغالية في الانتخابات [25].

اعتبر البعض بأن الجريدة بدأت في مهاجمة الكنيسة وسيطرتها، ونجحت كثيرا في البداية وأصبحت بعد ذلك وسيلة لنشر الفضائح والتشهير بمختلف الزعماء، فتوقفت عن الصدور في ديسمبر 1886م وبيعت أجهزتها سنة 1887م [26].

الجرائد السنغالية كانت تصدر بأحجام صغيرة وكانت أسبوعية باستثناء جريدة إفريقيا الغربية التي كانت تصدر مرة كل شهرين، وسعرها كان يتراوح بين 15 و40 سنتيم، فكانت

مثلا إفريقيا الغربية تباع في داكار بخمسة عشر سنتيم وبعشرين سنتيم في باقي المدن، أما السنغالي الصغير فكان سعره عشرون سنتيم وجريدة المستقل ثلاثون سنتيم والاتحاد الإفريقي والمنبه السنغالي بأربعين سنتيم لكل جريدة [27].

واجهت الجرائد مشكل النشر والتوزيع خارج البلديات الأربع وخارج المراكز التجارية وأعالي السنغال [28].

وعموما تصعب عملية متابعة نشاط وتواجد الجرائد السنغالية، ويجهل في معظم الأحيان تاريخ اختفائها وحتى أسماء أصحابها، وكانت تركز على السياسة المحلية والعلاقة مع الأهالي ورفض نشر المسيحية وسيطرة الطرق الصوفية وتشجع الاندماج والحركة الماسونية. وإذا تساءلنا هل كانت هذه الجرائد يقرأها التجار والموظفون والعسكريون، وهل تمكن السنغاليون المتعلمون من الاعتماد عليها لنشر الوعي بين باقي المواطنين، فإن الإجابة هي صعوبة واستحالة تحديد دورها لتكوين

وعي سياسي ورأي عام سنغالي بسبب تجربتها القصيرة وشح المصادر والأرشيف السنغالي للاطلاع على كل حيثيات وتفاصيل مرحلة نشاطها [29].

تميزت فترة بداية القرن العشرين بإصرار السكان الأصليين بالبلديات الأربع والمطالبة بحق المواطنة الفرنسية، والاحتفاظ بمقوماتهم الحضارية والثقافية والتمسك بالدين الإسلامي، وظهر نوع من التحالف بين المولدين (Mulâtres) والنجاح في انتخاب المحامي المولاتر (Mulâtre) فرانسوا كاربو (François Carpot) الذي أصبح نائبا بباريس في 27 أفريل 1902م [30].

ظهر صراع سياسي في 01 ماي 1904م بين أنصار الغرف التجارية التابعة لبوردو ومجموعة المولدين، وقام النائب كاربو (Carpot) بمجموعة من الأنشطة وجند السنغاليين وتمكن من الفوز بعهدة انتخابية جديدة سنة 1906م [31]. وفي 1909م قامت المجموعة السنغالية الليبو (Lébou) لروفيسك بمجهود سياسي كبير فاختارت السنغالي غالاندو ديوف (Galandou Diof) وتم انتخابه ثانية في المجلس العام، وأعطى هذا النشاط الانطلاقة الأساسية للحضور السياسي النشيط للسنغاليين الزنوج في المجال السياسي المحلي، ومكن من إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة وأوجد علاقات

جديدة أثرت على النشاط السياسي السنغالي قبيل الحرب العالمية الأولى[32]، وتجسد ذلك بظهور أول تجمع إفريقي بسان لويس سنة 1912 يطلق عليه تجمع الشباب السنغالي (Les jeunes Sénégalais)، وبدأت المشاركة المباشرة في تنظيم وإعداد وإجراء ومراقبة الانتخابات [33].

3 – الحرب العالمية الاولى واثرها على النشاط السياسي (1914 – 1918م):

انتعش النشاط السياسي قبيل الحرب العالمية الأولى بفضل نشاط مودي مباي (Mody Mbaye)[34] ، وحزب الشباب السنغالي[35]والطرق الصوفية [36] وبليز ديان (Blaise Diagne)[37] ، وأدى ذلك إلى ظهور نوع من إجماع السنغاليين ليلتفوا حول مرشح واحد يمثلهم في باريس، ويدافع عن مصالحهم، وبذلك تمكنوا من تجاوز الصراع بين المولدين (Mulâtres) والسنغاليين والموالين للغرف التجارية، وأصبحت المصلحة العامة للسنغال هي مطلب معظم القوى السياسية في السنغال [38].

وبدأت الحملة الانتخابية في 12 أفريل 1914م بتسعة مرشحين [39]، وكانت الانتخابات في 26 أفريل، وصدم الجميع بظهور النتائج الرسمية في 02 ماي ونجاح بليز ديان بألف وتسعمائة وعشر صوت، حيث سيطر على المرتبة الأولى، لكنه لم يتمكن من تحقيق الأغلبية المطلقة، ونُظم دور ثانٍ للانتخابات وكانت النتائج في 10 ماي 1914م وفوز ديان بالمرتبة الأولى [40].

تمكن بليز ديان من الفوز في الانتخابات بسبب حملته التي ركزت على تأييد ودعم زعماء الطرق الصوفية وكسب ودهم، فقام مثلا الشيخ أحمدو بامبا وأخوه آنتا مباكي بوضع إمكانيات مادية معتبرة تحت تصرف نشاطه السياسي [41].

وعد ديان مجموعة السرير بإرجاع أراضيهم المغتصبة، وكسب معظم المجموعات السكانية وتجنب إثارة الانتماءات القبلية والعرقية. كان بليز ديان يعد بتخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية وخاصة الذرى والأرز ودعا إلى تغيير الحاكم العام الجنرال بونتي [42]، وأكد على أهمية الحفاظ على حق السنغاليين في تسيير البلديات الأربع والحصول على حق المواطنة والانتخاب ونادى بضرورة الاعتراف الرسمي بالشريعة الإسلامية، كما طالب بمنح السنغاليين المزيد من الامتيازات التجارية وتقليص الضرائب

وإنشاء مجلس إداري لتسيير الشؤون المالية لمستعمرة السنغال، وإنشاء مدرسة للطب في داكار والحق في تنظيم النقابات العمالية وتساوي الجميع في الحقوق والواجبات [43].

وعموما كانت الحملة الانتخابية النشيطة والاقتراع السري والفردي والتأييد السياسي الذي وجده ديان من السنغاليين المسلمين الفضل الأكبر في فوزه في الانتخابات سنة 1914م [44].

أصبح بليز ديان نائبا للسنغاليين بمجلس النواب الفرنسي في جويلية 1914م [45]، وأيد فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وقام بدور كبير لتجنيد 1100 من الرماة السنغاليين [46]، وتولى منصب المفوض السامي للقوات الإفريقية في الحرب العالمية الأولى [47]، وأصبح رئيسا للجنة المستعمرات في مجلس النواب، كما كان له دور كبير في الدعوة إلى المشاركة في مؤتمر الجامعة الإفريقية بباريس سنة 1919م [48].

لم يطالب ديان بالاستقلال عن فرنسا، بل كان يدعو إلى المساواة والكرامة وإلى ضرورة حق سيطرة السنغاليين على شؤون الإدارة والمؤسسات البلدية، واستمر مخلصًا لسياسته الإدماجية حتى وفاته سنة 1934م [49] .

أعجب الكثير بنشاط ديان فأطلقوا عليه الزعيم المؤسس للبرنامج التطوري الدياني الذي أرسى المواصفات والأسس التي شيدت طبيعة النشاط السياسي الوطني السنغالي في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين [50].

الهوامش

1 - François Zuccarelli, "La vie politique dans les quatres communes du Sénégal de 1872 à 1914», in revue Journal Ethiopique, n°12 octobre 1977, Sénégal, p. 03.

2- Mamadou Diof, «L'idée municipale, une idée neuve en Afrique», in Politique Africaine, n°74 juin 1999, Sénégal, p. 13.

- Ibid, p. 173

-4 حددت طريقة اختيار وتعيين رئيس البلدية ومستشاريه ونوابه، فكان مثلا: 10 مستشارين لبلدية سان لويس و4 لغوري و4 لروفيسك، وبعد ذلك أصبح 05 مستشارين لكل بلدية من البلديات الثلاث وهي غوري، داكار وروفيسك. انظر:

Gouvernement Général du Sénégal, Bulletin administratif, Sénégal 1872, p. 597.

5- Zuccarelli, op.cit, p. 4.

-6 النواب كانوا فرنسيين مرتبطين بالغرف التجارية وخاصة غرفة بوردو، ويدافعون على مصالحهم الخاصة ومصالح الاحتلال، وتجاهلوا في معظم الأحيان اهتمامات ومطالب السنغاليين، والنواب هم: لافون دي فوغوفيه (Laffont Fongauffier) (1871 – 1879م) وغاسكوني ألفريد (Alfred Gasconi) (1879 – 1889م) والأميرال فالون (Amiral Vallon) (1889 – 1893م) وجول كوشار (Jules Gauchard) (1893 – 1898م) وهكتور داغو (Hector d'Agout) (1898 – 1902م) وفرنسوا كاربو (François Carpot) (1902 – 1914م). انظر:

Félix Brigand, Histoire moderne et contemporaine du Sénégal, 1er édit. Ministère de l'éducation, Saint Louis du Sénégal 1966 p. 73.

7- Diof ,op.cit. p,18.

-8 كان رئيس البلدية يعين من طرف الحاكم العام ثم أصبح رئيس البلدية ومساعديه ينتخبون باقتراع فردي وعام. أما الهيأة الانتخابية فكان الشرط الأساسي الإقامة بالبلدية لمدة تتجاوز السنتين وامتلاك ما يساوي 2.400 فرنك، ثم عدل بعد ذلك مرات عديدة. انظر: Diof,Ibid , p. 19

9- Zuccarelli, op.cit, p. 4.

10- Wesley Georges Johnson, The emergence of black politics in Senegal, the struggle for power in the four communes (1900-1920), Stanford university press, California U.S.A, 1971, traduction François Manchuelle (naissance du Sénégal contemporain), édition Karthala, Paris 1991, p. 64.

11- Zuccarelli, op.cit, p. 4.

12 - Martin Taureg , Frank Wittrmen, Entre traditions orale et nouvelles technologies, ou vont le mass média au Sénégal, editor Geschäft Sfunrender, Heransgeber, Department of anthropologie and African studie, Gutenberg universitat Mainz, Germany, 2004, p. 13

13- Jacque Michon, editions et pouvoirs, édition presse de l'université de l'Aval, Sain Foy, France 1995, p. 173.

14- Roger Pasquier, «Les débuts de la presse au Sénégal», in cahiers d'études Africaines, volume 2 n°7, Sénégal, p. 478.

15- Ibid, p. 480.

16- Robinson, Société Musulmanes et Pouvoir Coloniale Français au Sénégal et en Mauritanie, édition Amazone, France 2004. p. 171.

17- Pasquier, op.cit, p. 479.

18- Amady Ali Dieng, La démocratie en débat, 1er édition l'Harmattan, Paris 2007, p. 86.

19-Pasquier,op.cit,p,480.

20- Ibid, p. 483.

21- Ibidem.

22- Taureg, op.cit, p. 14.

23- Pasquier, op.cit, p. 480.

24-Ibid, p. 481.

25- Ibid, p. 482.

26- Joseph Roger ,De Benoit , Histoire de l'église catholique au Sénégal du milieu du XV siècle à Laube, éditions Karthala 2008, France, p. 200.

27- Pasquier, op.cit, p. 479.

28- Ibid, p. 480.

29- Ibid, p. 479.

30- François Zuccarelli, «La vie politique dans les quatres communes du Sénégal (1902 – 1914)», in revue Ethiopique, n°13, année 1978, Sénégal, p. 2.

31- Ibid, p. 3.

32- Diof, op.cit, p, p. 20, 21.

33- Ibid,p.22.

34- مودي مباي (Mody Mbaye)، ولد بسان لويس سنة 1871م، بدأ نشاطه في التعليم ثم أصبح كاتبا عموميا ومدافعا عن مصالح فلاحي إمارة باول (Baol)، ونبه إدارة الاحتلال ببعض الأخطاء والتجاوزات، واشتكى ظروف السنغاليين للجنة حقوق الإنسان وساهم في كتابة مجموعة من المقالات الصحفية، وتعاون مع حزب الشباب السنغالي ومع وبليز ديان لتحسين أوضاع السنغاليين. انظر: Johnson , op.cit, p-p. 166-173

35- حزب الشباب السنغالي (Les jeunes Sénégalais) هو أول حزب سياسي تأسس سنة 1912م وضم بعض المتعلمين، والموظفين الإداريين والمعلمين والمترجمين، بدأت اهتماماته بالموسيقى والمسرح والرياضة، وتأثر بعد ذلك ببعض الزعماء الثوريين، وبحزب تركيا الفتاة ومبادئ الثورة الفرنسية، واحتج على بعض الزعماء المحليين وسياسة التوسع الاستعماري. انظر:

36- Johnson,Ibid,p-p187-191 تراجع نفوذ الزعماء التقليديين وأصبح شيوخ الطرق الصوفية يشكلون قوة سياسية واجتماعية جديدة، خاصة في المناطق الريفية، وظهر ذلك مثلا في دعم الحركة المريدية للنشاط السياسي وإعلان خليفتها العام الشيخ محمدو مصطفى مباكي (1945 – 1888) (Mouhamadou Moustapha Mbaké م) مساندة بليز ديان (Blaise Diagne) في انتخابات 1914م. انظر: Ibrahim ,Thiam , «Les aspects du Mouridismes au Sénégal», thèse de doctorat 3ème siècle, université de Seign, édit. tecton verlag, Marbourg Allemagne, année 2010, p. 128

37- بليز ديان (Blaise Diagne) ولد في 13 أكتوبر 1872م درس بغوري واستفاد من منحة إلى ايكس ان بروفنس بفرنسا، عمل بإدارة الجمارك، والتقى الحاج أحمدو بامبا بالكونغو أثناء منفاه، وفي 21 سبتمبر 1899م، انخرط بالمحفل الماسوني الشرقي وتأثر بمبادئ الثورة الفرنسية وحقق عدة امتيازات وتزوج في 1909م بفرنسية وتمكن من الحصول على تأييد بعض الجمعيات والسياسيين والزعماء السنغاليين للترشح لانتخابات 1914م. انظر:

Johnson , op.cit, p-p. 192-198.

38- Zuccarelli, Ethiopique n°13…, op.cit, p. 4.

39- المرشحون هم: بليز ديان (Blaise Diagne)، كاربو (Carpot)، جان تيفينيان (Jean Théveniant)، فيرنو مانسات (Fernaud Monsat)، هنري باتي (Henri Patey)، أندري (André)، لويس بيلغرين (Louis Pellegrin)، جورج كريسبين (George Crespin) وهنري هام بورجي (Henri Heim Burger). بدأت الحملة الانتخابية نشيطة ومبكرة مقارنة مع الحملات الانتخابية السابقة وتميزت باحتقار الجميع للمرشح بليز ديان ورفض مقابلته أو حتى مناقشته في بعض القضايا السياسية. انظر: Johnson , op.cit, p. 205

40-Ibid, p-p. 211-214

41- Ibid, p. 215.

42- Ibidem.

43- اليونسكو، تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع، القرن التاسع عشر في إفريقيا، مطبعة حسين درغام، لبنان 1996، ص. 648

44- نفسه، ص. 649.

45- نفسه.

46- Thiam ,op.cit, p. 128.

47- إلهام، ذهني محمد علي، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914م)، دار المريخ للنشر، ط1، 1988، الرياض ، ص. 220.

48- اليونسكو,المرجع السابق، ص. 649

49- نفسه.

50- نفسه، ص. 650.

Les données de l'enquête ont permis aussi de mettre en évidence les différentiels du nombre idéal d'enfants selon certaines caractéristiques des femmes. Ainsi , les plus jeunes ont déclaré un nombre moyen idéal d'enfants moins élevé que les femmes d'âge plus avancé. En effet, ce nombre varie d'une moyenne de 2.73 pour les femmes de 20 -24 ans à 4.05 chez celles de 40-44 ans.

On remarque également que plus le niveau d'instruction des femmes est élevé, moins elles souhaitent avoir beaucoup d'enfants. Ainsi, les femmes qui ont un niveau universitaire ont déclaré une taille idéale de 3.33 enfants contre 3.54 pour celles qui sont sans instruction et 3.42 enfants pour celles de niveau secondaire.

Quant aux préférences exprimées par les femmes en fonction de la situation professionnelle ,il ressort des données que les femmes exerçant une profession déclarent moins d'enfants (3.09 enfants) que celles ne travaillant pas (3.47 enfants).

Par ailleurs, nos données montrent qu'aucune relation n'existe entre la strate de résidence et le nombre d'enfants désirés. Il est de 3.40 en milieu urbain et de 3.48 en zone rurale.

Bibliographie

1 http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/ip652.pdf. Site consulté le 03/05/2014.

2 Deville J.-C. La fécondité serait-elle héréditaire , Économie et statistique, n 116.Paris,1979,p. 3-11.

3 Arnaud Régnier-Loilier.Taille de la fratrie d'origine, nombre souhaité d'enfants et descendance finale, n° 173.Paris, Édition : CNAF ,2012.p 71.

4 Office National des Statistiques.Enquête nationale sur la santé de la mere et de l'enfant. Alger.1994. p240.

5 Office National des Statistiques.Enquête nationale sur la santé de la famille.Alger.2004.p137.

6 Université de Tlemcen.Revue l'homme et la societé.N5Avril2013, ISSN/2170-1148. P33.

7 Institut national de la statistique , enquête démographique et de santé et à indicateurs multiples Cameroun (eds-mics 2011). Yaoundé, pp89-93.

8 Agence Nationale de la Statistique et de la Démographie (ANSD). Enquête Démographique et de Santé à Indicateurs Multiples Sénégal (EDS-MICS) 2010-2011 Rapport final. Dakar ,20012.p91

9 Ons, 2004 .ibid, p135.

le nombre d'enfants ideale

la strate de residence	Le nombre idéal d'enfants						Total	Nombre moyen d'enfants désirés
	1	2	3	4	5	6		
Urbain	5	97	10٨	15١	29	21	411	3.40
Rural	2	30	15	37	13	7	104	3.48
Total	7	127	124	189	42	28	515	3.44

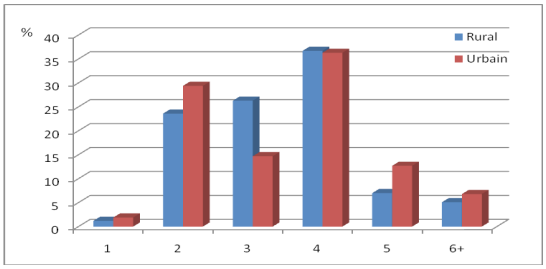

Figure 4: Répartition des femmes enquêtées selon la strate de residence et le nombre idéal d'enfants

Source : tableau 6

Les données du tableau 5 montrent qu'aucun lien significatif n'existe entre la strate de résidence et le nombre d'enfants désiré (Cc=0147,p=0.185).Le souhait exprimé par les femmes du milieu urbain (3.40 enfants) diffère légèrement de celui observé chez les femmes du milieu rural (3.48 enfants).

Par ailleurs ,nous avons constaté que les proportions de femmes qui désirent avoir 4 enfants et plus est largement supérieure au milieu rural (54.8%) qu'au milieu urbain (48.9%).

Conclusion

Cette étude nous a permis, dans une certaine mesure, de mettre en lumière l'influence de certaines caractéristiques sociodémographiques sur le nombre idéal d'enfants.

Tout d'abord ,Les informations collectées ont montré que les femmes algériennes aspirent 3.44 enfants en moyenne .

Le coefficient de contingence montre que la relation est significative au niveau 0.001 (Cc=0.329).

III-3 Lien entre situation individuelle et le nombre idéal d'enfants

Tableau 5: Répartition des femmes enquêtées selon la situation individuelle et le nombre idéal d'enfants

situation individuelle	Le nombre idéal d'enfants						Total	Nombre moyen d'enfants désirés
	1	2	3	4	5	6+		
Occupée	2	18	29	21	1	2	73	3.09
Inoccupée	5	109	94	167	41	26	442	3.47
Total	7	127	123	188	42	28	515	3.44

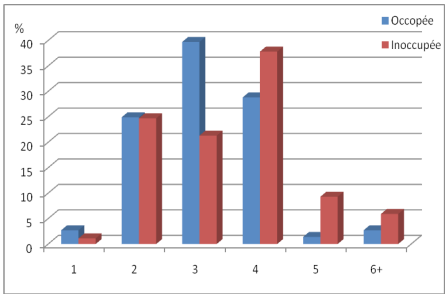

Figure 3: Répartition des femmes enquêtées selon la situation individuelle et le nombre idéal d'enfants

Source : tableau 5

Le nombre idéal d'enfants varie selon la situation individuelle des femmes. En effet, les femmes inoccupées ont tendance à vouloir plus d'enfants que celles occupées (tableau 5). Chez les femmes inoccupées , le nombre idéal d'enfants des femmes est de 3.47 enfants, contre 3.09 Chez les femmes occupées.Le coefficient de contingence montre que la relation entre les deux variables est significative au niveau 0.02 (Cc=0.184).

III-4 Lien entre la strate de residence et le nombre d'enfants

Tableau 6: Répartition des femmes enquêtées selon la strate de residence et

III-2 Lien entre le niveau d'instruction et le nombre idéal d'enfants

Tableau 4: Répartition des femmes enquêtées selon le niveau d'instruction et le nombre idéal d'enfants

Niveau d'instruction	Le nombre idéal d'enfants						Total	Nombre moyen d'enfants désirés
	1	2	3	4	5	6+		
Analphabète	2	7	10	13	7	2	41	3.54
	1	22	11	16	7	9	66	
	0	40	23	44	14	7	128	
Primaire	1	36	35	66	8	7	153	3.50
Moyen	3	22	44	49	6	3	127	3.41
Secondaire								3.42
Supérieur								3.33
Total	7	127	123	188	42	28	515	3.44

Figure 2: Répartition des femmes enquêtées selon le niveau d'instruction et le nombre idéal d'enfants

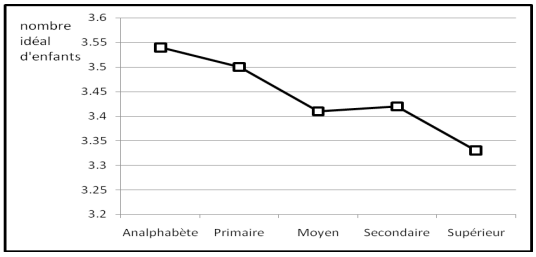

Source: tableau 4

Il ressort des données du tableau 4 que le nombre idéal d'enfants est inversement proportionnel au niveau d'instruction des enquêtées. C'est-à-dire plus le niveau d'instruction augmente plus le désire diminue. En effet les femmes ayant l'instruction la plus faible ont donné le nombre idéal d'enfants le plus élevé (3.54 enfants), tandis que les femmes ayant un niveau universitaire souhaitent 3.33 enfants. Ainsi,les femmes qui n'ont aucun niveau d'instruction désirent en moyenne 0.21 enfants de plus que celles qui ont le niveau universitaire.

Tableau 3: Répartition des femmes enquêtées selon l' âge et le nombre idéal d'enfants

Age	Le nombre idéal d'enfants						Total	Nombre moyen d'enfants désirés
	1	2	3	4	5	6+		
15-19	0	5	0	3	1	0	9	/
20-24	2	46	31	28	3	5	115	2.73
25-29	5	36	41	63	10	5	160	3.32
30-34	0	30	32	59	9	6	136	3.47
35-39	0	7	13	28	16	7	71	4.04
40-44	0	3	4	7	3	4	21	4.05
45-49	0	0	2	0	0	1	3	/
Total	7	127	124	189	42	29	515	3.44

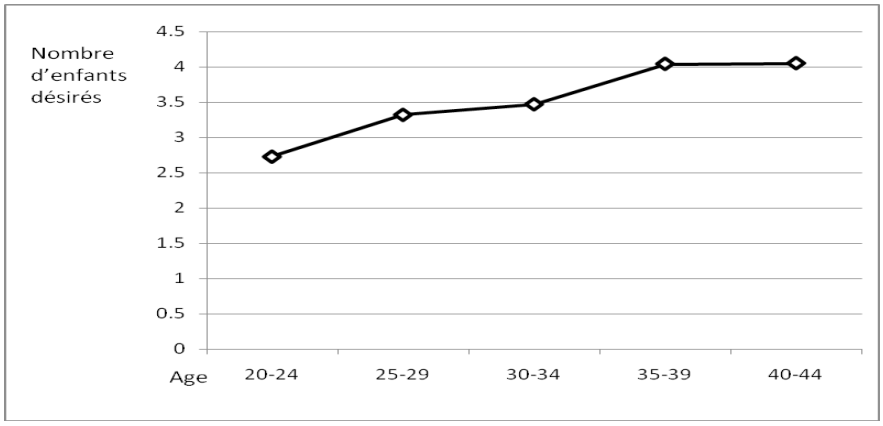

Figure 1: Répartition des femmes enquêtées selon l'âge et le nombre idéal d'enfants

Source: tableau 3

On constate , par ailleurs, que le désir d'avoir une famille idéale constituée de moins de 3 enfants est donc plus apparent auprès des femmes âgées de moins de 29 ans(43.9%). L'effet de génération est mis en évidence, dans la mesure où les femmes qui souhaitent avoir 3 enfants et plus appartiennent aux générations âgées(75.6%). On pourrait donc penser que si le désir exprimé par les jeunes générations se traduisait dans les faits, on assisterait à une tendance de la baisse de la fécondité.

baissé d'environ 19 %, soit une moyenne d'un point par an.

Comparées , toujours,à celles des enquêtes Papchild 1992 et Papfam2002 , les données de la présente enquête révèlent, également, un changement dans les comportements des femmes en matière de procréation. Ainsi les proportions de femmes qui désirent avoir moins de 3 enfants sont passées de 30.4% en 1992 à 35.3% en 2002[9]pour atteindre 50% en 2013.

En examinant la distribution des tailles idéales déclarées, il apparaît que pour près d'une femme sur quatre (26.1 %), le nombre idéal est entre 1 et 2 enfants. Et une femme sur deux désire avoir 4 enfants et plus.

Tableau 2: Répartition des femmes enquêtées selon le nombre idéal d'enfants

Le nombre idéal d'enfants	Nombre de femmes	%
1	7	1.4
2	127	24.7
3	123	23.9
4	188	36.5
5	42	8.2
6+	28	5.4
Total	515	100

III Lien entre les caractéristiques sociodémographiques et le nombre idéal d'enfants

III-1 Lien entre l' âge et le nombre idéal d'enfants

Le tableau 3 présente le nombre idéal moyen d'enfants pour l'ensemble des femmes selon l'âge actuel .Tout d'abord, on constate que les jeunes femmes désirent avoir un nombre d'enfants inférieur à celui désiré par les anciennes générations. Ainsi, les femmes âgées de 20.24 ans désirent 2 ,73 enfants, tendis que les femmes âgées de 40-44 ans désirent 4.05 enfants.

Le coefficient de corrélation de Pearson montre que la relation entre les deux variables est singificative (r=0.048,p=0.041).

	Nombre	%
Groupe d'âge		
15-19	9	1.7
20-24	115	22.2
25-29	160	31.1
30-34	136	26.3
35-39	71	13.8
40-44	21	4.1
45-49	3	0.6
Education		
Analphabète	41	8.1
Primaire	66	12.7
Moyen	128	24.7
Secondaire	153	29.7
Supérieur	127	24.5
Situation professionnelle		
Occupée	73	14.2
Inoccupée	442	85.8
Lieu de résidence		
Urbain	411	79.8
Rural	104	20.2

Les données du tableau 1montrent que les trois quarts (¾) de l'échantillon (77.1%) se concentre entre 20et 29 ans révolus, soit aux âges généralement les plus féconds. On note également que les femmes illettrées représentent 11.5% de la population étudiée, et 88.5% ont fréquentées l'école.

Par ailleurs les données indiquent que seulement 11 % sont occupées, et 68.6 résident dans le milieu urbain.

II-2 Le nombre idéal d'enfants

Le tableau 2 montre que le nombre idéal moyen d'enfants par femme est de 3.44 enfants .Par rapport à 1992, on note un changement majeur puisque ce nombre moyen était de 4.2 enfants pour l'ensemble des femmes.Nous pouvons constater ,ainsi qu'en 20 années le nombre d'enfants désirés par les femmes aurait

L'enquête a été réalisée dans une maternité (EHS) à Batna au milieu de l'année 2013.

Quant au questionnaire, nous avons identifié quatre variables indépendantes:

1) une variable indiquant l'âge des femmes ; 2) une variable décrivant le niveau d'instruction des femmes 3) une variable indiquant la situation professionnelle des femmes ; 4) une variable concerne le milieu de résidence des femmes.

Le questionnaire aborde aussi une variable indiquant le nombre idéal d'enfants souhaité par l'ensemble des femmes.Cette derniere question, apparemment simple, peut être embarrassante, en particulier pour les enquêtèes ayant une famille nombreuse. Ces dérnieres devaient en effet se prononcer sur le nombre d'enfants qu'ils souhaiteraient avoir, dans l'absolu, indépendamment du nombre d'enfants qu'ils ont déjà. Or, il peut être difficile pour une femme de déclarer un nombre idéal d'enfants inférieur à la taille actuelle de sa famille. Donc les réponses sont inévitablement influencées par leur histoire génésique[7].Mais elles sont appelées à se prononcer sur ce qui est pour elles, la taille idéale de la famille, indépendamment du nombre d'enfants qu'elles ont actuellement [8].

I –5 Traitement des données

Les données de l'enquête ont été saisies au moyen du logiciel SPSS 18, et pour tester les différentes hypothèses nous nous appuyerons sur les tests suivants:

- le coefficient de corrélation de Pearson (r).

- le coefficient de contingence (Cc).

II- Caractéristiques sociodémographiques des enquêtées

II-1 Description des femmes enquêtées

Tableau 1: Répartition des femmes enquêtées selon quelques caractéristiques sociodémographiques

Hypothèse2

- Le nombre idéal d'enfants est inversement proportionnel au niveau d'instruction des enquêtées .

Hypothèse3

- Les femmes exerçant une profession déclarent moins d'enfants que celles ne travaillant pas .

Hypothèse4

-le nombre idéal d'enfants souhaité par les femmes du milieu urbain est inférieur à celui exprimé par les femmes du milieu rural.

I -3 Objectif de l'étude

Les données des enquêtes sur la fécondité réalisées en Algérie jusqu'à présent ne permettent pas d'analyser les déterminants des préférences en matière du nombre d'enfants désirés. C'est à cet effet que le présent article se propose modestement de contribuer à la clarification de la relation susceptible d'exister entre quelques caractéristiques sociodémographiques et les préférences relatives au nombre d'enfants chez des femmes ayant déjà un enfant au moins, dont l'âge varie entre 15 et 49ans. C'est –à- dire nous essayerons d'étudier la relation entre le nombre idéal d'enfants déclaré par les femmes et certaines variables sociodémographiques, dont l'âge, le niveau d'instruction, la situation professionnelle, et le lieu de résidence.

I –4 Echantillon et Questionnaire

Les données nécessaires à ce projet proviennent d'un échantillon non probabiliste de 515 femmes ayant déjà au moins un enfant, et qui ont déclaré une préférence pour un certain nombre d'enfants. C'est –à-dire on a écarté les femmes qui n'ont pas pu fournir de réponses numériques et ont donné, à la place, des réponses approximatives telles que "Ce que Dieu me donne", "Je ne sais pas", ou "N'importe quel nombre" .

I –Cadre théorique et méthodologique de l'enquête

I -1 Problématique

Au cours des trois dernières décennies, plusieurs enquêtes nationales ont montré que les femmes désirent de plus en plus une famille moins nombreuse. En effet ,les données de l'enquête Pachild en 1992 ont montré que les femmes désirent au moyenne 4.2 enfants[4] .Cette tendance a commencé petit à petit à s'atténuer, c'est ainsi que dix ans plus tard le nombre idéal d'enfants s'est sensiblement diminue . En effet l'enquête Papfam2002 a donné 3.8 enfants par femme[5] . Une enquête réalisée à Batna en 2009 auprès de 1024 femmes ,avait montré que le nombre idéal d'enfants, pour les enquêtées est 3.48 enfants[6].

Cette diminution sensible du désire des femmes en matière de fécondité s'explique par l'élévation du statut des femmes dans la société par la promotion d'une participation plus équilibrée à la vie sociale ,économique, et même politique, et une amélioration de l'accès à l'éducation pour les filles. Les changements démographiques et sociaux, dont l'augmentation de l'âge au mariage, et l'urbanisation ont également influé sur le désir croissant de familles moins nombreuses.

Notre problématique repose sur la question principale suivante :

Existe-il une relation significative entre le nombre d'enfants idéal déclaré par les femmes interrogées et les variables indépendantes :âge , niveau d'instruction , situation professionnelle , strate de résidence .

I –2 Hypothèses

Les hypothèses qu'on pourrait avancer dans ce cadre sont les suivantes :

Hypothèse1

- Le nombre idéal d'enfants est en corrélation positive avec l'âge des enquêtées,c'est-à-dire les jeunes femmes désirent avoir un nombre d'enfants inférieur à celui désiré par les anciennes générations.

بوصفها لمجموعة من المتغيرات المستقلة والعدد المرغوب فيه من الأطفال من طرف السيدات بوصفه متغيراً تابع.

وقد كشفت نتائج البحث الميداني أن عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم عند مجموع السيدات بلغ 3.44 طفلا لكل امرأة. وترتبط الرغبة في الإنجاب, من جهة, ارتباطا طرديا بسن السيدات, ومن جهة أخرى, تتناسب تناسبا عكسيا بمستوى تعلمهن.كما أن عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم يقل بين المشتغلات من النساء مقارنة بالمكثات بالبيت. ولم نسجل بالمقابل أي تفاوت واضح بهذا الشأن بين المقيمات في الوسط الحضري و المنحدرات من الريف.

Introduction

Les questions relatives aux préférences en matière de fécondité demeurent l'une des clés permettant d'évaluer la fecondité future, en raison de rapprochement entre les tailles de la famille idéales et des familles réelles[1]

Cet idéal d'enfants souhaité dépend d'un ensemble de facteurs .De manière non exhaustive, on peut citer l'âge et le niveau d'éducation, la situation professionnelle, la strate de résidence, et l'attachement à la religion… .

Des études françaises ont mis en évidence l'existence d'une " hérédité » dans les comportements féconds : plus on est issu d'une famille nombreuse et plus on a soi-même d'enfants, en moyenne[2].

Un certain nombre de travaux révèlent également , une corrélation positive très nettement entre la taille de la fratrie d'origine et le nombre souhaité d'enfants[3].

A travers cette vision il nous a paru très intéressant d'étudier l'impact de certaines caractéristiques sociodémographiques des femmes algériennes sur les préférences en matière de fécondité, d'autant que ce sujet n'a pratiquement pas été traité de façon profonde par les démographes algériens jusqu'à présent. Pour cela une enquête a été menée dans un établissement hospitalier spécialisé , auprés de 515 femmes mariées.

Cette étude regroupe trios axes. Le premier est consacré au cadre théorique et méthodologique de l' enquête. Dans les deux axes qui suivent nous essayerons de discuter de manière détaillée les différents résultats de l'enquête.

Le nombre idéal d'enfants et caracteristiques sociodemographiques des femmes

Dr .Lakrouf Ali/Université de Batna

Résumé

Dans le présent article, on a tenté d'étudier la relation susceptible d'exister entre diverses caractéristiques sociodémographiques et le nombre d'enfants désirés par les femmes. A cet effet une enquête à été réalisée auprès de 515 femmes mariées.

L'étude regroupe trois axes. Le premier est consacré au cadre méthodologique .Le second et le troisième abordent les résultats de l'enquête.

Les résultats, tirés de l'enquête, sont:

- Le nombre idéal d'enfants, pour toutes les femmes est 3.44enfants.

- Le nombre idéal d'enfants est en corrélation positive avec l'âge des enquêtées. Ainsi, les femmes âgées de 20-24 ans désirent 2 ,73 enfants, tendis que les femmes âgées de 40-44 ans désirent 4.05 enfants.

-Le nombre idéal d'enfants est inversement proportionnel au niveau d'instruction des enquêtées. Ainsi, les femmes ayant l'instruction la plus faible ont donnée le nombre d'enfants idéal le plus élevé (3.54 enfants), tandis que les femmes ayant un niveau universitaire souhaitent 3.33 enfants.

- Les femmes exerçant une profession déclarent moins d'enfants (3.09 enfants) que celles ne travaillant pas (3.47 enfants).

-Le souhait exprimé par les femmes du milieu urbain (3.4 enfants) ne diffère guère de celui observé chez les femmes du milieu rural (3.48 enfants).

ملخص

تناول هذا المقال دراسة العلاقة بين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم وبعض الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للسيدات المتزوجات, وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة غير احتمالية من الأمهات اللواتي وضعن مولودا حي بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة للتوليد وأمراض النساء لمدينة باتنة, والتي بلغ عدد عناصرها 515 مبحوثة.

وقد تم استعراض في مرحلة أولى الإطار المنهجي للدراسة , ثم اتجهنا في مرحلة ثانية لعرض وتفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية للسيدات المبحوثات والمتمثلة في العمر والمستوى التعليمي والوضع المهني ووسط الإقامة, وفي المرحلة الثالثة من البحث تم اختبار العلاقة بين الخصائص الشخصية للسيدات المبحوثات

Bibliographie :

- Ahmed Mokaddem et Mostafa Kharoufi, 2011, Rapport d'évaluation initial du programme de pays de l'UNFPA pour l'Algérie 2007-2011, p 10.
- Nations Unies, 2011, Objectifs du Millénaire pour le développement Rapport de 2011, 72pp
- PNUD, 2010, Rapport national 2010 sur les OMD
- Nations Unies, 2010, Algérie 2ème Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport établi par le Gouvernement Algérien, septembre 2010, 70 pp
- Kamal Rarrbo, 2006, Etudes sur les politiques jeunesse des pays partenaires méditerranéens : Algérie, Programme EuroMed III.
- Ministère de la Santé et de la Réforme Hospitalière, Octobre 2000, «La politique nationale de population à l'horizon 2010 » Rapport du Comité National de la Population.
- Groupe de la Banque Africaine de Développement, Mai 2011, Note de dialogue 2011-2012 de la République Algérienne Démocratique et Populaire.
- Youssef Courbage, juin 2011, Le temps de la jeunesse arabe, Le Monde diplomatique.
- Office National des Statistiques, Différentes publications

Figure A : Pyramides des âges de la population algérienne aux différents recensements de 1966 à 2008.

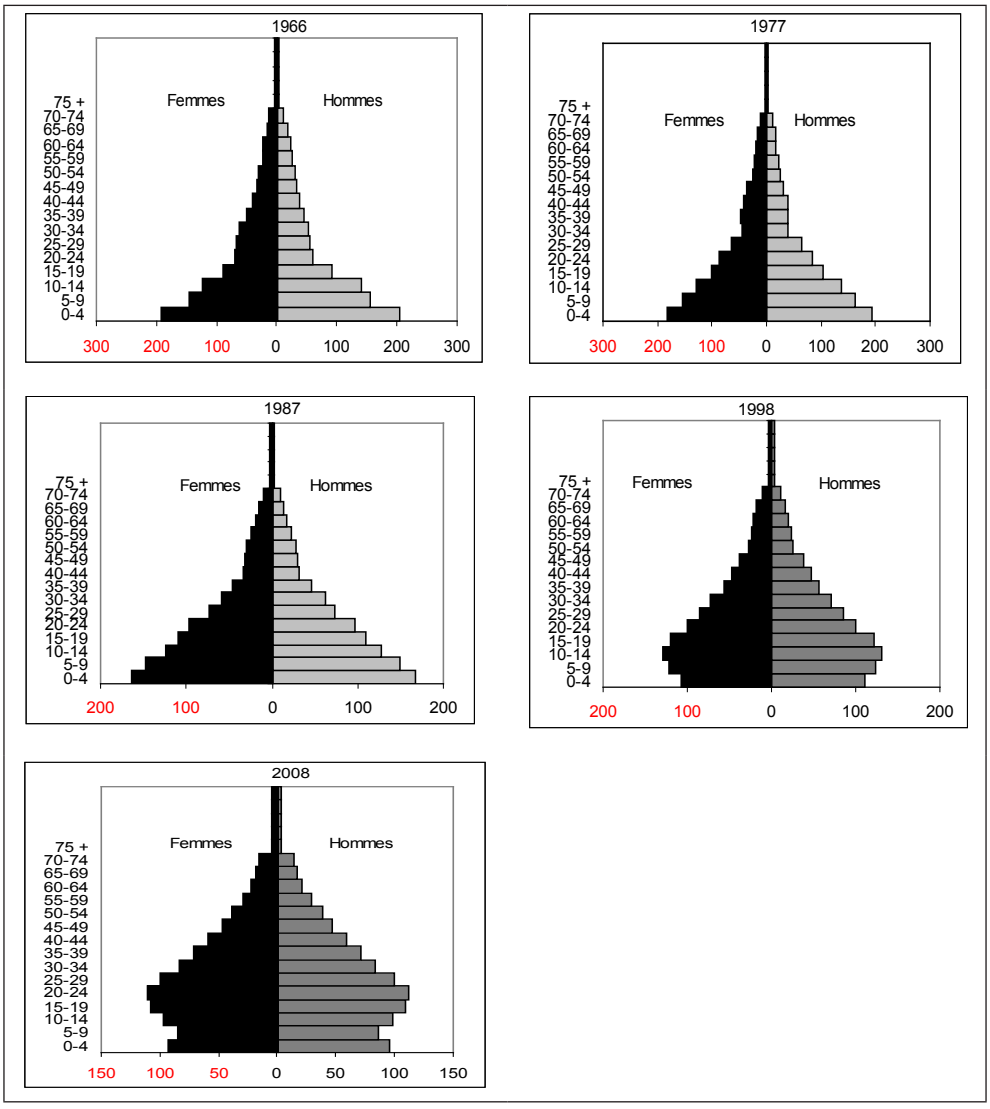

ANNEXE

Tableau A : Bilan de réalisation des objectifs du millénaire pour le développement

Objectifs visés et indicateurs	2001	2005	2009	Etat de réalisation de l'Objectif
1. Réduire l'extrême pauvreté et la faim	*Objectif en 2015: Diminuer de moitié la proportion de la population dont le revenu est inférieur à un (1) dollar par jour.*			*Réalisé* La pauvreté a reculé, passant de 1,7 pc en 1990 à 0,5 pc en 2009
Incidence de la pauvreté	…	…	…	
Incidence Extrêmement pauvre	…	…	…	
Prévalence des enfants victimes de malnutrition (% enfants moins de 5 ans)	…	…	…	
2. Assurer l'éducation primaire pour tous :	*Objectif en 2015:* Donner à tous les enfants, garçons et filles, les moyens d'achever le cycle complet d'études primaires.			*Réalisé* Le taux de scolarisation des enfants de six ans est passé de 93 pc en 1999 à 97,96 pc en 2009.
Taux net d'alphabétisation à l'ecole primaire (%)	93,8	96,6	97,9	
Taux d'alphabétisation de 15-24 ans (%).	…	…	…	
3. Promouvoir l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes	*Objectif en 2015:* Eliminer les disparités entre les sexes à tous les niveaux d'enseignement			*Réalisable* Intégration de l'approche genre dans les programmes nationaux et l'amélioration des indicateurs de développement humain.
Rapport filles - garçons à l'ecole primaire	92,0	92,7	93,9	
Rapport filles- garçons au primaire et au secondaire	…	…	57,9	
Rapport d'alphabétisation femmes /homes (pour 15-24 ans)	…	…	…	
4. Réduire la mortalité infantile:	*Objectif en 2015: Réduire le taux de mortalité des moins de 5 ans et infantile de 1990 respectivement de 2/3 et ½*			*Réalisable*
Taux de mortalité de mois de 5 ans (pour 1,000)	43,8	36,5	14,2	
Taux de mortalité infantile (pour 1000 naissances vivantes	40,1	33,9	29,2	
5. Améliorer la santé maternelle	*Objectif en 2015: Réduire le taux de mortalité maternelle de 1990 de ¾*			*Réalisable*
Taux de mortalité maternelle (pour 100,000 naissances vivantes)	47,3	180,0	86,2	
Proportion des naissances assistées par un personnel de santé	95,9	95,2	97,2	
6. Combattre le sida, le paludisme et d'autres maladies	*Objectif en 2015:* Renverser la tendance actuelle du VIH/SIDA, *etc.*			*Réalisable* Concernant le paludisme, le nombre de cas est passé à 92 en 2009 dont 88 importés contre 152 en 1990 dont 109 importés, avec un taux de mortalité lié au paludisme de 0 pour 100.000.
Taux de prévalence du VIH/SIDA (% de la population âgée de 15-49 ans)	0,1	0,1	0,1	
Incidence de la tuberculose (pour 100,000 personnes)	49,0	54,0	…	
7. Assurer un environnement durable	*Objectif en 2015 : Augmenter le taux d'accès de 3/4 pour l'eau et de 2/3 pour l'assainissement.*			*Réalisable*
Eau potable (% population ayant accès)	87.0	85,0	95,0	
Assainissement (% population ayant accès)	92,0	92,0	93,0	
8. Mise en place d'un partenariat mondial pour le développement	*Objectif en 2015: Espérance de vie au-dessus de 60 ans*			*Réalisable* Plusieurs actions sont engagées pour l'établissement d'un système commercial et financier multilatéral et répondre aux besoins particuliers des pays les moins avancés (aide financières, offres de bourses, assistance alimentaire et médicale...)

monde du travail et de lui ouvrir les portes de ce marché. L'emploi sera pour lui l'occasion de réaliser le reste de ces vœux : mariage, acquisition d'un logement, et la construction d'une famille etc. ... Si tout cela est bien pris en considération lors de la conception de la politique de population, nous préparerons le jeune d'aujourd'hui à bien vivre sa vieillesse.

Conclusion :

Dans cette modeste contribution nous avons essayé de dresser un tableau sur l'évolution du poids démographique de la jeunesse algérienne à travers les cinq recensements de la population et de l'habitat de l'Algérie indépendante. Bien sûr l'accent a été mis sur les efforts consentis en matière de prise en charge des jeunes tout en montrant qu'il s'agissait plutôt de programmes sectoriels sans aucune concertation préalable entre les différents secteurs et les acteurs impliqués directement ou indirectement dans une telle démarche pour pouvoir mener à bien une vraie politique de la jeunesse.

Il est temps pour les décideurs algériens de retrousser les manches et d'impliquer toutes les instances gouvernementales et les acteurs sociaux et politiques du pays pour l'instauration d'une réelle politique de le jeunesse qui mettra des règles à suivre pour pouvoir mesurer l'état d'avancement des objectifs visés et de rectifier le tire quand cela s'impose.

comme étant un problème épineux de la société algérienne dans sa globalité et que l'implication de tous les secteurs étatiques en relation directes ou indirectes avec les préoccupations de la jeunesse pour une vraie politique s'impose de fait pour un développement durable non seulement de cette tranche de la population mais de toute la société.

Il est clair que le gouvernement a essayé à maintes reprises de répondre à la pression de cette tranche de la population dont le poids est très important et qui peut à n'importe quel moment faire basculer la situation politique et sécuritaire du pays.

Si l'on se réfère par exemple au document du rapport du Comité National de Population intitulé « la politique nationale de population à l'horizon 2010 » et qui s'articule sur les grands axes suivants :

- Le renforcement des liens entre la population et le développement.
- Le renforcement de l'accessibilité aux services de santé reproductive et l'amélioration de la qualité des prestations.
- Le renforcement des activités d'Information, d'Education et de Communication (IEC).
- L'amélioration de la collecte des informations démographiques et la promotion des études et recherches en population.
- La mobilisation des ressources.

Il ressort de la lecture, même détaillée, de ce document qu'il s'agit de principes directeurs de la politique de population dans sa globalité. On ne sent à aucun moment la distinction des grandes tranches d'age de la population, dont les spécificités appellent, par voie de conséquences, à des politiques particulières pour chaque catégorie.

La jeunesse qui se retrouve à mis chemin entre l'enfance et la vieillesse requiert une attention particulière en matière de politique ; parce que le jeune d'aujourd'hui a besoin d'une bonne éducation, d'une bonne prise en charge de sa santé, de vivre ses patiences et loisirs, pendant son enfance puis sa jeunesse, de poursuivre ses études universitaires ou une formation professionnelle qui le préparerait au

l'augmentation de la proportion de jeunes dans la population comme un facteur de déstabilisation du monde et de développement de l'islamisme : elle apporterait des troubles sociaux, la guerre et le terrorisme. S'engouffrant dans ce sillage, certains politologues se sont aventurés à voir un lien de causalité entre jeunesse et propension à la violence. La faille principale de ce raisonnement est qu'il prend une donnée temporaire pour une réalité universelle et l'impute à des facteurs religieux et de civilisation. Cette vague de jeunes, qui a pour origine une période de forte fécondité avant les années 1980 et une forte baisse de la mortalité, serait consubstantielle à une mentalité commune à tous les peuples arabes ou musulmans, du Maroc à l'Indonésie.

Or les données démographiques révèlent une extrême diversité de situations. Elles montrent en particulier que la vague de jeunes est éphémère. Si nous suivons le paradigme de Huntington, à la violence politique des jeunes devrait bientôt succéder une « résorption » de cette génération, et donc un apaisement de la société. Il se trouve qu'au Maroc, en Algérie ou même en Arabie saoudite cette vague est dépassée depuis les années 2000. Le Liban, précurseur, a connu le pic de sa population jeune en pleine guerre civile, en 1985, et la Turquie en 1995 ; l'Egypte et la Syrie seulement en 2005. Mis à part au Yémen (où la décrue commence à peine) et en Palestine (où elle n'est entrevue que pour 2020), la prédominance démographique des jeunes aura totalement disparu dans trois décennies, pour rejoindre les niveaux européens. »

En ce qui concerne la jeunesse algérienne, il est vrai qu'elle a été à l'origine du soulèvement des évènements de 1987, comme nous l'avions déjà souligné auparavant. Elle a aussi était mêlée à l'instabilité sécuritaire qu'a connu le pays pendant la « décennie noire ». Cette période d'insécurité et ses effets néfastes et les niveaux d'éducation acquis par une bonne partie de notre jeunesse a été le déclic pour elle pour revoir sa manière de mécontentement. Il y a lieu de se rappeler les dernières manifestations pacifiques des jeunes du Sud du pays qui ont fait preuve d'une grande maturité et d'une grande responsabilité en dénonçant les pratiques courantes en matière d'emploi de logements etc. ...

8. Les défis à relever dans l'avenir par l'Etat Algérien.

Le premier défi est celui de la prise en considération du problème de la jeunesse

notamment sa jeunesse. Cette jeunesse qui a besoin de l'assurance de la continuité d'une éducation pour tous (sans aucune distinction) appuyée par des mesures d'aide et d'accompagnement pour les plus défavorisés d'entre eux. Elle a aussi besoin de plus d'ouverture et d'incitation du gouvernement à l'investissement, tant public que privé, pour la création d'emploi, tout en en consolidant et en facilitant d'avantage l'accès de la jeunesse aux différentes dispositifs mis en place pour la lutte contre le chômage et qui avaient contribué à son atténuation. Parmi ces mécanismes on peut citer : le Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle (DAIP), créé en 2008, l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEIJ), l'Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit (ANGEM), la Caisse Nationale d'Assurance Chômage (CNAC) et le dispositif du Contrat de Pré-Emploi (CPE) destiné aux populations affectées par la pauvreté, le chômage et l'exclusion est articulé autour de sous-programmes tels que l'Emploi Salariés d'Initiative Locale (ESIL), les Travaux d'Utilité Public à Haute Intensité de Main d'Oeuvre (TUPHIMO) et les Indemnités d'activité d'Intérêt Général (IAIG).

6. L'autonomisation des jeunes pour un développement durable du plan d'action pour la décennie 2009-2018 adopté par la Charte Africaine de la Jeunesse (CAJ) en juillet 2006.

Si l'on se réfère aux différentes composantes de l'autonomisation des jeunes pour un développement durable du plan d'action pour la décennie 2009-2018 adopté par la Charte Africaine de la jeunesse (CAJ) en juillet 2006 et repris en détails dans le plan d'action de la troisième session ordinaire de la Conférence des Ministres de l'Union Africaine en Charge de la Jeunesse (12-16 avril 2010 Victoria Falls, Zimbabwe), même si l'Algérie est nettement en avance par rapport à d'autres pays Africains, elle doit doubler d'efforts pour atteindre toutes les composantes de l'autonomisation de ses jeunes.

7. Poids démographique de la jeunesse et violence politique :

Dans un article paru dans le Monde diplomatique, intitulé « le temps de la jeunesse arabe », Youcef Courbage a essayé de démontrer que contrairement à certaines thèses, notamment celle de Samuel Huntington, le poids des jeunes ne s'est pas traduit par une flambée de l'islamisme. Pour reprendre sa citation il dit : «Dans sa théorie du « choc des civilisations », Samuel Huntington considérait

années, le taux de chômage a baissé, passant de près de 30% en 2000 à 10% en 2010, mais il reste toutefois élevé chez les jeunes de moins de 30 ans pour lesquels il est de 27%. Le chômage serait une des principales causes des manifestations qui ont eu lieu au début de l'année 2011 et également un des facteurs majeurs qui expliquent l'immigration clandestine des jeunes vers l'Europe. Pour faire face à ce phénomène, le Gouvernement a mis en place un important dispositif visant l'accompagnement et le soutien des jeunes chômeurs (création de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, mise en place de dispositifs d'aide à l'insertion professionnelle), dont les résultats sont néanmoins encore mitigés. Le Gouvernement mise également sur la diversification des sources de croissance et le développement du secteur privé qui sont de nature à favoriser la création d'emplois. En outre, des efforts sont consentis pour atténuer le problème de l'accès au logement. Plus d'un million de logements ont été ainsi construits entre 2004 et 2010, ce qui a permis de porter le parc de logements à 7 090 000. Ce parc reste toutefois en deçà des besoins au regard de l'urbanisation accélérée qu'a connu le pays au cours de ces trente dernières années.''

Selon une autre étude très récente mise en ligne par l'AfricanEconomicOutlook.org, qui publie le rapport annuel sur les *Perspectives économiques en Afrique*, réitère et confirme les efforts déployés par l'Algérie en vue des OMD, et dont les résultats ont été évoqués plus haut. Les bons scores ont été atteints, notamment, en matière de lutte contre la pauvreté et le chômage et la consolidation de la protection sociale, réaffirmés par son classement au 96^{e} rang sur un total de 187 pays selon l'IDH de 2011 publié par le PNUD. Elle rappelle, aussi, l'important programme d'investissements publics élaboré sur la période 2010-14, pour un montant de 286 milliards USD, qui pourrait faire l'objet d'une mise en œuvre plus efficace. Environ 40 % de ce programme, soit plus de 154 milliards USD, est réservé au développement humain à travers la réalisation de près de 5 000 établissements scolaires, 1 500 infrastructures sanitaires et l'amélioration de l'accès à l'eau potable. En 2011, les dépenses sociales, au titre des réalisations, ont atteint 17.2 milliards USD, dont 3.14 milliards USD dans le domaine de la santé publique.

Il s'agit là d'un programme national très ambitieux qui pourrait absorbé une grande partie des problèmes socio-économiques de la population algérienne

(Programme EuroMed Jeunesse III)

5. Bilan global des efforts réalisés, à mi-période, relatifs aux Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) et particulièrement ceux en relation avec les questions de jeunesse :

Il semblerait que l'Algérie a respecté beaucoup de ses engagements en ce qui concerne la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement (OMD). Plusieurs rapports d'analyse des résultats et bilans de la mi-période des OMD réalisés par les instances nationales, régionales voire même internationales, plaident tous pour la réalisation de bon scores, certains objectifs (comme la réduction de l'extrême pauvreté et de la faim) sont réalisés avant d'atteindre l'échéance fixée, c'est-à-dire 20015. Par contre pour d'autres objectifs en liaison directe avec les jeunes, comme le chômage, le logement et les soins de santé, il apparaît que ; même si l'Algérie a consenti d'énormes efforts, pour une meilleure prise en charge de ces problèmes, elle reste encore confronté à relever les défis y afférents.

Cependant, le gouvernement n'est pas resté inattentif, mais a essayé de mettre en place d'autres mécanismes, surtout après les manifestations du début de 2011 et ce qu'on appelle le printemps arabe .Nous reprenons ici une citation de la note de dialogue 2011-2012 du Groupe de la Banque Africaine de Développement qui résume bien les résultats des OMD réalisés par l'Algérie et reprises par plusieurs publications (cfr tableau A en annexe) .

''1 L'Algérie a fait des progrès tangibles vers l'amélioration des indicateurs sociaux et de la réalisation des OMD (cf. annexe 6). Selon l'Indice de développement humain (IDH) publié par le PNUD en 2010, l'Algérie se classe au 84ème rang sur un total de 169 pays. La proportion de la population vivant en extrême pauvreté est estimée à 0,5% en 2009 contre 1,9% en 1988. Dans le domaine de la santé, l'espérance de vie à la naissance est passée de 71 ans en 2000 à plus de 75,5 ans en 2009. En matière d'éducation, des avancées ont également été enregistrées avec un taux de scolarisation des enfants âgés de 6 ans de près de 97,96% en 2009, contre 93% en 1999.

2 Malgré ces progrès, l'Algérie reste confrontée sur le plan social à des défis majeurs relatifs au chômage, notamment celui des jeunes, au déficit de logements ainsi qu'à la qualité des soins de santé. *Au cours de ces dernières*

En février 1983, le Gouvernement a approuvé le Programme National pour la Maîtrise de la Croissance Démographique (PNMCD). Il visait la réduction du taux de natalité par le développement de la planification familiale. Il a été conçu dès son lancement, comme un programme intersectoriel associant différents départements ministériels, institutions nationales et autres. Le caractère incitatif de ce programme, fondé sur « le libre choix et l'adhésion volontaire des familles «, a été posé comme principe de base (Ahmed Mokaddem et Mostafa Kharoufi, 2011).

Programmes de prise en charges des problèmes de la jeunesse des différents secteurs du gouvernement

Certes, nul ne peut ignorer les efforts consentis par l'Etat algérien dans différents secteurs touchant de loin ou de près la jeunesse algérienne. Au passage nous pouvons constater cela, par exemple, au niveau des deux secteurs de l'éducation nationale et de l'enseignement supérieur où on a enregistré une nette augmentation dans les taux de scolarisation à tous les niveaux et les taux d'inscription à l'université. Ceci dit cela n'a pas été fait en adéquation avec le développement du marché du travail, malgré le fait que beaucoup d'universitaires avaient attiré l'attention des décideurs sur cette inadéquation. A cela il faut ajouter que chacun des secteurs établissait sa propre politique sans aucune consultation préalable.

Un choix politique fut adopté.

Peut-on parler de politiques de jeunesse en Algérie ?

« Mener une réflexion analytique sur la politique jeunesse d'un pays, en l'occurrence l'Algérie, implique indirectement que l'on conceptualise celle-ci, or la plupart des observateurs s'entendraient pour répondre qu'il n'y a pas de politique en direction des jeunes en Algérie. Certes, des actions et des programmes ont été entrepris, mais il n'existe pas de politique jeunesse proprement dite, de vision globale à moyen ou à long terme. Il n'y a pas de stratégie qui tienne compte des ressources et des problèmes et qui établisse des priorités. La vision politique qui sera nécessaire pour mener à bien des actions en faveur de la plus grande catégorie de la société algérienne ne peut venir que des responsables chargés de l'élaboration des politiques. La volonté politique est donc une question centrale. »

infrastructure (ponts, écoles, etc.…) voire même d'autres équipements tels que les moyens de transport.

Figure 1: Pyramides des âges (par grands groupes d'âge) de la population algérienne de 1966 à 2008

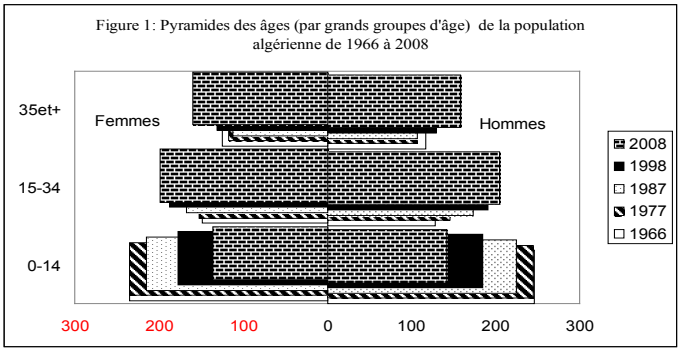

Figure 2 : Rapports de masculinité

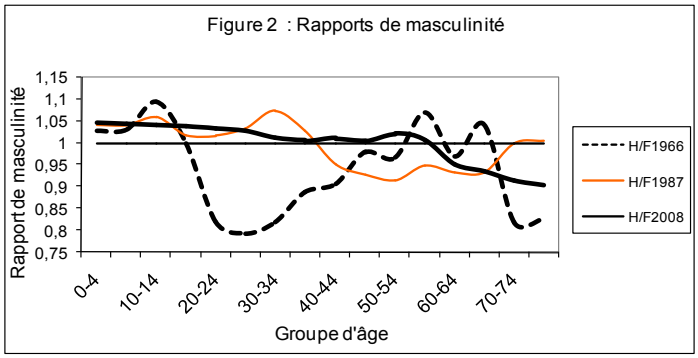

La courbe du rapport de masculinité du premier recensement montre clairement le déficit en hommes enregistré surtout entre 20 et 34 ans et 70 ans et plus où ce rapport avoisinait les 82 hommes pour 100 femmes. Ce déficit confirme la perte en vies humaines, surtout masculines, que l'Algérie a payé pour accéder à son indépendance. Vingt ans après, c'est-à-dire en 1987, cette même tranche d'âge, qui avait entre 40 et 54 ans, continue sa tendance de déséquilibre entre sexe avec seulement 92 à 94 hommes pour 100 femmes. En 2008 cette tranche de la population se trouve âgée de plus de 60 ans, avec plus ou moins le même rapport qu'elle avait enregistré quand elle était plus jeune de vingt ans. Ceci explique que le déséquilibre constatait en 1966 pour la tranche d'âge des 15-34 ans se poursuit avec l'âge dans le temps et ne peut disparaître que vers 2015. Il explique aussi le déficit démographique auquel l'Algérie était confrontée tout de suite après son indépendance et était, donc, contrainte de le résoudre par le recours à la forte natalité jusqu'au milieu des années 1980.

pertes en vies humaines occasionnées par les guerres et luttes de libération. A ce sujet nous pouvons revenir aux niveaux des taux de natalité, qui avoisinaient les 50 ‰, et de fécondité atteints aux premières années de l'indépendance. Aussi la grande majorité de sa population était composée essentiellement de ruraux dont les conditions de vie étaient déplorables ; logements précaires, malnutrition, pauvreté, chômage, analphabétisme etc. ... et qui se sont multipliées davantage par le biais de la forte natalité. Cependant, il fallait reloger, donner du travail, instruire, éradiquer certaines maladies ‘’de pauvre’’ comme la tuberculose, avant de prodiguer des soins et de prévenir des épidémies et donc de réduire la mortalité, surtout, infantile.

Lors de ces deux premiers recensements (1966 et 1977) l'Algérie était qualifiée de population jeune où les moins de 15 ans représentaient presque la moitié de la population. La tranche des 15-34 ans détenait un peu plus du quart suivie par les plus de 35 ans avec moins du quart. A partir de 1987, la tendance générale était en faveur des plus de 15 ans et en particulier celle des 15-34 ans qui est passée de 34 % en 1987 à 40 % en 2008, les plus de 35 ans qui étaient de l'ordre de 22 % en 1987 passent à 32 %.

La pression du poids des 15-34 ans enregistré en 1987 comparativement au poids des années antérieures, a engendré le soulèvement de la jeunesse algérienne par ce que l'on avait qualifié d'événements d'octobre 1988. Il s'agit là des effets de la transition démographique sur la structure par âge, avec la réduction de la base de la pyramide des âges (les moins de 15 ans) et l'augmentation de la part des autres tranches d'age. Paradoxalement, cette transition démographique s'est vue accompagnée par une transition démocratique en Algérie, puisque avec l'avènement des événements d'octobre 1988, l'Algérie passe du système de parti unique au multipartisme en payant une lourde facture tant sur le plan humain que sur le plan économique. Pendant toute une décennie (années 1990) la population algérienne a connu des pertes de vies humaines pour cause d'insécurité, en plus de ce que l'on peut qualifier de mortalité ‘’normale’’[1(1)].

Aussi, n'oublions pas de signaler les déplacements, parfois massifs, des populations de certaines localités vers les grandes villes où la sécurité semblait être meilleure qu'ailleurs. A cela s'ajoute la destruction d'une bonne partie de son

1 Lors d'un discours, le Président de la République a parlé d'une centaine de milliers de morts. D'autres parties évoquent même le chiffre de 200.000.

3. Définition du concept jeunesse :

Etant donné que la définition du concept jeunesse peut varier d'un pays à l'autre voire même d'un secteur à un autre à l'intérieur d'un même pays, par prudence, il s'impose de définir ou de rappeler la définition retenue. En ce qui nous concerne nous avons repris celle proposée par la Charte Africaine de la jeunesse

« La jeunesse, telle que définie dans la Charte, prend en compte toute personne âgée de 15 à 35 ans dans n'importe lequel des États membres de l'Union africaine. Cette tranche d'âge reflète bien la réalité de la jeunesse africaine, qui peine à s'intégrer plus efficacement dans la société, à terminer ses études, à se marier et à jouir d'une réelle indépendance financière. Cette définition de l'âge offre aussi un compromis suffisant pour tous les pays africains, dont la plupart ont défini les jeunes comme des individus âgés de 12 à 24, 29, 35 ou 40 ans dans leurs politiques nationales de jeunesse et fournit la base pour l'alignement en particulier dans les domaines de la coordination, d'évaluation et de collecte de données. »

4. Description de l'évolution du poids de la jeunesse algérienne depuis son indépendance :

Nous allons essayer de décrire l'évolution du poids de la jeunesse algérienne depuis l'indépendance nationale, à travers les cinq recensements réalisés depuis 1966. Pour cela, nous avons respecté la définition du concept « jeune », adopté par la Charte Africaine de la Jeunesse (CAJ). Il s'agit des personnes âgées de 15 à 34 ans révolus.

Pour mieux schématiser l'évolution du poids de la jeunesse algérienne dans le temps nous avons choisi la représentation de la structure de la population par grands groupes d'âge et par sexe (figure 1)[1] . Ceci nous donne des pyramides des âges (0-14 ans, 15-34 ans et 35 ans et plus), superposées les unes sur les autres.

En fait, jusqu'en 1977, l'Algérie a juste quelques années de son indépendance, c'est un pays très jeune, qui venait juste d'hériter de conditions socio-économiques et sanitaires pas très favorables, pour une population dont les besoins ne cessaient de s'accroître et ne pouvaient être satisfaits tout de suite. Des priorités devaient être fixées comme par exemple penser, d'abord, à repeupler le pays, pour récupérer les

1 Pour de plus amples informations sur la structure par âge et par sexe détaillée par groupes d'âge quinquennal voir figure A en annexe.

1. Objectifs

Il s'agit essentiellement des grands objectifs suivants :

Dans un premier temps mesurer le poids démographique de la jeunesse algérienne à travers les cinq recensements réalisés après l'indépendance du pays entre 1966 et 2008.

Dans un deuxième temps mener une analyse critique des différents programmes relatifs à la prise en charge des problèmes de la jeunesse algérienne, en essayant de dégager les aspects positifs de ces actions et leurs limites et les conditions qui ont poussées le pouvoir à réagir ainsi.

Dresser un bilan global des efforts réalisés, à mi-période, relatifs aux Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) et particulièrement ceux en relation avec les questions de jeunesse, auxquels l'Algérie a souscrit, en s'engageant à les atteindre d'ici 2015. Aussi, nous tenterons de voir où en est l'Algérie vis-à-vis de l'autonomisation des jeunes pour un développement durable du plan d'action pour la décennie 2009-2018 adopté par la Charte Africaine de la Jeunesse (CAJ) en juillet 2006.

Enfin, nous présenterons les défis à relever dans l'avenir par l'Etat Algérien.

2. Méthodologie

Pour l'analyse de l'évolution dans le temps du poids démographique de la jeunesse algérienne, nous avons choisi de recourir à la comparaison de la structure de la population en cinquante ans d'indépendance à partir des effectifs par âge et par sexe publiés par l'Office National de Statistiques lors des cinq recensements de la population et de l'habitat entre 1966 et 2008.

Concernant les différents programmes nationaux relatifs à la prise en charge des problèmes de la jeunesse algérienne, nous essayons de l'aborder par le rappel des textes officiels y référant complété par la littérature en la matière.

Quant au bilan de la mi-période des OMD, il se basera essentiellement sur les différents rapports présentés par le gouvernement algérien au Nations Unies appuyé par les rapports d'autres instances internationales. Tous ces rapports évaluent les efforts consentis par l'Algérie à partir de données publiées par l'Office National de Statistiques depuis l'adoption des OMD.

de guerre et de veuves et d'orphelins de guerre, de logement et du relogement de sa population, la construction et reconstruction d'infrastructures de base etc…, tout cela a fait que l'Algérie s'est trouvée devant tant de chantiers avec peu de ressources financières et qui s'était faite aidée par la solidarité nationale de sa population dans un premier temps pour faire lancer ces premiers projets.

Devant tous ces défis, l'Algérie n'a pas hésité un moment pour remédier à tous ces problèmes. Démographiquement, elle était confrontée à une forte mortalité qu'elle devait, à tout prix, essayer de réduire, en même temps le déséquilibre en hommes par rapport au femmes devait lui aussi être pris en considération par le recours à une forte natalité pour rattraper le manque du, essentiellement, à la guerre de libération. Socialement, l'analphabétisme, lui aussi, était une grande contrainte à affronter avec beaucoup de courage. Le logement et le relogement de sa population.

Il est vrai que devant une telle situation, l'Etat a audacieusement adopté une politique rigoureuse en matière de santé de la population, d'éducation de logement, voire même de lutte contre la désertification. Cette politique consistait en la gratuité et la démocratisation de la médecine pour l'ensemble de la population et de l'éducation et son obligation pour les enfants entre 6 et 16 ans, du lancement de la construction de 1000 villages agricoles, de la ceinture verte et de la route transsaharienne, pour ne citer que ces quelques projets.

Depuis, et en cinquante ans d'indépendance, ce pays a traversé des périodes fastes et néfastes ; que se soit sur le plan démographique, social, politique voire même sécuritaire et a du, parfois payé lourdement sa facture. Les deux exemples ; celui de la dette extérieure et le problème sécuritaire que le pays a connu pendants les années quatre vingt dix. Ces deux problèmes ont lourdement pesé sur son économie, en l'obligeant plusieurs fois, à négocier le rééchelonnement de sa dette avec les instances internationales telles que la Banque Mondiale et le Fond Monétaire International et de se soumettre à leurs exigences. Ceci l'avait obligé à procéder au licenciement d'un nombre important de travailleurs et de fermer certaines usines. Cette situation a plongé le pays dans un chaos économique et a été à l'origine de la hausse du chômage en cette période.

uns des autres. Cependant, l'établissement d'une bonne politique de la jeunesse et la réalisation de ses objectifs implique l'adhésion de tous les secteurs concernés avec la concertation de tous les acteurs (organisations non gouvernementales, structures de recherches en la matière, conseil national de la jeunesse, observatoires régionaux de la jeunesse etc.…).

Cette contribution portera essentiellement sur la description de l'évolution du profil sociodémographique de la jeunesse algérienne dans le temps depuis l'indépendance de l'Algérie à nos jours. Cela entend d'abord la description de l'évolution du poids de la jeunesse et ses caractéristiques sociodémographiques et économiques depuis l'indépendance. Ensuite, relever, à chaque fois que cela est possible, les défis auxquels les décideurs étaient confrontés pour en ressortir ce qui a été atteint dans les objectifs arrêtés et ce qui n'a pas été réalisé et les atouts et insuffisances des programmes de prise en charges des problèmes de la jeunesse des différents secteurs.

En plus des programmes nationaux, nous essayerons de dresser un bilan global des efforts réalisés, à mi-période, relatifs aux Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) et particulièrement ceux en relation avec les questions de jeunesse, auxquels l'Algérie a souscrit, en s'engageant à les atteindre d'ici 2015.

Aussi, nous tenterons de voir où en est l'Algérie vis-à-vis de l'autonomisation des jeunes pour un développement durable du plan d'action pour la décennie 2009-2018 adopté par la Charte Africaine de la Jeunesse (CAJ) en juillet 2006.

Enfin, nous présenterons les défis à relever dans l'avenir par l'Etat Algérien.

Ce modeste travail se basera essentiellement sur les données publiées par l'Office National des statistiques et complété par la documentation relative aux différents programmes des différents secteurs impliqués, directement ou indirectement, dans la jeunesse en Algérie. Parmi ces secteurs nous pouvons citer : le Ministère de l'éducation nationale, le Ministère de l'enseignement supérieur, le Ministère de la formation professionnelle, le Ministère de la jeunesse, le Ministère de l'emploi etc… . Nous rappellerons, également, les Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD), essentiellement ceux en relation avec la jeunesse et la Charte Africaine de la Jeunesse (CAJ).

Introduction

A l'acquisition de son indépendance en 1962, l'Algérie a, tout de suite, était confronté à sa reconstruction en luttant sur plusieurs fronts. Le repeuplement pour combler les pertes en vies humaines occasionnées par la guerre de libération nationale, l'affrontement de l'analphabétisme et par voie de conséquence l'éducation de sa jeunesse, la formation des cadres, la prise en charge d'invalides

Jeunesse Algérienne : Etat des lieux et défis à relever

DAOUDI Nourdine/Université d'Oran.

ملخص:

لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار المجهودات التي بذلتها الجزائر فيما يخص التكفل بمشاكل الشباب بالرغم من كل التحديات التي واجهتها مباشرة بعد نيلها استقلالها. هذا لا يسمح لنا بالقول بأن الجزائر تبنت سياسات خاصة بالشبان بمعنى الكلمة لكن برامج قطاعية منفصلة عن بعضها البعض، متقنة في بفض الأحيان و استعجالية أحيانا أخرى لامتصاص الانتفاضات الاجتماعية. في كل دول العالم عندما تحل بها حالة غضب اجتماعية وتطول و التي تدل على إخفاق الحكومة في حكامتها وفساد النظام عندئذ يأتي التغيير عن طريق انتفاضة الشباب. تجسد ذلك في الجزائر بأحداث أكتوبر ١٩٨٨ و التي أدت إلى نهاية النظام الحزب الواحد و الانتقال إلى وضع الحجر الأساسي للتعددية الحزبية و بالتالي إلى التحول إلى الديمقراطية. العشرية التسعينية كانت جد صعبة على الجزائريين الذين دفعوا ثمنا كبيرا من أجل بعث اقتصادهم من جديد و التحكم في مديونيتهم و فتح الكثير من الورشات و اتخاذ العديد من الإجراءات لفائدة الشباب. هذه الإجراءات لا تتجاوب دائما مع مشكل الشباب بالرغم من حسن نية أصحاب القرار، لأنها حتى و إن كانت حكومية تبقى برامج قطاعية منفصلة عن بعضها البعض عند إنشاءها. حينئذ عند القيام بتسطير أية سياسة شبابية جادة و من أجل تحقيق كافة أهدافها يستوجب ذلك إشراك كافة القطاعات التي يهمها الأمر بمشاورة جميع الفاعلين.

Nul ne peut douter des efforts accomplis par l'Algérie en matière de prise en charge des problèmes de la jeunesse, malgré tous les grands défis auxquels elle a été confrontée tout de suite après l'acquisition de son indépendance. Ceci dit, nous ne pouvons pas parler de politique de la jeunesse proprement dit, mais de programmes sectoriels désarticulés, bien mûris des fois et d'autres fois hâtifs en réponse à des malaises sociaux pour les calmer. Dans tous les pays du monde ; quand le malaise social, *preuve de l'échec du gouvernement dans sa gouvernance et du pourrissement du système*, s'installe et dure, le changement est souvent provoqué par le soulèvement de la jeunesse. En Algérie, cela s'est produit par les évènements d'octobre 1988 et a donné lieu à la mise fin au système totalitaire du parti unique et le passage à la pose de la première pierre du multipartisme et donc de la transition vers la démocratie. La décennie 90 a été très pénible pour la population algérienne et un grand prix a été payé pour voir la relance de son économie, la maîtrise de sa dette extérieure et le lancement de beaucoup de chantiers et d'un certains nombre de mesures en faveur de la jeunesse. Ces mesures ne répondent pas tous aux problèmes de la jeunesse, malgré la bonne volonté des décideurs, parce que justement mêmes si elles sont gouvernementales elles restent des programmes sectoriels établis séparément les

Hamza Cherif, A., (2005), « Population et besoins sociaux essentiels en Algérie à l'horizon 2038» –Thèse de Doctorat en cours- Département de Démographie, Faculté des Sciences Sociales, Université d'Oran Es-Senia.

MAZOUZ, M., (1993), « Intégrer population et développement. L'expérience algérienne», in : Hubert GERARD et al., Intégrer population et développement, pp. 721-758. – Paris, Académia- CEPED-CIDEP- L'Harmattan- UCL,823 p. (Acte de la chaire Quetelet 1990).

ONS (2010),» Annuaire statistique de l'Algérie 2010», Alger, N°20,387p.

ONS, (1999), «Rétrospective statistique 1970-1990».

ONS, (1991), « Série statistique Rétrospective 1962-1990», Statistiques, n° 31, 99 p.

ONS, (1991),» Annuaire statistique de l'Algérie 1991», Alger, n° 15,387p.

PERENNES, J., (1986), «La politique hydro-agricole en Algérie» in : Maghreb-Machrek n°111, pp.57-76.

Tableau A6 : Listes of Variables

N°	Variables
1	CERH: the cereal production by inhabitant;
2	DVGH: the production of dried vegetables by inhabitant;
3	FVGH: the production of fresh vegetables by inhabitant;
4	FRH: the fruit production by inhabitant;
5	RX POPO: the population growth rate;
6	OCER: the output of cereals (quintal by hectare);
7	ODV: the output of dried vegetables (quintal by hectare);
8	OFV: the output of fresh vegetables(quintal by hectare);
9	OF: the output of fruits (quintal by hectare);
10	RXURB: the rate of urbanization;
11	POP: the size of the population;
12	AALCER: the are of agriculture lands attributed to cereals (in 1000 hectares);
13	AALDVG: the are of agriculture lands attributed to dried vegetables (in 1000 hectares);
14	AALFVG: the are of agriculture lands attributed to fresh vegetables (in 1000 hectares);
15	AALFR: the are of agriculture lands attributed to fruits (in 1000 hectares);
16	IRRIG: the share of the irrigated useful agricultural land in percent;
17	AALHAB: the SAU by inhabitant in hectare.

Bibliography

AOURAGH, L.,(1996), « L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie» Les études du CEPED n°11, 337p.

BEDRANI, S., (2001), Les agriculteurs du Maghreb : Contraintes et perspectives, in : Les cahiers du CREAD, n°56, pp 5-20, Algérie.

BOUKHOBZA M., (1982), « Evolution du modèle de consommation et demande potentielle en produits alimentaires», in : CREA, L'évolution de la consommation alimentaire en Afrique : le cas de l'Algérie, pp.45-77.

CHARVET, P., (1993), «Prospective à long terme des équilibres alimentaires mondiaux» in: Commerce International, n°2333, pp 2-5.

CHEVALIER A, et KESSLER V., (1989),»Economies en développement et défis démographiques» Paris, Notes et études documentaires, n° 4878, La documentaion française, 148p.

CIHEAM., (1996), MED AGRI, Paris, n°1, 410 p.

CIHEAM., (2000), MED AGRI, Paris, n°3, 410 p.

F.A.O., 1996, Croissance démographique et disponibilités alimentaires dans le monde, FAO, 120 p.

FARGUES, P., 1989, «Déficit vivrier et structures familiales en Afrique au sud du Sahara», in: Population, INED, N° 3, pp 613-648.

Hamza Cherif, A., (1999), « Population et besoins alimentaires en Algérie à l'horizon 2038» –Thèse de magistère- Département de Démographie, Faculté des Sciences Sociales, Université d'Oran Es-Senia.

Table A 5 : Evolution of the food consumption (in Kg par person).

Products	1968	1980	1988	1997
Cerals	217	186	175	228
Fresh vegetables	56	110	114	113
Dried vegetables	3.5	8.5	6	8
Fruits	28.8	32.8	27.1	47
Sugar	14	16	18	19
Viande Red White	10.7	15.7	24	9 7
Milk and derivativies	34	65	72	94
Eggs	0.5	1.1	3.2	3
Fish	1.33	2.2	3.4	4
Comestible Oil	10.1	16.8	15.8	18

Source : From 1968 to 1988: (Hamza Cherif A., 1999, p. 78)

1997:(CIHEAM, 2000, p. 100)

Table A6 : Corrélations between factors and variables.

		Factors	
Variables	1	2	3
CERH	-0.44	0.13	0.76
DVGH	-0.77	-0.03	0.51
FVGH	0.92	-0.14	0.22
FRH	-0.65	0.68	0.23
RXPOP	-0.90	-0.26	0.14
OCER	0.27	-0.27	0.88
ODV	-0.01	0.41	0.83
OFV	0.92	0.24	0.18
OFR	0.10	0.91	0.24
RXURB	0.98	0.15	-0.06
POP	0.99	0.02	-0.05
AALCER	-0.06	0.54	-0.18
AALDVG	-0.28	-0.87	-0.12
AALFVG	0.81	-0.48	-0.08
AALFR	0.91	-0.18	-0.05
IRRIG	0.86	0.42	0.01
AALHAB	-0.97	0.19	0.10

Table A7 : Modèls of extrapolation of the production of milk, red meat, white meat, and fish by habitant.

Milk	$Y= 8.63 L_n (x-1998) + 23.61$
White Meat	$Y= 1.83 L_n (x-1998) + 1.80$
Red Meat	$Y = 0.971 L_n (x-1998) + 0.02$
Fish	$Y = 0.67 L_n (x-1998) + 2.29$

Y is the production by inhabitant and x represents the year of projection.

Table A4 : The evolution of the size of algerian population (in thousands), of the rate of urbanization, of the population growth rate, of the share of the irrigated agricultural lands, and of the useful agricultural area (in hectare by inhabitant).

	Population	Population growth rate (%)	The urbanization rate (%)	The Share of irrigated lands (%)	UAA by habitant
1970	13095	3,27	39,5	4	0,52
1971	13523	3,19	39,7	4,2	0,51
1972	13955	3,1	39,7	4,3	0,5
1973	14387	3,65	40	4	0,5
1974	14912	3,39	40,2	4	0,48
1975	15417	4,56	40,3	4	0,48
1976	16120	4,1	41,7	4	0,48
1977	16781	3,31	42,1	4	0,44
1978	17336	3,05	42,9	3,8	0,43
1979	17864	2,86	43	3,8	0,41
1980	18375	3,16	43,5	3,8	0,4
1981	18956	3,23	44,9	3,8	0,39
1982	19569	3,21	45	3,8	0,38
1983	20197	3,21	46,1	3,8	0,35
1984	20846	3,25	47	3,8	0,36
1985	21523	3,16	48	3,8	0,34
1986	22204	2,77	48,5	4,4	0,33
1987	22820	2,8	49,1	4,4	0,33
1988	23459	2,77	50	4,4	0,32
1989	24108	2,5	51,9	4,92	0,31
1990	24710	2,53	52,4	5	0,31
1991	25334	2,44	53	5,36	0,31
1992	25952	2,46	53,12	5,4	0,31
1993	26591	2,28	54,12	7	0,29
1994	27198	2,19	55,7	6,93	0,28
1995	27794	1,91	56,6	6,91	0,28
1996	28324	1,71	57,8	6,91	0,27
1997	28807	1,61	59	6,91	0,27
1998	29272	1,53	60,3	6,91	0,27
1999	29719	1,53	62,16	6,91	0,28
2000	30166	1,5	62,92	6,91	0,27
2001	30600	1,44	63,67	6,91	0,27

Source: Statistical registers of Algeria.

1996	3483	80	240	288	14.1	8.5	131.1	39.4
1997	3659	77	246	291	2.4	3.6	122.3	34
1998	3188	72	261	295	9.5	6.3	125.9	39.8
1999	3188	72	261	295	6.3	5.5	127	45.5
2000	3317	63	262	301	2.8	3.5	126.3	41.5
2001	3143	59	268	331	8.5	6.5	125.5	41.6

Source: Statistical registers of Algeria.

Table A3: The food production by habitant (in Kg/inhabitant)

	Cereals	Dried vegetables	Fresh vegetables	Fruits	Fish	Mutton meat	Beef meat	Poultry meat	Milk	Eggs
1970	156.6	3	55.3	55.2	0.2	2.6	3.1	2.1	38.2	1
1971	128.3	3.6	56.8	58.5	0.2	2.7	3.1	2.1	39	1
1972	169.3	2.8	51.1	59.5	0.2	2.8	3.1	2.2	39.8	1
1973	110.9	2.9	52.9	55.9	0.2	3	3.1	2.3	40.7	1
1974	99.3	3.5	60.1	57.4	0.2	2.9	3.2	2.5	40.9	1.1
1975	173.9	4.8	80.9	59.2	0.2	2.9	3.2	2.7	41.2	1.2
1976	143.5	4.7	62.3	52.3	2.9	3.2	3.2	3	41	1.3
1977	68.1	3.9	61.6	48.2	0.3	2.8	3.3	3.2	41	1.4
1980	131.7	2.8	77.7	43.5	0.2	2.7	3.5	4.3	42.3	1.8
1981	96.6	2.7	68	40.4	0.2	2.7	3.5	4.8	42.7	2
1982	77.8	1.7	63.2	35.1	0.3	2.7	3.6	5.2	43.1	2.2
1983	64.3	1.8	67.6	31.8	0.4	2.7	3.7	5.6	51	2.4
1984	70.1	2.2	74.2	33	0.4	2.7	3.8	5.8	63.4	2.6
1985	135.6	2.7	101.4	31.8	0.4	2.8	4	5.9	62.4	2.7
1986	108.2	3.1	105.3	31.4	0.3	2.9	4.2	6	61.4	2.9
1987	90.5	2.9	112.5	33.5	0.4	3	4.4	6.2	60.7	3
1988	44.1	1.5	103.2	31.8	0.4	3.1	4.7	6.4	60	3.2
1989	83.1	2	114.7	32.7	0.3	3.2	4.9	6.6	59.3	3.4
1990	65.8	1.4	91.5	29	0.4	3.3	5.2	6.8	58.8	3.6
1991	150.3	2.5	115.9	32.6	0.3	3.4	5.5	7	58.3	3.9
1992	128.3	2.4	118.2	37.3	0.4	3.5	5.8	7.2	57.8	4.1
1993	54.6	1.8	111.5	38.4	0.4	3.4	5.6	7.5	57.4	5.3
1994	35.4	1.4	94.5	36.4	0.5	3.3	5.8	7.3	57	5.5
1995	76.9	1.5	115.1	34.3	0.4	3.6	5.5	7.4	56.7	5.8
1996	173	2.4	111.1	40.1	0.4	3.8	5.3	7.7	56.5	0.6
1997	30.2	1	104.5	34.4		4.1	5	7.6	56.4	3.3
1998	103.4	1.5	112.3	40.2		4.1	6	0.8	56.4	4
1999	68	1.3	111.6	45.1						
2000	31	0.7	109.7	41.5						
2001	86.9	1.3	109.9	45						

Source: Statistical registers of Algeria.

1991	38083030	630190	29371790	8246730	79690	865888	1389084	1764189	14771850	983544
1992	33289140	633860	30665210	9669710	95274	918534	1502850	1863160	15009670	1073047
1993	14520970	481470	29638050	10223160	101896	900000	1480000	1990000	15251330	1400000
1994	9634200	382970	25706200	9894460	135402	910000	1570000	1990000	15496880	1500000
1995	21384570	414380	32000000	9538450	105872	995122	1530000	2057632	15746380	1607142
1996	49005050	680000	31467000	11343810	116351	1088207	1490000	2173108	15999890	175339
1997	8697170	276360	30093740	9903330	93895	1190000	1450000	2200000	16257500	950000
1998	30256050	450500	32859130	11753650	92314	1200000	1750000	220000	16519240	1170000
1999	20205970	394650	33158300	13412430	89817	1070000	1720000			
2000	9342190	218640	33081560	12505880	113157					
2001		384360	33622030	13757400	133623					

Source: Statistical registers of Algeria.

Table A2: Outputs and useful agricultural area by variety.

	AAL by variety in thousands of hectares				Outputs by variety in quintal by hectare			
	Cereals	Dried vegetables	Fresh vegetables	Fruits	Cereals	Dried vegetables	Fresh vegetables	Fruits
1970	2952	82	116	193	6.9	4.7	62.5	37.5
1971	3518	86	120	186	4.9	5.7	64	42.5
1972	3233	88	124	208	7.3	4.5	57.5	39.9
1973	2973	97	130	221	5.4	4.3	58.6	36.4
1974	3171	96	151	240	4.7	5.4	59.4	35.7
1975	3350	97	162	235	8	7.7	77	38.8
1976	2780	93	182	243	8.3	8.1	55.2	34.7
1977	2625	109	179	259	4.4	5.9	57.8	31.2
1980	3836	117	223	250	6.3	4.4	64	32
1981	2569	98	213	256	7.1	5.2	60.6	29.9
1982	2227	123	224	267	6.8	2.7	55.2	25.7
1983	2669	157	202	253	4.9	2.3	67.6	25.4
1984	3198	157	301	273	4.6	2.9	51.4	25.2
1985	2871	156	297	271	10.2	3.7	73.5	25.3
1986	2719	168	267	271	8.8	4	87.6	25.8
1987	1806	137	258	270	11.4	4.9	99.5	28.3
1988	2637	107	267	276	3.9	3.2	90.7	27
1989	2365	92	260	283	8.5	5.2	106.4	27.9
1990	3418	105	287	285	4.8	3.3	78.8	25.2
1991	3530	102	284	284	10.8	6.2	103.4	29
1992	1959	101	270	289	17	6.3	113.6	33.5
1993	1287	111	262	289	11.3	4.3	113.1	35.4
1994	2579	106	265	286	3.7	3.6	97	34.6
1995	3663	90	260	292	5.8	4.6	123.1	32.7

i) In order to encourage investment in the agricultural sector, governement have to solve the problem of land estate in relation to agricultural lands. We shall not hope of an important and ever lasting investment before this problem is solved.

ii) It is necessary to not underestimate the contribution of the Saharan agriculture if we consecrate to it the necessary investment.

iii) The development of the agricultural sector can not take place without a real and solid infrastructure of hydrolies necessary for the increase output of the irrigated agriculture.

It is evident that the measures recommended in these few remarks don't make the country get rid of the food dependence but at least not to deteriorate.

Annexs

Table A1: Production of some food products in quintal (1970-2001).

	cereals	Dried vegtables	Fresh vegetables	Fruits	Fish	Mutton Meat	Beef Meat	Poultry Meat	Milk	Eggs
1970	20508920	389090	7246150	7231680	25735	343888	399856	269431	5005458	128252
1971	17354480	487120	7681230	7914240	23693	368992	416609	287752	5272249	134908
1972	23626250	392280	7130320	8297550	28338	395928	434066	307319	5553259	141909
1973	15959940	415700	7613500	8038040	31205	430000	452253	328217	5849248	140000
1974	14802750	519610	8963600	8565430	35709	439718	474730	372559	6091993	158508
1975	26804520	745430	12474700	9125910	37693	449655	498324	422892	6344810	179463
1976	23131860	754570	10045220	8430050	459819	523091	523091	480025	6608119	203187
1977	11425090	646640	10344530	8080610	43475	470209	549089	544876	6882356	230049
1980	24208770	518200	14270510	7989500	33306	502815	635094	796894	7775261	333879
1981	18316560	507460	12897760	7649820	30541	514180	666658	904554	8097935	378018
1982	15231980	331570	12366040	6874290	64580	525800	699791	1026759	8433999	427993
1983	12979620	361020	13660610	6426760	77135	540000	740000	1140000	10300000	490000
1984	14603680	449340	15462174	6888690	85220	572832	800606	1203954	13209300	535900
1985	29175790	573200	21820380	6852410	86753	607660	866176	1271496	13421960	583237
1986	24024090	678760	23391070	6979110	70019	644606	937115	1342826	13638060	636312
1987	20650500	670610	25666270	7637620	86551	683797	1013865	1418159	13857630	694216
1988	10354020	344480	24205000	7449010	83555	725373	1096900	1497718	14080740	757390
1989	20031190	478970	27651470	7893320	72483	769476	1186736	1581740	14307440	826313
1990	16254120	350890	22607550	7174440	91064	816260	1283930	1670475	14537790	901507

required. Otherwise the results will be the aggravation of the food dependence.

Conclusion

While the algerian population has increased from 12 millions in 1966 to more than 30 millions actually and the model of consumption has ameliorated at the level of quantity and quality, the level of agricultural production did not increase. In spite of the adoption of an autosufficiency policy in term of food products as a priority at the different levels, the recourse to massive importation of food products is still recurrent with its heavy consequences on the financial balance.

Endowed with a relatively important pension from hydrocarbons, the country did not fid up to now big difficulties to gather the necessary currencies to pay the heavy food invoices.

We have seen above that even with high rhythm of production the country is expected to continue to depend on the food importations for a long time.

We hope that algeria will always be able to pay the heavy food invoices and that the exporting countries will succeed to satisfy the demand of the importing countries to which algeria belongs for the future deacons.

We noticed that there are real possibilities to knock down the trends and to direct the country towards a well balanced economic development. These possibilities require changes in the policies in order to permit to agriculture to regain a privileged place in algerian model of development.

For ever and specially these last years, the food autosufficiency is explicitly present in all the official declarations as a strategic objective in the national plan rural agricultural development (NPRAD) adopted recently by the government. On opinion is that this objective is utopie as far as the situation of agriculture is its know state.

We can point some ideas which can help in the formulation of a definition on a strategy aiming at satisfying the needs and avoiding the risk of dependence.

Expect a small group of products (fruits, meat, and to a lesser extend fresh vegetables) the perspectives of long term evolution of the products which up generates a heavy dependence are not at all promising. In spite of that, the hypotheses that we have advanced concerning the output are very optimistic. This concerns in particular the cereals, the dried vegetables for which we advanced a constant evolution of the output to reach in 2038, 16.21 and 10.25 quintals by hectare respectively. This performance has never been reached before by the algerian agriculture. Even with this hypothesis the food shortage for these two products will be comprised between 38 % and 40 % for the cereals and 56 % to 57 % for the dried vegetables. As far as the volume is concerned the shortage is equivalent to the following: 44.6 to 56.5 millions quintals for the cereals and 2.5 to 2.96 millions quintals for the dried vegetables. The food shortage has been estimated in 1997 as 57.19 millions quintals for cereals and as 1.17 millions quintals for the dried vegetables.

Concerning milk and it derivatives, the contribution of importations to consumption will always be presented in spit of the weak progress at the level of figures (Table 10) where we notice that the shortage will pass from 48% to 42 %. But like the cereals and dries vegetables a reduction in the percentage doesn't mean a reduction in the volume. Indeed the food shortage in the dairy products will pass from 10.87 millions quintals in 1997 to 19.8 or 22.7 millions quintals in 2038.

The situation is less serious for the fresh vegetables since the contribution of importations will be 7 % in 2038 while the fruit production will be sufficient with the start of 2013.

At the sight of figures we can notice that in spite of a constant growth of the output, the food production will be for a long time incapable to meet all the demands of the population. The only way which is still possible for Algeria to catch up the food shortage is to conjugate the increase of product with the valuation with other agricultural lands. These changes can not be obtained unless a profound and a serious reform treats all the problems and takes the necessary measures which are

The perspectives of the long term evolution of the food production that we have presented in the tables 8 and 9 reflect a real optimism because, as we have already explained, the exercise of perspectives lies on the direct extrapolation of the food production by habitant which means the ratio of the production and the population. This latter will be between 46 and 51 millions inhabitants at the horizon of 2038. For the global food production, the values extrapolated will be balanced by the size of the population. If we take the example of cereals, the values obtained by the model of extrapolation give us a figure of 155 kg/hab. For 2038 we obtain a volume of production of 76 million quintals, a performance never reached by the algerian agriculture.

According to figures of table 10, we can notice that the difference between the needs and the production, as a result the contribution of importations to consumption, will persist.

Table 10: Balance sheet 2003-2038 in kg by inhabitant.

	2003	2008	2013	2018	2023	2028	2033	2038
Cereals (Needs =250.8 Kg)								
Needs – Production (1)	149	143	138	131	124	115	106	95.8
Needs – Production (2)	149	143	138	132	125	118	109	101
(1)*100/ Needs	59	57	55	52	49	46	42	38
(2)*100/ Needs	59	57	55	53	50	47	43	40
Dried vegetables(Needs = 8.864 Kg)								
Needs – Production (1)	7.81	7.46	7.1	6.72	6.31	5.88	5.42	4.96
Needs – Production (2)	7.81	7.46	7.1	6.74	6.35	5.95	5.52	5.08
(1)*100/ Needs	88	84	80	76	71	66	61	56
(2)*100/ Needs	88	84	80	76	72	67	62	57
Fresh vegetables (Needs = 124.3 Kg)								
Needs – Production (1)	23.3	20.3	17.3	14.3	11.3	9.3	9.3	9.3
(1)*100/ Needs	19	16	14	12	9	7	7	7
Fruits (nedds= 51.7 Kg)								
Needs – Production (1)	8.4	4.7	2	/	/	/	/	/
(1)*100/ Needs	16	9	4	/	/	/	/	/
Milk and derivativies (Needs = 103.4 Kg)								
Needs – Production (1)	49	48	47	46	45	44	44	44
(1)*100/ Needs	48	47	46	45	44	43	42	42
White Meat (Needs = 7.7 Kg)								
Needs – Production (1)	/	/	/	/	/	/	/	/
(1)*100/ Needs	/	/	/	/	/	/	/	/
Red Meat (Needs = 9.9 Kg)								
Needs – Production (1)	/	/	/	/	/	/	/	/
(1)*100/ Needs	/	/	/	/	/	/	/	/
Fish (Besoins = 4.4 Kg)								
Needs – Production (1)	/	/	/	/	/	/	/	/
(1)*100/ Needs	/	/	/	/	/	/	/	/

It's evident that these few products do not constitute the totality of the food ration of the algerian citizen. There are other products such as: the farming products (red meat, white meat, milk and its derivatives), the fischjing products and the comestible oil. Unfortunatly we don't have any element which can guide us to extrapolate the future trends of the production concerning these products. But we found frequently cited in the literature which treats of the future food production the concept of biological limit of the production which implies a certain level of saturation as far as the profit becomes important. This concept can be translated by a logistic extrapolation.

Figure 2: Logistic evolution of the profit of productivity

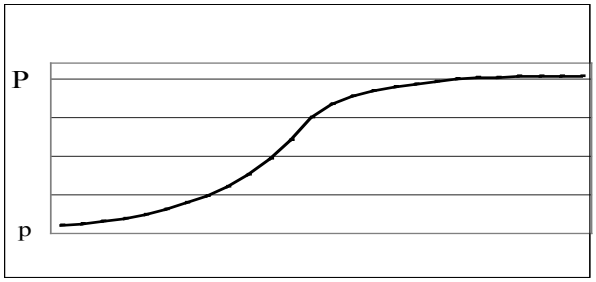

In our case, we have extrapolated the past trends of the production by habitant according to the models presented in table A7 in annex. The table 9 presents the results obtained for the four products expected.

Table 9: Perspectives of some farming and fishing products in kg by inhabitant from 2003 to 2038.

	2003	2008	2013	2018	2023	2028	2033	2038
Milk	54.0	55.2	56.3	57.2	58	58.8	59.5	60.2
White Meat	8.3	8.5	8.7	8.9	9.1	9.3	9.4	9.5
Red Meat	9.44	9.57	9.7	9.81	9.9	10	10.1	10.1
Fish	4.66	4.75	4.84	4.91	4.97	5.03	5.08	5.1

Concerning the comestble oil, Algeria suffers from a sharp shortage of 95 % (Table 3). Unfortunately we don't have any chronological series which can guide us to imagine a plausible scenario for the future years.

be retained supposes that the outputs will increase by 1 quintal by hectare each 5 years for cereals and the dried vegetables and 5 quintals by hectare each 5 years for equally fruits and fresh vegetables. These differences have been inspired by the performances of each variety.

3. The cultivated surface by product

It will be maintained stable during the whole period of projection.

4. The rate of urbanization

We based ourselves on the United Nations projection (UN, 2002).

The parameters used in these models and the results obtained are presented in Table 8.

Table 8: Production of cereals, dried vegetables, fresh vegetables and fruits in kg by inhabitant (2003-2038)

	2003	2008	2013	2018	2023	2028	2033	2038
AAL by inhabitant (H1)	0.25	0.24	0.22	0.2	0.19	0.18	0.18	0.17
AAL by inhabitant (H 2)	0.25	0.24	0.22	0.2	0.19	0.18	0.17	0.16
Output (Qx by ha) of cereals	9.21	10.21	11.21	12.21	13.21	14.21	15.21	16.21
Output (Qx par ha)of dried vegetables	3.25	4.25	5.25	6.25	7.25	8.25	9.25	10.25
Output (Qx par ha) of fresh vegetables	94	100	105	110	115	120	120	120
Output (Qx par ha)of fruits	29	35	40	45	50	55	55	55
Rate of urbanization	57.1	60	62.6	65.2	67.2	69.7	71.7	71.7
AAL of cereals	3143	3143	3143	3143	3143	3143	3143	3143
AAL of dried vegetables	59	59	59	59	59	59	59	59
AAL of fresh vegetables	268	268	268	268	268	268	268	268
AAL of fruits	331	331	331	331	331	331	331	331
Production of cereals by inhabitant (H1)	102	108	113	120	127	136	145	155
Production of cereals by inhabitant (H2)	102	108	113	119	126	133	142	150
Production of dried vegetables by inhabitant (H1)	1.05	1.4	1.76	2.14	2.55	2.98	3.44	3.9
Production of dried vegetables by inhabitant (H2)	1.05	1.4	1.76	2.12	2.51	2.91	3.34	3.78
Production of fresh vegetables by inhabitant	101	104	107	110	113	115	115	115
Production of Fruits by inhabitant (H1)	43.3	47	49.7	52.8	56.2	60	59.3	58.8
Production of Fruits by inhabitant (H2)	43.3	47	49.7	52.5	55.6	59	58	57

The models estimated are of a good quality since the coefficients of multiple determination R^2 are very high. But in spite of their mathematical performance (quality of adjustment), the models estimated are still frustrating according to the independent variables taken in consideration. We should have wished to include others variables such as the qualification level of the labor force, the agricultural investments, the farmers incomes, the price of agricultural products such as seeds, the use of the chimical products, irrigation etc.... Unfortunately no statistics are availables in the algerian context acoording to this type of variables.

2.2.1. The setting of the models and the results of perspectives

For the setting of the models, some hypotheses should be taken in consideration

1. The cultivated agriculture area by inhabitant (AAL HAB)

The used agricultural area in Algeria is 8.040 million hectares in 2003. This figure will be maintained stable during the whole period of projection. This of course, required important efforts to safeguard and valuate each hectare.

Concerning the calculations we will come up to two issues concerning the values of (AAL HAB) by inhabitant.

i) The first one is the report of the agricultur area land AAL to the projected population according to the high hypothesis of fertility (H1);

ii) The second is in relation to the results obtained by dividing 8.40 million hectares by the population obtained according to the low hypothesis of fertility (H3).

Finally we have two predicting schemes of the food production by habitant for the cereals, dried vegetables and fruits (Table 8).

2. The output by hectare

It's necessary to mention that there has been a real efforts to renovate the agricultural sector these last years. An important budget has been devoted to this sector to remediate to his weaknesses. Consequently, this new policy will have a positive impact on the amelioration of the outputs. The hypothesis which will

2.2. The perspectives of the food production

Will the food consumption in Algeria continue to depend more and more on the external world? Can we imagine that the food demand will be satisfied by the national production?

A simple operation on the basis of some hypothesis on the production and consumption doesn't permit to approach correctly this question which depends on several endogenous and exogenous factors. Nevertheless and by giving an aproximate idea these hypotheses permitted to situate the mane challenges.

The principal component analysis that we have applied to data of table A3 has permitted to situate the principals associations between variables. Expeeting that the variables which up to now played a determining role in the food production by inhabitant will continue their corresponding impacts in the coming years we have estimated a multiple linear regression models considering the food production by habitant of each product as a dependent variables and the following independent variables: the output by hectare, the size of the population, the area of agriculture lands by habitant, the share of the agriculture area land attributed to each variety and the rate of urbanization. The estimated models are presented in table 7.

Table 7: The models of regression estimated for the production of cereals, dried vegetables, fresh vegetables and fruits during the period 2003-2038 (in Kg by habitant).

Dependents Variables	Independents Variables *	Coefficients	R^2: multiple coefficient determination
Model 1	Constant	-208.52	0.94
Cereals	OCER	11.29	
	AALHAB	316.67	
	AALCER	0.04	
Model 2	Constant	-3.78	0.95
Dried Vegetables	ODV	0.50	
	AALDVG	0.02	
	AALHAB	7.95	
Model 3	Constant	-2.81	0.94
Fresh Vegetables	OFV	0.55	
	AALFVG	0.19	
Model 4	Constant	-47.32	0.99
Fruits	AALHAB	116.50	
	OFR	0.96	
	AALFR	0.10	

*** See the list of variables in Table A6 in annex.**

The relatively strong association between of urbanization and the production of fruits can be explained by the changes in the foods habits induced by the urban growth on the consumption structure. This change is translated by an increase of the food demand.

Table 5: Variance explained by the three first components.

	Explained	
Components	Part (%)	Cumul %
1	53.23	53.23
2	20.95	74.19
3	12.81	86.99

The second principal component gathers the production of cereals by inhabitant, the dried vegetables and their respecting outputs.

The correlation of the cereal production with the output by hectare is less strong than that of dried vegetables. The production of fresh vegetables is relatively associated with the share of area of agricultur lands attributed to this product.

From that precede, it results that the variables which play a major role in the food production are the outputs by hectare, the agricultural area by inhabitant, the rate of urbanization and the size of population. The reading of the second factorial plan confirms the associations that we have taken from the first factorial plan.

Figure 1: Projection of the variables points on the 1st and the 2nd factorial plan.

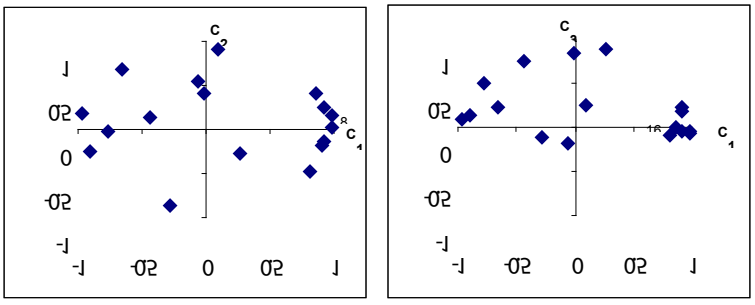

Table4: Correlation matrix between variables*.

	CERH	DVGH	FVGH	FRH	RXPOP	OCERE	ODV	OFV	OFR	RXURB	POP	AALCER	AALDVG	AALFVG	AALFVG	IRRIG	AALHAB
CERH	1.00																
DVGH	0.64	1.00															
FVGH	-0.24	-0.57	1.00														
FRH	0.49	0.61	-0.64	1.00													
RXPOP	0.44	0.81	-0.73	0.44	1.00												
OCER	0.55	0.15	0.45	-0.14	-0.1	1.00											
ODV	0.61	0.52	0.1	0.45	0.05	0.52	1.00										
OFV	-0.24	-0.63	0.9	-0.39	-0.85	0.34	0.21	1.00									
OFR	0.21	0.01	0.00	0.67	-0.3	0.02	0.51	0.35	1.00								
RXURB	-0.45	-0.79	0.85	-0.54	-0.92	0.16	0.01	0.92	0.23	1.00							
POP	-0.47	-0.78	0.89	-0.64	-0.89	0.21	-0.02	0.9	0.1	0.99	1.00						
AALCER	0.23	-0.01	-0.11	0.24	-0.11	-0.39	0.13	0.02	0.3	0.05	-0.02	1.00					
AALDVG	-0.05	0.22	-0.15	-0.42	0.43	0.04	-0.47	-0.48	-0.79	-0.39	-0.28	-0.33	1.00				
AALFVG	-0.44	-0.61	0.81	-0.87	-0.59	0.24	-0.23	0.57	-0.39	0.73	0.81	-0.14	0.22	1.00			
AALFR	-0.51	-0.66	0.81	-0.68	-0.74	0.20	-0.03	0.73	-0.10	0.88	0.92	-0.11	-0.11	0.87	1.00		
IRRIG	-0.34	-0.67	0.72	-0.26	-0.88	0.14	0.16	0.91	0.49	0.90	0.87	0.09	-0.57	0.46	0.68	1.00	
AALHAB	0.51	0.79	-0.89	0.79	0.83	-0.21	0.15	-0.82	0.11	-0.93	-0.97	0.09	0.07	-0.89	-0.93	-0.75	1.00

*** See the list of variabls in table A6 in annex.**

other variables: the production of fresh vegetables, the output of this product by hectare and the share of agriculture area attributed to fresh vegetables. This group of variables is dialectally opposed to the agricultural area by inhabitant, the production of cereals by habitant, the dried vegetables and the population growth rate.

We deduce that the production of the fresh vegetables is the only one which followed hardly the rhythm of the progression of the population. Another remark: the rate of urbanization is negatively correlated to the agricultural area by habitant and this justifies what has been advanced before concerning the urban extension on the behalf of the agricultural lands.

i). identify the variables which have more influence on the food production by inhabitant;

ii). deduce models of prediction.

The space of individuals is classified by years from 1970 to 2001 and for each year we have 17 variables (see the list of variables in table A6 in annex).

2.1. Results of the principal component analysis

The first observations can be formulated on the basis of the correlation matrix (Table 4). We note that for the four products (cereals, dried vegetables, fresh vegetables and fruits), the level of production by habitant depends in a large proportion on their output: the intensity of the correlation is 55 % for the cereals, 52 % for the dried vegetables, 91 % for the fresh vegetables and 67 % for the fruits. While the effect is expected to be automatic, we note that the outputs of cereals and dried vegetables do not show any association with irrigation.

At it has been mentioned above, the climate was not favorable to the algerian agriculture: successive years of drought led to a remarkable decline of the outputs in spite of the meager efforts conducted in the domain of irrigation. This last variable shows a positive impact on the outputs of fresh vegetables: the coefficient of correlation is of 91 %. The relation between irrigation and the outputs of fruits is less important (50%). The area attributed to each variety is independent from the production except for the fresh vegetables where we observe a coefficient of correlation of 81 %.

Other informations can be deduced from this analysis by examining the association of the variables with the principal components.

We should mention that the three first factors explain more than 87 % of the total variance (Table 5). As far as the association between variables and the principal component are concerned, we can see from their matrix of correlation that the most strongly correlated variables to the first component are the size of population and the urbanization rate. In addition to this too variables, this component gathers

imported products in 1968. Ten years later this proportion has been multiplied by 1.6 and 2.3 in 1988. Finally in 1997 a year classified as one of the worst years, the contribution of importations to the consumption constituted 47.25 % (all products confused).

It's clear that such an acute dependence presents real dangers on both the financial side and on the national sovereignty. Importations constitute a heavy burden on the financial side. They passed from 724 millions DA during the period (1967-1969) to more than 16 billions in 2001 (Hamza Cherif A., 2005, p. 50).

On the other hand, the imported food products are basic products about 85 %. The proportion of the imported cereals is nearly 90%, dried vegetables are 80%, oil and fat is 95 % and sugar is 100%.

It is necessary to say that the natural potentials are limited. The natural factors of production (land and water) have become rare and it is useless to expect any extension of agricultural lands. The land configuration and an insufficient and irregular rain are all difficult constraints to overcome.

2. Perspective of the food offer

Project the food offer is not an easy task in which, we need a database sufficiently detailed in order to estimate models of prediction based on variables whose interaction determines the food offer.

The first step to be undertaken in that exercise is to explore in the algerian context the relationship between the food production and the traditional factors already mentioned which determine this relation (naturals factors such as the climate, the area and the quality of the cultivated agricultural lands, the utilization of fertilizing products, irrigation, extension and valuation of the agricultural lands etc....)

For that end, we opt for a principal components analysis (PCA). This analysis has got two objectives:

Before the at, it's useful to make a retrospect of the past years. But sometimes it's difficult to determine the global volume of food importations because of the incoherence which exists between the statistical registers of the FAO and the local registers. That's why we have estimated the importations of the different products destined to the human consumption by subtracting the volume of the local production from the volume of the average annual consumption of the population.

Table 3: The global food balance in million of quintal (1968-1997)

	Cereals	Dried Vegetables	Fresh Vegetables	Fruits	Sugar	Reed Meat	White Meat	Milk	Eggs	Fish	Comestible oil
1968											
Cons (1)	30.4	7.8	0.5	4.0	2.0	1.5		4.8	0.1	0.2	0.3
Prod (2)	21.4	6.3	0.4	16.7	0.0	1.3		5.8	1.4	0.2	3.0
Impo (3)	9.0	2.5	0.1	0.0	1.8	0.2		0.0	0.0	0.0	
Imp/Cons	29.6	31.7	14.0	0.0	90.0	13.3		0.0	0.0	0.0	
1978											
Cons (1)	37.5	22.0	1.7	6.6	3.2	3.2		13.0	0.2	0.4	3.4
Prod (2)	24.2	14.2	0.5	10.6	0.0	2.6		8.8	0.5	0.4	
Impo (3)	13.3	7.8	1.2	0.0	3.2	0.6		4.2	0.0	0.0	
Imp/Cons	35.5	35.5	70.6	0.0	100.0	18.8		32.3	0.0	7.5	
1988											
Cons (1)	45.2	29.4	1.5	7.0	4.6	6.2		18.6	0.8	0.9	4.0
Prod (2)	10.4	24.2	0.4	10.6	0.0	3.7		9.2	0.9	0.8	
Impo (3)	34.9	5.3	1.2	0.0	4.6	2.5		9.4	0.0	0.0	
Imp/Cons	77.1	17.9	76.7	0.0	100.0	40.3		50.5	0.0	0.0	
1997											
Cons (1)	73.4	36.4	2.6	15.1	6.1	2.9	2.3	30.3	1.0	1.3	5.8
Prod (2)	8.7	24.2	0.3	11.5	0.0	2.6	2.2	16.3	1.0	1.1	0.3
Impo (3)	64.7	12.2	2.3	3.6	6.1	0.3	0.1	14.0	0.0	0.2	5.5
Imp/Cons	88.2	21.1	89.1	23.9	100.0	8.9	2.4	46.2	1.7	14.6	95.2

Source: **Consumption = consumption by head (Table A5 in annex) * the size of the population**

1. Production: Table A1 in annex;
2. Importation : consumation - production

The examination of the evolution of the contribution of importations to consumption shows that agriculture is stalling compared to population growth rate encouraging the increasing recourse to foods products to complete the deficit of the food ration of the algerian citizen.

The consumption of the vegetable products constituted around 20% of the

expansion of the food needs. For example, the consumption of the fresh vegetables will increase from 39.5 millions quintals in 2003 to more than 60 millions in 2038.

Table 2: The food needs for human consumption in million of quintal (2003-2038).

		Cereals	FreshVegetables*	DriedVegetables	**Fruits**	Sugar	Red Meat	White Meat	Milk	Eggs	**Fish**	**Comestible oil**
1968		**30.4**	**7.8**	**0.5**	**4.0**	**2.0**	**1.5**		**4.8**	**0.1**	**0.2**	**1.3**
1980		**37.5**	**22.0**	**1.7**	**6.6**	**3.2**	**3.2**		**13.0**	**0.2**	**0.4**	**3.4**
1988		**54.2**	**29.4**	**1.5**	**7.0**	**4.6**	**6.2**		**18.6**	**0.8**	**0.9**	**4.0**
1998		**73.4**	**36.4**	**2.6**	**15.1**	**6.1**	**2.9**	**2.3**	**30.3**	**1.0**	**1.3**	**5.8**
2003		**79.1**	**39.2**	**2.8**	**16.3**	**6.6**	**3.1**	**2.4**	**32.6**	**1.0**	**1.4**	**6.2**
2008		**85.1**	**42.2**	**3.0**	**17.5**	**7.1**	**3.4**	**2.6**	**35.1**	**1.1**	**1.5**	**6.7**
2013	**Min**	**91.4**	**45.3**	**3.2**	**18.8**	**7.6**	**3.6**	**2.8**	**37.7**	**1.2**	**1.6**	**7.2**
	Max	**92.2**	**45.7**	**3.2**	**19.0**	**7.7**	**3.6**	**2.8**	**38.0**	**1.2**	**1.6**	**7.3**
2018	**Min**	**97.9**	**48.5**	**3.4**	**20.2**	**8.2**	**3.9**	**3.0**	**40.4**	**1.3**	**1.7**	**7.7**
	Max	**100.0**	**49.6**	**3.5**	**20.6**	**8.3**	**4.0**	**3.1**	**41.2**	**1.3**	**1.8**	**7.9**
2023	**Min**	**104.1**	**51.6**	**3.7**	**21.5**	**8.7**	**4.1**	**3.2**	**42.9**	**1.4**	**1.8**	**8.2**
	Max	**107.8**	**53.4**	**3.8**	**22.2**	**9.0**	**4.3**	**3.3**	**44.4**	**1.4**	**1.9**	**8.5**
2028	**Min**	**109.5**	**54.3**	**3.8**	**22.6**	**9.1**	**4.3**	**3.4**	**45.1**	**1.4**	**1.9**	**8.6**
	Max	**114.9**	**56.9**	**4.0**	**23.7**	**9.6**	**4.5**	**3.5**	**47.4**	**1.5**	**2.0**	**9.1**
2033	**Min**	**113.2**	**56.1**	**4.0**	**23.3**	**9.4**	**4.5**	**3.5**	**46.7**	**1.5**	**2.0**	**8.9**
	Max	**121.2**	**60.1**	**4.3**	**25.0**	**10.1**	**4.8**	**3.7**	**50.0**	**1.6**	**2.1**	**9.6**
2038	**Min**	**116.1**	**57.5**	**4.1**	**23.9**	**9.7**	**4.6**	**3.6**	**47.9**	**1.5**	**2.0**	**9.2**
	Max	**127.2**	**63.1**	**4.5**	**26.2**	**10.6**	**5.0**	**3.9**	**52.5**	**1.7**	**2.2**	**10.0**

Min: Minimum; Max: Maximum

*** Potatoes included.**

The challenge imposed by the inevitable population growth in the future on one hand, and the weak capacities of the agricultural system to overcome the food shortage on the other hand raises serious questions.

Is it possible that one day the rhythm of the growth of the food production exceeds that of the population and will consequently lead to the insurance of the needs without having recourse to massive importations? In other to answer this question, we tried to evaluate the food shortage up to 2038 taking into account two essential factors: demographic growth and the food production.

consumption model during the period of projection and considering that the factor of population is at the origin of the food demand.

For a given product X, the demand is determined as the following:

$N_x^t = P_t * CA_x^t$

Where N_x^t the food needs for a product x at the time t;

P_t Population at the time t;

CA_x^t consumption of the product x by inhabitant.

Concerning the structure of the food consumption by inhabitant we based ourselves on last available estimation, those of 1997 (Table A5 in annex).

We must therefore underline that the food consumption of the population constitutes the essential part but not the totality of the food demand. The difference between the total food demand and the direct consumption needs of the population is particularly important for certain products like cereals which are included in the manufacturing of food for the cattle. If we compare between the figures of the total apparent consumption and the results of the inquiry conducted in Algeria on the true consumption for the population, we notice that this latter doesn't exceed the 75 % of the total consumption of cereals.

To determine the real food demand destined to the human consumption, we have taken into account only the volume of losses which take place between the period of the sale and the utilization by the households. The FAO, which itself takes into account the different losses for the evaluation of the needs, puts forward the figure of 10 % (FAO, 1996). The results obtained are presented in table 2.

The first remark which imposes itself is the twofold increase of the food demand in the period 2003-2038 due to mainly population growth. The few figures which represent the consumption of cereals are sufficient to give an idea on the ampleness of the expansion of the future food demand. In case where the consumption by inhabitant is maintained to it actual level, the food demand of the population on cereals will be comprised between 116 and 127 millions quintals at the horizon of 2038. The same remark is raised for the others products which means a remarkable

evolution of mortality (Hamza Cherif, A., 2005), the algerian population will increase from 31.6 millions in 2003 to a number between 46 and 51 billions according to low or high fertility hypothesis. This adds between 16 and 21 millions consumers.

Table 1: The evolution (maximum and minimum) of the algerian population from 2003 to 2038 (in thousand).

		2003	2008	2013	2018	2023	2028	2033	2038
Females	Min	15613	16798	18050	19341	20580	21644	22414	23039
	Max			18204	19751	21294	22701	23983	25220
Males	Min	15924	17125	18382	19688	20937	21997	22712	23245
	Max			18542	20114	21677	23091	24334	25502
Total	Min	31537	33923	36432	39029	41517	43641	45126	46284
	Max			36745	39866	42972	45792	48316	50722

Min: minimum; Max: maximum

Source: **(Hamza Cherif, A., 2005)**

In parallel to demographic growth other factors can sensibly modify the structure of the food demand. The rapid urbanization that took place in Algeria has also an influence on well the evolution of the food consumption, “the rural exodus is very often at the origin of the breaking with the traditional food habits” (Charvet P., 1993, p. 5). It is knowa that urbanization leads to the evolution of farming products which will consequently produce an intensification of the demand on cereals and their derivatives destined to feed animals. The influence of evolution of prices and revenues on the evolution of the food demand has also been proved, but it constitutes a very delicate component to be encircled because it depends on other factors witch are difficult to predict.

The specialists in the domain take in consideration only, two variables to determine the future evolution of the food demand (FAO, 1996):

i) Population growth which explains on its own the 95 % from the total demand;

ii) The food consumption model of the population.

In our case we have opted for the hypothesis of stabilization of the food

Mots clés:Accroissement démographique, Population, Besoins alimentaires, Disponibilités alimentaires, Demande alimentaire, Agriculture, Déficit alimentaire, Perspective de la demande alimentaire, Perspective de l'offre alimentaire, Analyse en composante alimentaire, Régression multiple.

Introduction

With the start of the third millennium, Algeria has inherited of the very delicate food situation. While population is in constant increase, the total food production (of animals and vegetables) is regressing and in good times is stagnating. The gap between the growth of the food needs of the population and the weak performances of the local food production led progressively the country to record food dependence. More than 80 % of the basic food needs are imported.

Thanks to the hydrocarbon incomes, the country has succeeded to provide the necessary currencies to pay the heavy food invoices. But can this situation last? On the other hand can we imagine that the exporting countries are able to meet the needs of their populations and other countries like Algeria?

The food needs will surely increase in the future under the impact of the growth of the population volume which will reach 50 millions at the horizon of 2040 whatever is the scheme pressured for the future evolution of fertility. To start with this actual situation where the food production is insufficient for a less numerous population, we ask ourselves how will be the future relation between population and the food needs? Can we hope to achieve the minimal food security without having recourse to massive importations? What will be the possible scenarios of the relation between the needs, the local availabilities and the food demand?

I. Perspectives of the food demand

The most important factor implicated in the evolution of the food demand in developing countries is population growth which is responsible for the 95 % of the food demand (F.A.O, 1996).

According to the perspectives on the algerian population established under 3 hypotheses of the future evolution of fertility in combination with the expected

The issue of food needs in Algeria in the short, medium and long term

Hamza Cherif Ali/University of Tlemcen

Summary

Algeria is enduring important food dependence: more than 80% of the basic foods products are imported. This situation is getting worse if we consider the stagnation even the degradation of the local agricultural production.

The food needs will increase in the future under the impact of urbanization and the volume of the population wich will reach 50 million at the horizon 2040 whatever is actual the scheme of fertility.

To start with this situation where the food production is insufficient for a less numerous population, we ask ourselves what will be the future trends of the relation between population and the foods needs. Can we hope to achieve the minimal food security without having recourse to massive importations? What will be the possible scenarios of the relation between the needs, the local availabilities and the food demand?

Key Words: Population growth, Population, Foods needs, Foods availabilities, Foods demand, Agriculture, Food shortage, Perspectives of the food demand, Perspectives of the food offer, Principal component analysis, Multiple regression.

Résumé

L'Algérie vit une dépendance alimentaire record : plus de 80% des produits alimentaires de base sont importés. Cette situation s'aggrave de plus en plus, si l'on considère la stagnation voir la dégradation de la production agricole locale.

Les besoins alimentaires vont sûrement augmenter dans le futur proche sous l'effet de l'urbanisation et de l'accroissement de la population. Cette dernière approchera les 50 à l'horizon 2040 millions même dans le cas où la baisse de la fécondité se poursuivra dans le futur.

Peut-on, donc, espérer atteindre l'autosuffisance alimentaire, tant prônée par les autorités, alors que pour une population d'à peine 34 millions, seulement 20 % des besoins alimentaires est produite localement ? Quels seraient les scénarios envisageables de la relation entre besoins, disponibilités locales et demande alimentaire ?

Sommaire

The issue of food needs in Algeria in the short, medium and long term **Hamza Cherif Ali / Université de Tlemcen**	05
Jeunesse Algérienne : Etat des lieux et défis à relever **DAOUDI Nourdine/Université d'Oran**	31
Le nombre idéal d'enfants et caracteristiques sociodemographiques des femmes **Dr .Lakrouf Ali/Université de Batna**	49

L'HOMME ET LA SOCIÉTÉ

Périodique Indexée Réalisée par la faculté des sciences humaines et des sciences sociales

Numéro 9/ Décembre 2014
ISSN: 2170 - 1148